المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

مذكرة بعنوان:

دور الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة

دراسة حالة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية :

إعادة تأهيل السد الأخضر 2024-2025 .

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة و نظم مقارنة

إعداد: بثينة محمودي **إشراف : نجوة بوزورين**

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية ، الأستاذ	المؤسسة التي ينتمي إليها	الصفة
د.ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. نجوى بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د.ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2024 / 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

{اقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق }

سورة العلق، الآية 1-2.

شكر وتقدير :

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه .

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذهالدراسة العلمية ، ونشكره راكعين ساجدين ، الذي وهبنا الصبر والتحدي والحب لنجعل من هذا المشروع علما ينتفع به .

انطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله،أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة

"نجوة بوزورين " لإشرافها على هذهالدراسة العلمية، وكذلك لما قدمته لي من جهد، ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث فلولا الله ثم وجودها لما أحسست بمتعة العمل وحلاوة البحث .

وأتوجه بالشكر والتقدير للجنة المناقشة الذين سيتفضلون بإبداء توجيهاتهم وإرشاداتهم القيمة لإغناء البحث وإظهاره في صورته المبتغاة خدمة للهدف المرسوم له .

إلى كل الأساتذة الأفاضل بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين كان لهم الفضل في تكويني طيلة السنوات الخمس، وأخص بالذكر منهمأستاذي الفاضل المحترم **" عامرناصر "** الذي كان دائما داعمًا ومشجعًا ومؤمنا بنا كطلبة.

شكرا لكم

"بثينة " .

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حـبًا واعتزازًا حفظهُما الله.

إلى سندي الأم الثانية " شيماء " تقديرا وثنـاءً لهاحفظها الله لي .

إلى أخـي وأخـواتـي حفظهم الله جمـيعًا ورعـاهُم .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع دور الجمعيات في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث استهل بتقديم الإطار النظري والقانوني المنظم للجمعيات في الجزائر من حيث استعراض مفهوم الجمعيات ،وعرض التطور التاريخي لها، ثم و الإطار القانوني السياسي والمؤسساتي للجمعيات وموقعه في اطار السياسة العامة للدولة الجزائرية.بعد ذلك تم التطرق إلى الجانب النظريللتنمية المستدامة و تفكيك العلاقة بين متغيرات البحث.

ثم يقدم البحث الدراسة الميدانية المتمثلة في دراسة حالة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشروع التشجير وإعادة التشجير في اطار إعادة تهيئة السد الأخضر في الجزائر. والذي يبرز في ظل سياق مليء بالتحولات الخارجية و الداخلية المتعددة، والذي يركز على إشراك المجتمع المدني واعتباره فاعلا في عملية التنمية.ومن ثم تقييم دور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية القبلي من خلال تحليل" سووتSwoot".

والنتائج المتوصل إليها تؤكد أن ضرورة إنجاح خطة عمل إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر يتطلبتجسيد المقاربة التشاركية المرتكزة على إدماج المجتمع المدني في مسار تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتعددة.

الكلمات المفتاحية :

الجمعيات – التنمية المستدامة – الكشافة الإسلامية الجزائرية – إعادة تأهيل السد الأخضر.

Abstract :

This study aims to explore the role of associations in advancing sustainable development in Algeria. The research begins by presenting the theoretical and legal framework that governs associations in the country, including a definition of associations, their historical evolution, and the legal, political, and institutional context of associations within Algeria's broader public policy. The study then addresses the theoretical underpinnings of sustainable development, analyzing the interrelationships between the key variables under investigation.

The research further presents an empirical analysis through a case study of the Algerian Scout Association and its contribution to sustainable development, particularly through the afforestation and reforestation project aimed at rehabilitating the "Green Dam" in Algeria. This initiative emerged within a context of both external and internal socio-political transformations, emphasizing the involvement of civil society as an active stakeholder in the development process. The study evaluates the pre-rehabilitation role of the Algerian Scout Association using the Swoot framework to analyze its effectiveness in promoting sustainable development.

The findings suggest that the successful implementation of the Green Dam rehabilitation plan requires a participatory approach that incorporates civil society, with a particular focus on the role of associations as central actors in public policy formulation and execution.

Keywords: Associations, SustainableDevelopment, Algerian Scout Association, Green Dam Rehabilitation.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	–
الإهداء	–
الملخص بالعربية	–
الملخص بالإنجليزية	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول والأشكال	–
مقدمة	10
الإطار المفاهيمي والمنهجي للبحث	
إشكاليةالدراسة	14
تساؤلات الدراسة	14
فرضيات السابقة	14
حدود الدراسة	15
الدراسات السابقة	15
مناهج واقترابات وأدوات الدراسة	16
أدوات جمع البيانات	18
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للجمعيات والتنمية المستدامة	
مقدمة الفصل الاول	
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للجمعيات	22
المطلب الأول : مفهوم الجمعيات والتطور التاريخي لها في الجزائر	22
المطلب الثاني : التيارات النظرية المفسرة للجمعيات	30
المطلب الثالث :أنواع الجمعيات ومصادر تمويلها	32
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة	36
المطلب الاول : مفهوم التنمية المستدامة و التطور التاريخي لها	36
المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة	44
المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	47

المبحث الثالث : دور الجمعيات في تحقيق التنمية المستدامة	51
المطلب الأول : دور الجمعيات في تحقيق البعد البيئي	51
المطلب الثاني : دور الجمعيات في تحقيق البعد الاجتماعي	53
المطلب الثالث : دور الجمعيات في تحقيق البعد الاقتصادي	54
خلاصة الفصل الأول	56
الفصل الثاني : واقع دور الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة من خلال جمعية الكشافة الإسلامية نموذجا " إعادة تأهيل السد الأخضر "	
مقدمة الفصل الأول	
المبحث الأول: الإطار النظري للكشافة الإسلامية الجزائرية	59
المطلب الأول : التطور التاريخيللكشافة الإسلامية الجزائرية في الجزائر	59
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية	64
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية{أقسامها – هياكلها }	65
المبحث الثاني : السد الأخضر وإعادة تأهيله في الجزائر	70
المطلب الأول : التكور التاريخيللسد الأخضر في الجزائر	70
المطلب الثاني : إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر	73
المطلب الثالث : الأطر القانونية لإعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر	84
المبحث الثالث: دور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر	91
المطلب الاول : تقديم مشروع الجمعية في سبيل إعادة تأهيل السد الأخضر	91
المطلب الثاني : إستراتيجية جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في إعادة تفعيل السد الأخضر	98
المطلب الثالث : تقييم دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في تفعيل التنمية المستدامة من خلال مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر { تحليل سووتSwot } .	102
خلاصة الفصل الثاني	106
خاتمة	108
قائمة المصادر والمراجع	111
قائمة الأشكال	117
الملاحق	118

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يمثل مؤشرات قياس التنمية المستدامة	50
02	جدول مقارنة بين السد الأخضر القديم و السد الأخضر الجديد	82

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يوضح أهداف التنمية المستدامة	47
02	شكل يوضح أبعاد التنمية المستدامة	49
03	خريطة توضح مسار السد الأخضر في الجزائر	75

قائمة الملاحق :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقرير الحملة الوطنية نبتة لكل منزل لجمعية الكشافة الإسلامية	118
02	قرار مؤرخ يتضمن إنشاء لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات	120
03	مقرر يتضمن تشكيلة لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات	122
04	طلب منح إعانة مالية للكشافة الإسلامية الجزائرية	124
05	محضر اجتماع لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية	125

	للجمعيات	
06	بطاقة مشروع جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية	128
07	عقد برنامج بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية وجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية	135
08	مقرر يتضمن منح الإعانة المالية لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية	140

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة البيئية منها التي وضعت التنمية المستدامة محل أحد أبرز المحاورالمحتلة للصدارة في الأجندات الدولية المعاصرة. حيث أصبحت مسألة حماية البيئة مسؤولية مشتركة ملقاة على عاتق الجماعة الدولية بكافتها. وهذا ما يؤكده انعقاد للعديد من والمؤتمرات الدولية، وإبرام العديد من الاتفاقياتالتي كان لها تأثير في صناعة السياسات البيئية وتنظيم استخدام الموارد البيئية. وبهذا أضحت التنمية المستدامة عبارة عن ضرورة حتمية،ومسار استراتيجي يوازن بين المتطلبات البيئية، والطموحات الاقتصادية، والاحتياجات الاجتماعية.

وعليه أملت كل هذه التحولات على مختلف دول العالم، ومن بينهم الدولة الجزائرية اتخاذ إجراءات حماية البيئة، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام. وكذلكتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية منأجل تحقيق التنمية المستدامة. وجاء في هذا السياق التزام رئيس الجمهورية " عبد المجيد تبون " بإعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائربالتركيز على ضرورة وجود المشاركة المجتمعية للفواعل غير الرسمية، وخاصة الجمعيات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني.

يرتبط هذا الالتزام بأهداف وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ومن بينها وضع إستراتيجية تعمل على إعادة التوازن البيئي من خلال إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر للتصدي لمشكلة التصحر بالدرجة الأولى في بعده البيئي، ولكن ليحقق أيضا أبعادًا أخرى اقتصادية، واجتماعية ،وفق تنظيم قانوني منسجم يراعي المتطلبات الحديثة للتنمية المستدامة، حيث يعد هذا الأخير مشروعًا تنمويًا متكامل الأبعاد و رافعة للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة .

وفي ظل هذا السياق لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل أضحت الفواعل غير الرسمية أيضا تلعب دورًا محوريًا في تجسيد الأهداف في أرض الواقع ،وخاصة منها الجمعيات التي تعتبر جزءا أساسيا من المجتمع المدني، والتيأصبح لها دورًا بارزًا في تفعيل، وتنفيذ، ومتابعة السياسة العامة للدول .

على هذا الأساس جاء اختيارنا لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ضمن هذا الإطار حيث برزت كمنظمة رائدة في دعم المبادرات التنموية البيئية ، على اعتبار أنها منظمة وطنية تطوعية ذات طابع المنفعة العمومية وهي عضو بالمنظمة الكشفية العالمية و العربية، والاتحاد الكشفي للمغرب العربي،وكذلك وعضو ملاحظ بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي لدى منظمة الأمم المتحدة.

إذن يمكن القول بأن إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر ونجاحه يقتضي تكامل جميع أبعاد السياسات المنتهجة والفواعل بأنواعها خاصة منهاالجمعيات.

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة بالجزائر من خلال دراسة حالة جمعية الكشافة الإسلامية في إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2024-2025 .

تكمن أهمية هذا البحث في فحص واقع دور الجمعيات في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة حالة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر ، حيث يعد هذا الأخير مشروعًا بيئيًا تنمويًا بامتياز. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسةفي:

- الإثراء العلمي الذي قد يضفيه تشخيص واقع الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة بالجزائر من خلال دراسة حالة الكشافة الإسلامية الجزائرية كجمعية وطنية مستقلة في مشروع بيئي حكومي في إطار إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر.
- زيادة الوعي بضرورة وأهمية تجسيد المقاربة التشاركية في المشاريع التنموية بين الدولة وفواعلها مثل مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر المساهم في تفعيل التنمية المستدامة بالجزائر .
- حيوية موضوع البحث والندرة النسبية في البحوث والدراسات التطبيقية في موضوع التنمية المستدامة، وهذا رغبة منا في سد بعض النقائص فيما يتعلق بالمشاريع التنموية بالجزائر.

لعل من بين أسباب اختيار هذا الموضوع للبحث فيه تتجلى وفقا للتقسيم الآتي:

❖ <u>الأسباب الذاتية :</u>

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع، وتلبية لميولي الخاص في مجال التنمية المستدامة بكل مجالاتها.
- الفضول المعرفي حول دور الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامةفي أرض الواقع، أي التعرف على سبل تحقيق احترافية في أداء الأدوار التنموية.
- الرغبة في محاولة لإضفاء وإثراء الدراسات الأكاديمية في مجال السياسات العامة خاصة في مجال التنمية المستدامة وكيفية تفعيلها في أرض الواقع.

- الاهتمام بالجانب البيئي أصبح من المواضيع الرائجة كثيرا في مجالات السياسة العامة عالميا، وإقليميا، ووطنيا. وما اختيار موضوع إعادة تأهيل السد الأخضرإلا محاولة لفهم اختياره كأولوية ضمن الأجندة السياسية، حيث جاء بقرار من رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون"كمشروع تنموي بيئي، واقتصادي واجتماعي.

الأسباب الموضوعية :

- يزخر الميدان الفكري في السنوات الأخيرة بدراسات عن الدور التنموي للمجتمع المدني والدولة باعتبارها تشكل منظومة للحوكمة والتنمية بصفة عامة، إلا أن وجود دراسات تربط الجمعيات كجزء من المجتمع المدني بالتنمية المستدامة، وخاصة بالمشاريع التنموية البيئية في الجزائر كالسد الأخضر أمرمعدوم.
- التعرف على دور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية كنموذج في تحقيق التنمية المستدامة عبر إعادة تهيئة السد الأخضر في الجزائر.
- يحتاج موضوع إعادة تأهيل السد الأخضر إلى إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة، كما أن فهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة عن نموذج التنمية التي ينبغي تجسيدهفي أرض الواقع.

وعليه فإن أهداف هذا البحث تكمن فيما يأتي:

- التعرف على دور الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة .
- الوقوف على أسباب إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر .
- التعرف على دور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في تفعيل التنمية المستدامة من خلال المساهمة في إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر.

هندسة الدراسة :

لأجل بلوغ الأهداف النظرية والعلمية للدراسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة تنقسم الدراسة إلى فصلين بالمحتويات التالية:

- **الفصل الاول** :

وهو يخص الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث:اهتم المبحث الأول بالمقاربة المفاهيمية والنظريةللجمعيات، أما المبحث الثاني فتضمن المقاربة المفاهيمية والنظرية للتنميةالمستدامة، في حين جاء المبحث الثالث لفك ولإبراز العلاقة بين المتغيرين، أي بين كل من الجمعيات والتنمية المستدامة.

- **الفصل الثاني:**

ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تم التطرق في المبحث الأول: إلى دراسة حالة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية من خلال هيكلها التأسيسيوالقانوني، ثم المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مشروع السد الأخضر في الجزائر وأسباب إعادة تأهيله من خلال تحليل الإطار الدولي والوطنيالمساهم في إعادة بلورة وبعث هذاالمشروع.أما المبحث الثالث فخصص لتحليل وتقييم دور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر عبر مساهمتها في مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر .

لم يكن انجاز هذا البحث سهلا بل تخللته عدة صعوبات المتمثلة في :

- حداثة موضوع إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر .
- قلة إلى انعدام المراجع ذات الصلة بالسد الأخضر وإعادة تأهيله في الجزائر في مكتبة المدرسة والعديد من الجامعات الأخرى التي توجهنا إليها .
- صعوبة الدراسة الميدانية أين واجهنا صعوبة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالسد الأخضر وأسباب إعادة تأهيله من قبل المديرية العامة للغابات .
- ضيق الوقت وصعوبة إدارته .

❖ **إشكالية الدراسة :**

في سبيل الاطلاع على التزام رئيس الجمهورية " عبد المجيد تبون " بإعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر بالتركيز فيه على المشاركة المجتمعية ودور المجتمع المدني بصفة عامة فيها ، تقودنا هذه الدراسة إلى طرح سؤال محوري بالشكل التالي :

ولذلك نطرح إشكالية الدراسة كالآتي :

كيف تساهم جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في تفعيل التنمية المستدامةعبر إعادة تأهيل مشروع السد الأخضر في الجزائر ؟

لتفكيك الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة عمدنا إلى أربعة تساؤلات فرعية مكملة لها،و تتمثل في:

1) ما علاقة الجمعيات بالتنمية المستدامة ؟
2) لماذا تمت إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر في هذا التوقيت؟
3) من بين كل الجمعيات المعتمدة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لماذا جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ؟
4) ما هو الدور الذي تلعبه الكشافة الإسلامية الجزائرية في إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر؟

1) الفرضيات :

تقتضي الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية طرح جملة من الإجابات المحتملة القابلة للفحص والقياس والتدقيق على شكل فرضيات، والتي تمثلت في فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية:

الفرضية الأساسية :

كلما كان هناك تنسيق ، وتمويل ، وتكوين لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية، كلما كان تجسيد المشروع ممكنا في أرض الواقع .

الفرضيات الفرعية:

1) كلما كان هناك تنسيق عبر_ قطاعي بين جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية والوزارات المعنية كلما تحققت أهداف إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر.

2) يساهم تكوين الاطارات الكشفية المعنيين بالتنفيذ في تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية.
3) ازدواجية تمويل مشروع السد الأخضر عامل ايجابي ومساعد في تجسيد المشروع في أرض الواقع .
4) كلما كانت هناكمشاركة أكثر للجمعيات في مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر كلما نجحت إعادة تأهيله .

1) الحدود المكانية :

تتمحور هذه الدراسة حول موضوع دورالجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة كما سيتم التطرق فيها إلى دراسة حالة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية، والتي تعتبر نموذجا رائدا في التنمية بكل أنواعها بالجزائر، ولهذا فالمكان الجغرافي الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية يتمثل في مقر جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية بالتحديد في الجزائر العاصمة.

2) الحدود الزمانية :

يتمثل الامتداد الزمني للدراسة من شهر ديسمبر 2024 إلى غاية ديسمبر 2025 المتضمن للمدة التي حددتها جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية لمشروع التشجير وإعادة التشجير في إطار" إعادة تأهيل السد الأخضر".

❖ الدراسات السابقة :

أثناء التفكير في موضوع البحث واعتماده، تم البحث عن الدراسات السابقة في موضوع الجمعيات ودورها في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من أجل التعرف على الإشكاليات، والفرضيات الممكن طرحها فيما يخص موضوع البحث،, وقد وجدنا الدراسات المتمثلة في :

- الدراسة الأولى:

دراسة عزابي سمية ، " دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب " ، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية ، جامعة الجزائر 2019 ، الهادفة إلى قياس دور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وتنمية قيم المواطنة لدى الشباب.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها ، ثم دراسة الحالة وتشخيصها المتمثلة في دراسة حالة فوج محمد بوراس بسيدي عمران .

توصلت الدراسة إلى أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية تلعب دورًا بارزا في تعزيز وغرس قيم المواطنة لدى الشباب انطلاقا من مبادئها ومناهجها التربوية.

تتشابه هذه الدراسة مع بحثنا في أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية تعطي قيمة مضافة للمجتمع من خلال مناهجها التربوية ، ونشاطاتها، وغيرها. فجاءت هذه الدراسة إلى معالجة نقطة جديدة متمثلة في إبراز دور هذه الجمعية الوطنية في تفعيل التنمية المستدامة في أرض الواقع من خلال مساهمتها في إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر في الفترة الممتدة من 2024 – 2025 .

- الدراسة الثانية :

دراسة سلاماني ليلى ، " محاربة التصحر : تجربة السد الأخضر في الجزائر "، **مركز جيل البحث العلمي** ، (ماي ، 2023) الهادفة إلى معالجة أسباب إعادة تأهيلمشروع السد الأخضر بالجزائر من خلال التعريج على المسار التاريخي والتصور الأولي له، ثم إبراز السياق الذي أدى إلى إعادة تأهيله، و تحديد الأهداف والأبعاد الجديدة المنوطة به و الإطار القانوني المنظم له .

تتشابه وتتفق هذه الدراسة مع بحثنا في متغير السد الأخضر في الجزائر حيث عمدنا إلى معالجة مسار مشروع السد الأخضر وأسباب إعادة تأهيله ، ثم إبراز دور الجمعيات في تفعليه وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

❖ **الإطار المنهجي** :

1- المناهج :

لتشخيص الموضوع الذي قمنا بدراسته تم الاعتماد على المناهج التالية :

- **منهج دراسة الحالة** : عرفه محمد شلبي على أنه : " المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما ، وهو يقوم على أساس التعمق فيدراسة مرحلة معنية من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ،

وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المشابهة لها "
[1]

تم استخدام هذا المنهج في دراستنا للحالة المتعلقة " بدور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة عبر مشروع التشجير وإعادة التشجير " إعادة تأهيل السد الأخضر" حيث تم تقديم الجمعية { هيكلتها ،و قانونها ، وبرامجها }. كما قمنا بفحص دور الجمعية في هذا المشروع التنموي من خلال تحليل الوسائل والأهداف وتقييم النتائج عبر" تقنية سووتSwoot ".

2- <u>الاقترابات :</u>

ارتكزت الدراسة على مجموعة من الجوانب وذلك بهدف التحليل الجيد للموضوع محل الدراسة ، وعلى هذا الأساس قمنا باستخدام الاقترابات التالية :

- <u>الاقتراب المؤسسي</u> :يهدف هذا الاقتراب إلى دراسة المؤسسات وإبراز أهميتها في المخرجات السياسية .

تم توظيف هذا الاقتراب في تقديم جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية كمؤسسة تطوعية وطنية ذات طابع المنفعة العمومية ، ثم تقديم الإطار التأسيسي ، الهيكلي ،القانوني لهاوإبراز دورها في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر .

- <u>اقتراب الجماعة Group Approach:</u>

يعد اقتراب الجماعة من الاقترابات التي ركَّزت الاهتمام على الهياكل المتنافسة في الدولة بغض النظر عن كونها رسمية أم غير رسمية فاتحة الباب أمام إدخال مفاهيم جديدة مثل القوة، والمصلحة، والتعاون، والصراع إلى قلب الدراسة العلمية المنظمة للحياة السياسية لتُركِّز بذلك على دراسة الجماعات ودورها في المجتمعات . ينطلق اقتراب الجماعة من افتراض رئيسي مُؤداه أن الجماعة تمثل وحدة التحليل الأساسية داخل النظام السياسي ، بما يعنيه ذلك من أنَّ دراسات الجماعة تُركِز على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون معاً من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة. انصب الاهتمام الرئيسي في هذا الاقترابعلى

[1]- محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات والأدوات** (الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1997) الصفحة 87 .

دور الجماعات وليس على دور الفرد على أساس أنَّ الجماعات أضحت أكثر تأثيراً من الأفراد في تشكيل الحياة السياسية [2].

تم توظيف هذا الاقتراب في تفسير محل الجمعيات داخل النظام السياسي الجزائري ، حيث ينظر اقتراب الجماعة إلى النظام السياسي بوصفه شبكة ضخمة من الجماعات المتفاعلة مع بعضها البعض على نحو مستمر . لذا سيتمحور توظيفنا لهذا الاقتراب في تفسير واقع ودور الفواعلغير الرسمية المتمثلة في الجمعيات ، وإبراز دورها في السياسة العامة للدولة الجزائرية .

❖ أدوات جمع البيانات :

بهدف جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة تم استخدام الأدوات التالية :

- **الملاحظة** :تُعرف على أنهاإحدى أدوات البحث العلمي التي تسمح بجمع المعلومات والبيانات والكشف عن تفاصيل الظواهر المختلفة .

تم استعمال هذه الأداة أثناء التربص بمديرية الحياة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أين لاحظنا تقديم المديرية لإعانات مالية لكل من جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية والمنظمة الوطنية للهلال الأحمر الجزائري .

- **المقابلة** : تعرف بأنها من التقنيات التي يستقي منها الباحث معلوماته من المصدر بطريقة غير مباشرة مع المبحوث ، أين يتمكن من مبحوثه والحصول على إجابات لتساؤلاته المختلفة، وهي نوع من الحديث الهادف بغرض الحصول على المعلومات من الأشخاص الذين لديهم المعلومات .[3]

تم استخدامنا هذه الأداة عند إجرائنا للمقابلة مع كل من :

- السيدة "ر ، ع " مديرة فرعية بالمديرية العامة للغابات الوطنية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري .

[2] -https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9

[3]-- سمية عزابي ،" دور الكشافة الإسلامية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب "، **مجلة التمكين الاجتماعي** ، المجلد الأول ، العدد الثاني (جوان ، 2019) الصفحة 220 .

- السيد " إ، ب " المنسق الوطني لمشروع التشجير وإعادة التشجير في إطار إعادة تأهيل السد الأخضر بجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية .

✓ **جمع الوثائق** :من بين الوثائق التي اعتمدنا عليها:

- تقرير مشروع تنموي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية " الابتكارات الخضراء ".
- إجراءات حصول جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية على تمويل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية .

❖ الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة :

▪ المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالدراسة :

- **الجمعيات** : عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة ، يؤسسها المواطنون بشكل إرادي تعاقدي أو دائم بصورة منظمة بغية تحقيق أهدافهم المشتركة، وحل مشاكلهم والتي تعتبر تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع. وتتميز علاوة على ذلك بتنوعها وتباين انتشارها الجغرافي وتعدد قطاعات تداخلها .
- **التنمية المستدامة**: تلك العملية الهادفة إلى تحقيق أكبر قدر من التنمية الاقتصادية دون معزل عن الاستدامة البيئيةوالاجتماعية مع العمل على تحسين تسيير الموارد مع الحفاظ على البيئة وتجنب استنزافها وهدرها.
- **جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية**:جمعية جزائرية وطنية تطوعية مستقلة ذات طابع المنفعة العمومية.وتعتبر من أكبر الجمعيات الجزائرية من حيث الانتشار والعضوية.
- **إعادة تأهيل السد الأخضر**:

مشروع تنموي بيئي جاء بقرار من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون والذي يهدف إلى محاربة التصحر وإعادة التوازن البيئي في الجزائر. كما يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية ، والاجتماعية ،وفق تنظيم قانوني منسجم يراعي المتطلبات الحديثة للتنمية المستدامة .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للجمعيات - التنمية المستدامة

مقدمة الفصل الأول :

تعد الجمعيات احد الفواعل الأساسية في محيطها الاجتماعي والاقتصادي ، إذ تشكل فضاءا تنظيميا يمكن الأفراد من التعبير عن حاجاتهم وتطلعاتهم والمشاركة في تحقيق أهداف تنموية تعكس أولويات مجتمعاتهم المحلية . ومع التحولات التي تشهدها المجتمعات الحديثة تزايدت أهمية الدور الذي تضطلع به الجمعيات في مختلف مجالات التنمية خاصة في ظل سعي الدول لتحقيق تنمية المستدامة بمختلف أبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي ظل هذا الإطار أصبحت الجمعيات شريكا فاعلا للدولة و للسلطات العمومية لما توفره من فرص المشاركة المجتمعية والمسامة في صياغة وتنفيذ المشاريع التنموية .

وعليه يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري المفسر لمفهوم الجمعيات ، تأصيلها التاريخي ، أهدافها ، أنواعها ، مصادر تمويلها مع التطرق إلى أهم الآليات القانونية والتنظيمية التي تحكم نشاطاتها باعتبارها فاعلا تنمويا يتقاطع تدخله مع متطلبات التنمية المستدامة .

المبحث الاول : الإطار المفاهيمي للجمعيات

المطلب الاول : مفهوم الجمعيات والتطور التاريخي لها

أولا : مفهوم الجمعيات

تعددت مفاهيم الجمعيات واختلفت باختلاف التخصصات والزاوية التي ينظر إليها كل باحث ، و من أجل الوصول للتعريف الدقيق والشامل يجب التطرق إلى مفهوم الجمعيات فقهًا و تشريعًا .

لغة : جمعية هي كلمة مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي " جمع " واسم الجمع يعطينا " جمعي " و مؤنثه " جمعية " وجمعها " جمعيات " فنقول جمع الشيء المفترق وجمعه أو أجمعه فاجتمع ، وكذلك تجمع واستجمع .[1]

أولا : التعريف الفقهي : تعددت تعريفات الفقهاء للجمعيات فعرفت على أنها: كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة زمنية معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو معنوية بغرض عدم الحصول على ربح مادي .[2]

وفي هذا السياق عرف **جميس بيتر أرباس** الجمعيات بأنها: جمعيات اختيارية ينظمها الأفراد على أسس ديمقراطية على حاجاتهم عن طريق العمل المتبادل حيث يكون الدافع الأول لهذا التنظيم في كونه أداة لعمل مفيد يعود بالنجاح وبأفضل الجزاء " .[3]

ثانيا : التعريف التشريعي : شهدت التعريفات التشريعية لمفهوم الجمعيات تطورات باختلاف الظروف والمراحل السياسية التي تعيشها الدولة الجزائرية.فقد عرفها الأمر 71/79 الصادر بتاريخ 03 ديسمبر 1971 في المادة الأولى منه على أنها : " الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غير غاية محددة الأثر ولا تدر ربحا ". يوضح هذا التعريف تأثره وارتباطه بالتوجه الإيديولوجي الاشتراكي السائد في تلك الفترة .

عرفها القانون الجزائري رقم 90-31 للجمعيات المؤرخ بتاريخ 4 ديسمبر 1990 الصادر في الجريدة الرسمية بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته الدولة الجزائرية في تلك الفترة الجمعية بأنها: " اتفاقية تخضع

---

[1]- سفاصن سعيدة ، واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي ، **مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية** ، المجلد 7 ، العدد 01 (2023) صفحة 412 .

[2] - بن ناصر بوطيب ، " النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، **دفاتر القانون والسياسة** ، العدد العاشر (جانفي ، 2014) ، صفحة 254 .

[3]- بن عوالي الجيلالي ، عرابش زينة ، بلمشري بشرى ، " دور الجمعيات في إرساء دعائم التنمية المستدامة " ، **مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة** ، المجلد 04 ، العدد 01 (2022) صفحة 75.

للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص "[1].

من خلال استقراءهذا التعريف يمكن استخلاص أن المشرع قد حدد نوع الأشخاص المخول لهم تأسيس الجمعية ونوع النشاط على خلاف القانون السابق.

كما كانتالإصلاحات السياسية التي بادرت بها الحكومة الجزائرية سنة 2012 مناسبة لمراجعة المنظمة القانونية المتعلقة بالحريات العامة.فتم في هذا الإطار مراجعة القانون المتعلق بالجمعيات بإصدار القانون رقم 12 – 06 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، وهو يعتبرآخر قانون منظم للحركة الجمعوية في الجزائر، وعرفها على أنها : " تعبر عن تجمع أشخاص طبيعيين او معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة ، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها ، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي و العلمي والديني والثقافي والرياضي والبيئي و الخيري و الإنساني " [2] .

يلاحظ أن المشرع الجزائري قد أضاف بعض المفردات في تعريفه للجمعيات حيث ذهب إلى إدراج موضوع نشاطها وأهدافها ضمن الصالح العام. كما وسع من نشاطها ليشمل مجالات جديدة من بينها : المجال البيئي ، والعمل الخيري ، وحماية حقوق الإنسان .

كما يمكن ملاحظة اهتمام المشرع الجزائري بالجمعيات منذ الاستقلال من خلال تقديمه في كل مرحلة لتعريف يميزها عن الفواعل المجتمعية الأخرى .

التعريف الإجرائي :

الجمعيات عبارة عن تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها المواطنون بشكل إرادي تعاقدي أو دائم بصورة منظمة بغية تحقيق أهدافهم المشتركة وحل مشاكلهم، والتي تعتبر تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع. وتتميز علاوة على ذلك بتنوعها وتباين انتشارها الجغرافي وتعدد قطاعات تداخلها.

[1]- القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 53 ، الصادرة في 1990/12/05 .

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، العدد 02 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 صفحة 34 .

ان ممارسة العمل الجمعويتمثلإحدىالركائزالأساسيةلبناءالديمقراطيةوتكريسالحرياتوتدعيمها،وفيهذاالإطارفقدنصتالمادة 53 منالدستور الجزائري { التعديل الدستوري 2016 } علىأن" حقإنشاءالجمعياتمضمون ويمارسبمجردالتصريحبه " .

وطبقا لمجموعة التعاريف المقدمة يمكن حصر أهم خصائص الجمعيات في :

- مبدأ الطوعية : أي أن إنشاء الجمعيات يكون بالإرادة التامة والحرة للأفراد المؤسسين دون تدخل الدولة أو أي تنظيم آخر . كما أنها تعتبر تنظيما طوعيا حرا قائم على التطوع .
- عدم السعي إلى الربح بل خدمة الصالح العام .
- الاستقلالية عن الدولة والقطاع الخاص .
- التنظيم الجماعي للجمعية .
- منظومة لقيم الديمقراطية{ الحقوق والواجبات } .

ثانيا : التطور التاريخي للجمعيات في الجزائر

انطلاقا من أنه لا يمكن فهم وتحليل واقع الجمعيات في الجزائر اليوم دون الاطلاع على سيرورة التحولات التاريخية التي مرت بها ، وعليه شهدت الجمعيات في الجزائر05 مراحل رئيسية ساهمت في بلورتها تمثلت في :

1. مرحلة ما قبل الاستقلال :

غني عن البيان أن العمل الجمعوي كان متأصلا في المجتمع الجزائري منذ أمد بعيد وحتى أثناء الاحتلال الفرنسي وذلك في نظامه التقليدي على غرار نظام "التاجماعت"، "التويزة"، "الفقارة" و"العزابة"، إلى جانب العديد من التنظيمات التي كانت تتميز بها جميع مناطق الوطن الجزائري. حيث ساهمت آنذاك جل التنظيمات رغم قلة عددها ومجالات تدخلها في توعية المجتمع، وتقويمه، وغرس الروح الوطنية فيه والحفاظ على أصالته وهويته . قبل الاستقلال كانت الحركة الجمعويةالمهيكلة في الجزائر رغم قلتها عدديا خاضعة للتشريع الفرنسي، وقد تميزت آنذاك بتطورها البطيء. وذلك بسبب الاضطهاد والقيود المفروضة من الإدارة الاستعمارية . و باستغلال الفرص الضئيلة التي كانت متاحة آنذاك قام بعض الجزائريين بإنشاء عدد محدود من الجمعيات، حيث اقتصر معظم نشاطها على الرياضة والثقافة (المسرح والموسيقى). بالإضافة إلى الزوايا

وذلك عزما منهم على المقاومة والكفاح من أجل حماية الهوية الوطنية إلى جانب التنظيمات التقليدية المذكورة. [1]

2. مرحلة ما بعد الاستقلال { 1962– 1989 } :

غداة الاستقلال صدر القانون رقم 60–157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 و المتعلق باستمرار عمل الجمعيات بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 05 جويلية 1901 حتى إشعار آخر في العمل بالتشريع المعمول به . فقد عرف حق إنشاء الجمعيات خلال هذه الفترة تطورا تدريجيا عبر عدة نصوص تشريعية المتمثلة في :

- الأمر رقم 71–79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 المتعلق بالجمعيات :

بموجب هذا الأمر كرس نظام الاعتماد للجمعيات الوطنية والجمعيات الولائية واشترط موافقة القطاع الوزاري الذي له علاقة بمجال نشاط الجمعية وأهدافها. فضلا على رقابة السلطة المختصة في تسيير موارد الجمعية ،واشتراط رخصة مسبقة لتعديل قانونها الأساسي . [2]

- الأمر رقم 72–21 المؤرخ في 07 جوان 1972 المعدل للأمر رقم 71–79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 والمتعلق بالجمعيات:

صدر هذا الأمر لتعديل المادة 02 من الأمر المذكور أعلاه، والذي استوجب أخذ رأي بالموافقة من المدير الولائي المعني بمجال نشاط الجمعية قبل اعتمادها.

- الأمر رقم 73–13 المؤرخ في 03 أفريل 1973 والمتعلق بإلغاء الفقرة 2 من المادة 23 من الأمر رقم 71–79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 والمتعلق بالجمعيات:

جاء هذا النص التشريعي لإلغاء الفقرة 2 من المادة 23 من الأمر رقم 71–79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971، والتي أحالت على المرسوم كيفيات إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي .

[1]-مديرية الحركة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية .
[2]- الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 المتعلق بالجمعيات .

- القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات:

أدخل هذا القانون مبدأ التصريح المسبق للجمعية مع استثناء بعض الأصناف من الجمعيات التي تخضع للاعتماد المسبق إلى جانب السماح للسلطة المختصة باستبعاد أي عضو من الجمعية، وتمكين السلطة المختصة من اتخاذ قرار الحل الإداري للجمعية وإمكانية مشاركة الشخصية المعنوية العمومية المانحة للإعانات في إدارة الجمعيات. وقد تم تحديد كيفيات تطبيق هذا القانون والأحكام القانونية المشتركة المتعلقة بالجمعيات بموجب المرسوم رقم 88-16 المؤرخ في 2 فبراير 1988 بالإضافة إلى إصدار قانون أساسي نموذجي للجمعيات بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1988.

3. مرحلة ما بعد 1989 :

عرفت هذه المرحلة صدور القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات الذي فتح الباب على حرية إنشاء الجمعيات باعتماد نظام التصريح بدلا من نظام الاعتماد المسبق بالإضافة إلى حرية النشاط الجمعوي.وقد عرفت الحركة الجمعوية في الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تطورا كبيرا لا يستهان به، وذلك بفتح المجال أمام المواطنين للتكتل في جمعيات تهدف إلى خدمة الصالح العام والمنفعة العامة في العديد من المجالات . [1]

كان لهذا التطور في سيرورة الجمعيات في الجزائر خلفية ناتجة عن الإصلاحات السياسية والهيكلية التي جاء بها دستور **1989** الذي أقر التعددية السياسية والثقافية والانفتاح الاقتصادي ما نتج عنه الانتقال من الأحادية الحزبية المشبعة بالخيار الاشتراكي إلى التعددية السياسية والتوجه الليبرالي . وكذلك من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية .

كان لهذا الانتقال أثر كبير على سير عمل الجمعيات و المجتمع المدني في الجزائر، حيث شهدت الجزائر منذ التسعينات ميلاد عدد كبير من الجمعيات التي توجهت مجالات تدخلها واهتماماتها نحو قطاعات جديدة

مثل : حقوق الإنسان ، حقوق المرأة ، وغيرها.

[1]- القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

4. واقع الجمعيات بعد قانون 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 :

كان للإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الجزائرية سنة 2012 مناسبة لمراجعة المنظمة القانونية المتعلقة بالحريات العامة، حيث تم في هذا الإطار مراجعة القانون المتعلق بالجمعيات بإصدار القانون رقم 12- 06 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 المتعلق بالجمعيات.

جاء هذا القانون الجديد من أجل تنظيم الجمعيات من خلال وضع إجراءات تأسيس وتأطير مزاولة نشاطها وفقا للثوابت والضوابط القانونية ، وعليه تمحورت الأحكام الجديدة التي تضمنها هذا القانون حول:

- التخفيف من شروط وإجراءات إنشاء الجمعيات وتسجيلها.
- مراجعة معيار تمثيل الجمعية عبر التراب الوطني.
- اعتماد الجمعيات البلدية كصنف جديد للجمعيات إلى جانب الجمعيات الوطنية والجمعيات ما بين الولايات والجمعيات والولائية مع إعطاء صلاحية تسجيل الجمعيات البلدية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية. وذلك سعيا لتطبيق اللامركزية في مجال تسجيل هذا الصنف من الجمعيات، وضمان التقريب بين المنتخبين المحليين والمجتمع المدني.
- توسيع المجال للمبادرات الجمعوية
- ضمان طرق الطعن للجمعيات لتمكينها من الدفاع عن مصالحها أمام الإدارة والغير .
- تبسيط كيفيات تنظيم الجمعيات والشفافية في عملها .
- مراجعة الأحكام المتعلقة بمصادر التمويل والمساعدات والدعم الممنوح للجمعيات (الموارد، الهبات، والوصايا والمنح والإعانات التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية).
- تصنيف بعض الجمعيات بالنظر لطبيعتها ضمن الهيئات ذات الطابع الخاص، وتحديد النظام المطبق عليها، لاسيما فيما يتعلق بالمؤسسات .
- تبسيط إجراءات توطين ونشاط الجمعيات الأجنبية التي ترغب في النشاط على التراب الوطني .[1]

كما أولى هذا الأخير اهتماما بالغابدور وعمل الجمعيات في الجزائر باختلاف تصنيفها من خلال صياغة مجموعة من الأحكام الجديدة التي عززت دورها على المستوى الداخلي والخارجي في الجزائر، وهي :

- انخراط الجمعيات ضمن الجمعيات الأجنبية والمنظمات والهيئات الدولية:

نص القانون المتعلق بالجمعيات في مادته 22 على أنه : "يمكن الجمعيات المعتمدة أن تنخرط في جمعيات أجنبية تنشد الأهداف نفسها أو أهداف مماثلة في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام

[1]- مديرية الحركة الجمعوية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، بتاريخ 18 فيفري 2025 .

التشريعية والتنظيمية المعمول بها....."[1]، من خلال استقراء هذه المادة نلاحظ مدى اهتمام المشرع الجزائري بالجمعيات باعتبارها جزءا أساسيا من المجتمع المدني، وتعزيزه لدورها من خلال تسخير الإمكانيات والقواعد القانونية التي تخول الجمعيات من الانخراط مع الهيئات والمنظمات الدولية ما يحقق فعالية ونجاعة في أدائها المرتكز على الاستفادة من التجارب الدولية المختلفة .

- اتفاقيات التعاون بين الجمعيات الجزائرية والجمعيات أو المنظمات الأجنبية :

منح القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات الحق في إمكانية ربط علاقات تعاون مع أطراف أجنبية، وذلك عن طريق إبرام اتفاقات شراكة معها شريطة أن يكون موضوع التعاون مطابقا للأهداف المدرجة ضمن قانونها الأساسي، وأن تكون هذه المنظمة الأجنبية تنشد نفس أهداف الجمعية الجزائرية ، بحيث تنص المادة 23 من القانون المذكور أعلاه على أنه : " يمكن للجمعيات أن تتعاون في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية تنشد نفس الأهداف في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، يخضع هذا التعاون بين الأطراف المعنية إلى الموافقة المسبقة للسّلطات المختصة". [2]

5. التعديل الدستوري لسنة 2020 :

جاء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 نتيجة أزمة سياسية عاشتها البلاد بعد الحراك المبارك لسنة 2019 ، حيث اهتم بالحقوق الأساسية والحريات العامة بما فيه حق وحرية إنشاء الجمعيات الذي اعترفت به كل الدساتير الجزائرية عبر المراحل التاريخية المختلفة فجاءت المادة 53 منه بضمانات جديدة بعد أن عرفت تعديلات من حيث الشكل والمضمون فأصبحت تتشكل من ثلاثة فقرات و نصت على :

- " حق إنشاء الجمعيات مضمون ويمارس بمجرد التصريح به "
- تشجع الدولة الجمعيات ذات طابع المنفعة العامة .
- تنظيم الجمعيات بموجب قانوني عضوي .
- دسترة الضمانة القضائية لحل الجمعيات وجعلها الوسيلة الوحيدة لحل الجمعيات . [3]

[1]- المادة 22 ، من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات ، المؤرخ في 12 جانفي 2012 .
[2]- المادة 23 ، من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات ، المؤرخ في 12 جانفي 2012 .
[3]- كريمة اوشان ،"مدى فعالية الضمانات الدستورية لحق إنشاء الجمعيات من خلال تعديل 2020" ، **مجلة الدراسات القانونية** ، المجلد 08 ، العدد 02 (جوان ، 2022) الصفحة 1181.

تدل هذه الإضافات الجديدة على تعزيز المشرع الجزائري لمكانة الجمعيات،حيث أصبحت شريكا فعالا للدولة وأساسي من أجل النهوض بالتنمية في مختلف الميادين. وتحقيقا لذلك سعى إلى مراجعة التشريعات ذات الصلة بهدف السماح للجمعيات بجميع أصنافها بممارسة الحق في إنشاء الجمعيات بكل حرية ودون أي تقييد .

يبرز ذلك جليا من خلال ايلاء رئيس الجمهورية الحالي " عبد المجيد تبون " بعناية شديدة للجمعيات والمجتمع المدني بصفة عامة، حيثأثنى على دورها في العديد من المناسبات الوطنية واعتبرها أساس لاستقامة الدولة الجزائرية .

نستنتج من خلال عرض أهم النقاط و المنعرجات التي ساهمت في تطور الجمعيات أن المشرع الجزائري قد أولى عناية بها منذ الاستقلال عبر المراحل التاريخية باختلاف ظروفها وسياقها وصولا إلى وضعها الحالي الراهن المقترن بالنظام السياسي الجزائري القائم على أسس الديمقراطية بجميع أشكالها أين أصبحت الجمعيات فاعلا أساسيا في الدولة الجزائرية. وهذا ما يبرز جليا من خلال تنامي عدد الجمعيات في الجزائر بالإضافة إلى دورها في صنع السياسات التنموية وتنفيذها ما يحقق تنمية على جميع المستويات . ولتأكيد هذه الحجج نقدم بعض الإحصائيات. حيث أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية حوالي 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة على المستويين الوطني والمحلي خلال سنة 2012[1]، يدل هذا التنامي على العناية المقدمة من طرف الدولة للجمعيات من خلال تبسيط إجراءات التأسيس وتقديم الدعم لها .

كما تحصلنا خلال فترة التربص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تحديدا في مديرية الحركة الجمعويةعلى الأرقام الوطنية المتعلقة بالحركة الجمعوية الجزائرية، حيث سجلت المديرية إلى غاية 31 ديسمبر 2023 الأرقام الآتية :

عدد الجمعيات الوطنية والجمعيات ما بين الولايات المسجلة 2.020 جمعية منها :

- 1.952 جمعية وطنية
- 63 جمعية ما بين الولايات.

عدد الجمعيات المحلية المسجلة: 138.164 جمعية منها :

- 24.800 جمعية ولائية
- 113.364 جمعية بلدية

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2023 تم تسجيل ما يلي:

[1]- تني حاج محمد المنتصر بالله ، سفير حاجة كحلة ، " تجربة التحول الديمقراطي واليات البناء دولة القانون في الجزائر " ، **مجلة أكاديميا**، العدد الخامس(جوان، 2016) صفحة 136 .

- 364 جمعية وطنية وما بين الولايات.
- 45.375 جمعية محلية مقسمة كما يلي :
- 17.193 جمعية ولائية
- 28.782 جمعية بلدية. [1]

المطلب الثاني : التيارات النظرية المفسرة للجمعيات

ارتبط مفهوم الجمعيات باعتبارها أساس المجتمع المدني وتبلور في أوروبا خلال نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر، لينتقل بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية بعد احتلاله مركز الصدارة في نظريات العقد الاجتماعي إلى بعد أخرفي بداية التسعينات اثر تحولات دول أوروبا الشرقية . وعليه من أهم التيارات النظرية المفسرة للجمعيات باعتبارها جزءا أساسيا من المجتمع المدني هي :

1. نظريات العقد الاجتماعي :

تبلور مفهوم الجمعيات باعتبارها جزءًا مهما من المجتمع المدني في سياق نظريات العقد الاجتماعي، حيث كان هذا الأخير مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناءا على العقد الاجتماعي . ومن أبرز مفكري هذه النظريات :

- توماس هوبز (1588–1679) :

افترض هوبز أن حالة الطبيعة التي كان يعيشها الإنسان هي حالة حرب مطلقة حيث يعد الإنسان ذئبا لأخيه الإنسان ، ولهذا فقد تم تخلي الناس لبعض من حقوقهم لصالح حاكم يتمتع بالسلطة المطلقة وذلك بدافع الحاجة إلى الأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم . حيث يقول في تعريفه للمجتمع المدني

أن : " الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة الاجتماع والإنسان لا يبحث عن أصحاب إلا بدافع المنفعة والحاجة " .

- جون لوك (1630 – 1704) :

انطلق في فلسفته من اعتبار حالة الطبيعة حالة سلم وحسن نية ، ومعرفة متبادلة ومحافظة فهي حالة تقوم على الحرية الكاملة والمساواة ، ولكن تنقصها الضمانات اللازمة لعدم حدوث استثناءات (حالة الحرب ، مخالفة القانون الطبيعي ، الجريمة) والمجتمع المدني والجمعيات هو الرد على هذه الحاجات وذلك بإيجاد سلطة تسن القوانين وتفسرها وتنفذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا وبانسجام مع قوانين الطبيعة . [2]

- جان جاك روسو (1712–1778) :

يعتقد روسو أن الطبيعة ليست في حالة انفصام مع قوانين العقل السليم وإنما هي حالة محايدة أخلاقيا ، تتميز بالانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي ويتم الابتعاد عنها نتيجة لنشوء مؤسسة الملكية أو مع نشوء

[1] - مديرية الحركة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، 19 فيفري 2025 .

[2]- رياض عريبي ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية دراسة ميدانية لجمعيات مدينة جامعة نموذجا** ، مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2020/2019) الصفحة 2 .

الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها . كما يرى روسو أن الدولة تكون عقد يتخلى فيه كل فرد عن حريته للجميع أي أن العقد يؤسس شعبا قائما سواء برؤسائه أو من دونهم ، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنتقل ولا يمكن التنازل عنها إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا ، وبهذا فان الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب .

2. هيغل " المجتمع المدني كمجال للتنافس بين المصالح المتعارضة "

انطلق الفيلسوف الألماني جورج وليام هيغل من فكرة العام والخاص ، إذ يرى أن العام يجب ان يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات.

كما أعطى هيغل صورة مخالفة للجمعيات والمجتمع المدني على أنها سائدة بملامح الفرقة والصراع والتمزق في غياب الدولة ، فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية .

مفهوم المجتمع المدني ومؤسساتها لا ينطبق مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي عند هيغل كما هو الحال مع فلاسفة العقد الاجتماعي بل يستخدمه ليشير إلى المجال المتوسط بين الدولة والأسرة وهو مجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية . حيث يرى أن الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق ذلك فالدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني بل هي في نظره " الإرادة المقدسة " .

3. المجتمع المدني عند ماركس (188-1883) :

يجزم كارل ماركس أن المجتمع المدني ومؤسساته موجود عبر التاريخ والحضارات القديمة والوسيطة ، بدعوى أن الظاهرة يمكن أن تكون من قبل وجود تسمية مطابقة لها ويرى ماركس عند الحديث عن مكونات المجتمع المدني أنه ظاهرة تاريخية تشكلت في سياق البرجزاوية وما رافق هذا التطور من نزاعات عقلية وعلمانية وإنسانية على المستوى الفكري ومن علاقات اجتماعية جديدة نوعيا على المستوى السوسيولوجي .

حيث يمكن ملاحظة أن المجتمع المدني عند هيغل ينطوي على كيان معنى مزدوج : مجتمع مدني اقتصادي يشتمل على جماع علاقات الأفراد المادية وعلى كيان مدني سياسي يشكل أساس الدولة .

4. المجتمع المدني في الفكر العربي :

شهدت البدايات الأولى لظهور مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي انقساما وتباينا تجاه هذا المصطلح، حيث دعا البعض لضرورة تبين وتطبيق مفهوم المجتمع المدني كونه مخرجا من سلطة الأنظمة الشمولية للدول العربية ، وعلى الجانب الأخر عارض الكثير من المفكرين العرب المجتمع المدني باعتباره مفهوما أوروبيا نشأ في ظل ظروف مختلفة كليا عن تلك في العالم العربي وبالتالي فان فرص نجاح الفكرة نسبية نوعا ما . [1]

[1]- رياض عريبي ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية دراسة ميدانية لجمعيات مدينة جامعة نموذجا** ، مذكرة ماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2020/2019) الصفحة 3 .

ان انتشار المجتمع المدني والجمعيات باختلاف أنواعها ونشاطاتها خلال السنوات العشرين الأخيرة يبدو كأنه ظاهرة جديدة وإرادة مفروضة من البلدان الغربية وهي ظاهرة موجودة في جميع البلدان العربية بنسب متنوعة و متفاوتة .

المطلب الثالث : أنواع الجمعيات ومصادر تمويلها

يمكن للأشخاص الطبيعية أو المعنوية إنشاء جمعيات في عدّة مجالات لاسيما في المجال المهني/ العلمي/ التربوي/ الديني/ الثقافي/ السياحي/ البيئي/ الصحي/ الرياضي/ الاجتماعي ، وغيرها.غير أنه يتعين على المؤسسين توجيه نشاط جمعيتهم إلى مجال أو موضوع واحد فقط ،ولا يمكن تأسيس جمعية تنشط في أكثر من موضوع أو مجال من المجالات المذكورة ،وهذا تماشيا مع المادة 02 من قانون الجمعيات 06/12 الصادر سنة 2012 .

انطلاقا من قانون الجمعيات الجزائري رقم 06/12 تم تصنيف الجمعيات إلى أربعة أنواع المتمثلة في :

1) الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العمومية :

ان إطلاق هذا الوصف على الجمعية يجعلها في موقع المستفيد من المشروعية والمصداقية لدى السلطات بالإضافة إلى الاستفادة من إعانات ومساعدات مادية من الدولة طبقا للمادة 34 من قانون الجمعيات 06/12 . فقد حدد المرسوم 176/72 المحدد لكيفية تطبيق الأمر 79/71 المتعلق بالجمعيات شروط حصول الجمعية على هذه الصفة ، حيث اشترط وجوب أداء عملها طيلة سنة ابتداء من تاريخ الحصول على الموافقة وأن تثبت قابليتها للحياة واستعدادها لتقديم الخدمات وأن تضم 100 عضو على الأقل وأن تقدر إمكانياتها المادية تجهيزات بقيمة خمسين ألف { 50.000.00 } دينار جزائري وأن يكون طلب الاعتراف بصفة المنفعة العمومية موقعا من طرف جميع اللجنة المسيرة للجمعية . [1]

من بين الجمعيات التي تحصلت على هذه الصفة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 217/03 الصادر في 19 ماي سنة 2003 حيث تضمن المرسوم الاعتراف بأن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية جمعية ذات منفعة عمومية . [2]

2) الجمعيات الدينية :

[1]- محمد زغو ، " حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري " ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ، العدد 16 (جوان ، 2016) صفحة 141 ، 142 .

[2]- المرسوم الرئاسي رقم 217/03 الصادر في 19 ماي 2003 المتضمن الاعتراف بطابع المنفعة العمومية للجمعية الوطنية المسماة " الكشافة الإسلامية الجزائرية "، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 35 الصادر في 23 ربيع الاول عام 1424 ه الموافق ل 25 ماي سنة 2003 .

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا للجمعيات الدينية حيث ورد في المادة 47 من قانون الجمعيات 06/12 ان تأسيس الجمعيات ذات الطابع الديني تخضع لنظام خاص ، كما شدد المشرع الجزائري الرقابة أيضا على ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين من خلال المادة رقم 06 التي تحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين . [1]

3) الجمعيات ذات الطابع الخاص :

حددها المشرع الجزائري في الباب الرابع من قانون الجمعيات 06/12 في المواد 48-59 إلى ثلاثة أنواع والمتمثلة في :

- المؤسسات : عرفها قانون الجمعيات 06/12 في المادة 53 على أنها : جمعيات منشاة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين من اجل هدف محدد مؤسس على صلة قائمة او معترف بها مع شخص أو عائلة قصد ممارسة نشاطات لها علاقة بهؤلاء ، كما حدد شروط التسمية وإجراءات إنشاء هذه الجمعية في المادة 50 ، 54 . [2]
- الودادیات : حددتها المادة 56 من قانون الجمعيات على أنها : " تنشا من قبل أشخاص طبيعيين بهدف تجديد علاقات الصداقة والأخوة والتضامن المقامة خلال مراحل العيش المشترك ، وتتميز بارتباطها بقيم متبادلة خلال أحداث خاصة وتخلد هذه الروابط والقيم في اطار الذاكرة الجماعية . [3]
- الجمعيات الطلابية والرياضية : صنفها المشرع الجزائري حسب نشاطها الأكاديمي والرياضي .

4) الجمعيات الأجنبية : عرفها المشرع الجزائري في المادة 59 من قانون الجمعيات 06/12 على أنها : كل جمعية مهما كان شكلها أو موضوعها ولها مقر بالخارج وتم اعتمادها والاعتراف بها وتم الترخيص لها بالإقامة على التراب الوطني ، أو كان لها مقر على التراب الوطني وتسير كليا أو جزئيا من طرف أجانب . [4]

ثانيا : مصادر تمويل الجمعيات

وردت مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 من قانون الجمعيات 12-06 المؤرخ في 15 جانفي سنة 2012 حيث نصت هذه المادة على : " موارد الجمعيات تتمثل في اشتراكات أعضائها ، المداخيل المرتبطة

[1]- محمد زغو ، مرجع سابق .
[2]- المادة 53 من قانون الجمعيات 12/ المؤرخ في 12 جانفي 2012 .
[3]- المادة 56 من قانون الجمعيات 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 .
[4]- المادة 59 من قانون الجمعيات 06/12 المؤرخ في12 جانفي 2012 .

بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها ، الهبات النقدية والعينية والوصايا ، مداخيل جمع التبرعات والإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية . " [1]

بعد استقراء هذه المادة يمكن القول بأن مصادر تمويل الجمعيات متمثلة في :

1. اشتراكات الأعضاء المنخرطين
2. المداخيل المرتبطة بمداخيل الجمعية ونوعية نشاطاتها
3. الهبات النقدية والعينية والوصايا
4. مداخيل جمع التبرعات
5. إعانات الدولة والجماعات المحلية

تجدر الاشارة أن كل أنواع مصادر تمويل الجمعيات قد أجمع عليها كل القوانين المتعلقة بالجمعيات عبر المراحل التاريخية للدولة الجزائرية والتي سبق ذكرها أعلاه ، إلا أن أخر قانون منظم للجمعيات في الجزائر والمتمثل في 06/12 الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012 قد جاء بمصادر تمويل اخرى وهي :

1. <u>التمويل الأجنبي لمشاريع وبرامج الجمعيات:</u>

منح القانون 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 للجمعيات إمكانية الحصول على تمويل أجنبي لمشاريعها شريطة أن يكون هذا التمويل مسبوقا باتفاق شراكة يعقد بين الجهة المانحة والجهة المستقبلة ويخضع للموافقة المسبقة للسلطة المختصة ، حيث تنص المادة 30 منه على أنها : " يمنع على أية جمعية الحصول على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية ومنظمات غير حكومية أجنبية ماعدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا ويخضع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة للسّلطة المختصة ". [2]

2. <u>إعانات الدولة لتمويل مشاريع وبرامج الجمعيات:</u>

يمكن للجمعيات أن تحصل على تمويل محلي لمشاريعها وذلك من خلال الإعانات التي تقدمها الدولة وجماعاتها المحلية ، حيث نصت المادة 29 أعلاه من القانون المتعلق بالجمعيات على ما يلي :

" تتكون موارد الجمعيات مما يأتي : .. الإعانات التي تقدمها الدّولة أو الولاية أو البلدية ".

[1]- المادة 29 ،من قانون الجمعيات 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 .
[2]-المادة 30 ،من قانون الجمعيات 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 .

في هذا الصدد تمنح جميع ولايات وبلديات الوطن مبالغ مالية معتبرة لتمويل المشاريع والبرامج التي تبادر بها الحركة الجمعوية بكل أصنافها، إضافة إلى ذلك تساهم جميع ولايات وبلديات الوطن في منح إعانات غير مباشرة للجمعيات عن طريق صبها في ميزانية الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية (58) صندوقا على أن تتكفل هذه الصناديق بتخصيصها لتمويل الأنشطة الرياضية (الجمعيات الرياضية) والأنشطة الشبانية (الجمعيات الشبانية) [1] .

جاء القانون 06/12 للتطوير من عملية التمويل المحلي عبر تقديم إعانات في شكل تمويل مالي للجمعيات حاملة المشاريع حيث يعد التمويل أساس النشاط الجمعوي لكونه موضوع من أجل الاستفادة من تلك الإعانة المالية وتجسيدها في شكل برامج تنموية تساهم في تفعيل التنمية المحلية بجميع أشكالها و هو ما أكده التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث جاء في نص المادة 53 منه أن الدولة الجزائرية تعمل على تشجيع ازدهار النشاط الجمعوي من خلال التمويل المالي الذي يخولها من تجسيد المشاريع التنموية على أرض الواقع ، هذا الدعم تأخذه على شكل الإعانة أو التمويل المالي وهو الأمر الذي يتطلب بسط الدولة لرقابتها ومراقبتها كيفية استعمال الجمعيات الوطنية للأموال الممنوحة لها وان استغلت في تحقيق الأهداف التي تأسست لأجلها ولهذا الغرض وجدت اجهزة متخصصة في مجال الرقابة على الأموال العمومية على غرار مجلس المحاسبة الذي يلعب دورا فعالا في المحافظة على الأموال العمومية .

كما تجدر الاشارة أن الإعانات تخضع لمجموعة من الشروط أهمها يتمثل في ضرورة اعتراف السلطة العمومية بان نشاط الجمعيات ذو منفعة عامة ، أما إذا تعذر ذلك وكانت هناك مساعدة مقيدة بشروط فيتعين على الجمعية الالتزام بدفتر شروط يحدد برنامج النشاط حسب المادة 35 من قانون الجمعيات 06/12 ، حيث أن منح الإعانة العمومية يخضع إلى عقد برنامج يتلاءم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية مع ضرورة تقديم حالة صرف الإعانات الممنوحة مسبقا . [2]

وعلى سبيل الذكر نذكر تحصل جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية محل الدراسة على إعانة مالية بتاريخ 19 ديسمبر 2024 من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بقيمة خمسة عشرة مليون دينار جزائري { أنظر إلى الملحق رقم 08 } حول مشروع " التشجير وإعادة التشجير إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر " وهو مشروع تنموي بيئي بالدرجة الأولى يهدف إلى القيام بحملات تشجير بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات لإعادة الاعتبار للسد الأخضر بالجزائر في الفترة الممتدة من 2024 – 2025 .

[1]- المادة 29، القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 .
[2]- أمينة مرزوق ، سامية سمري ،" الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع " ، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 59 ، العدد 01 (مارس ، 2022) صفحة 642 .

نظرا لتنامي دور الجمعيات في تسيير الشأن العام في اطار الديمقراطية التشاركية امتد ليلعب دورا هاما في تنفيذ السياسات العمومية وذلك بفعل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الجزائر على غرار المجتمعات العربية والدولية ، حيث تمثل جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية نموذجا يفسر مدى تنامي دور الجمعيات في الجزائر .

يمكننا الاستنتاج أن المشرع الجزائري قد خصص للجمعيات كل الأطر التأسيسية التنظيمية والقانونية وحتى التمويلية للجمعيات التي تعزز من أدائها الوظيفي و تمكنها من الاستثمار ودفع عجلة التنمية على الصعيد الوطني إلا أنها تبقى مسالة نسبية مرتبطة بمستوى أداء كل جمعية .

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة

المطلب الاول : مفهوم التنمية المستدامة والتطور التاريخي لها

أولا : مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة ، قبل الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة لابد من عرض لمفهوم التنمية ثم التنمية المستدامة .

التنمية لغة : هي البناء أو الزيادة التدريجية .

اصطلاحا : تعددت تعاريف التنمية واختلفت باختلاف الباحثين و المراحل التاريخية التي عرفها هذا المفهوم ، فقد عرفها " **فرانسوا بيرو** " عام 1961 على أنها : " ذلك التغير الملاحظ في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وحتى في السلوكات والتي تضمن زيادة في نصيب الفرد من الدخل بشكل مستمر ومتراكم "[1] .

كما قدم البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة 1990 تعريفا للتنمية على أنها : " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد ، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي ان يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة " . [2]

[1]- بوزيان العجال ، نوال شمة ، " التنمية المستدامة : محددات وتحديات "، **مجلة الإستراتيجية والتنمية** ، العدد 06 ، (جانفي ، 2014)، ص298 .
[2]- العربي حجام ، سميحة طري ، " التنمية المستدامة في الجزائر : قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات " ، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية** ، العدد 02 ، (ديسمبر، 2019) صفحة 122 .

شهد مفهوم التنمية تطورا مستمرا وواضحا بحكم استجابته للتغيرات الحاصلة عبر المراحل التاريخية وعليه يمكن إجمال أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا والمتمثلة في :

1. التنمية مرادفا للنمو الاقتصادي : امتدت هذه المرحلة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين حيث اعتبرت التنمية في هذه المرحلة مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي الذي غلبت عليه الكتابات الأولى في مجال التنمية .

عرفت التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة على أنها عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى نمو الناتج القومي الإجمالي و تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية وهي مفهوم أعم واشمل من النمو الاقتصادي الذي يعبر عن الزيادة المطردة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي لفترة من الزمن دون إحداث تغييرات في المجالات المختلفة . [1]

2. التنمية وفكرة النمو والتوزيع : امتدت هذه المرحلة من نهاية الستينات إلى بداية السبعينات فقد أصبح مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية بينما كان يقتصر في المرحلة الأولى على الجوانب الاقتصادية فقط ، حيث تجسدت هذه الأخيرة في تلك الفترة بمعالجة المواضيع ذات الطابع الاجتماعي مثل : الفقر / البطالة / عدم المساواة في التوزيع . [2]
3. التنمية البشرية : حظي هذا المفهوم بمكانة كبيرة في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقرير " التنمية البشرية " الاول الصادر سنة 1990 واستمراره في التطوير من هذا المفهوم عبر التقارير الدورية . أصبح هذا المفهوم يولي اهتمام أكثر بالعنصر البشري وتوسيع قدراته حيث يشير إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري سبيل تحقيق التنمية وان تحقيق هذه الأخيرة يتم فقط عبر إجراء التغيير في مضامين التنمية . [3]
4. التنمية المستدامة : نتيجة إهمال التنمية للأبعاد البيئية في وضع السياسات البيئية جاء مفهوم التنمية المستدامة كضرورة أملتها الظرفية من : التلوث / الاحتباس الحراري / التغيرات المناخية ، فجاء هذا المفهوم الذي لم يحدث قطيعة مع التطورات التي عرفها مفهوم التنمية " اقتصادية ، اجتماعية ، إنسانية "

[1]- حسين بن الطاهر ، " التنمية المحلية والتنمية المستدامة "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 24 (مارس ، 2012) الصفحة 456 .
[2]- بوبكر حربوش ،" **علاقة النمو الحضري بالتنمية المستدامة دراسة حالة مدينة سطيف** " ، مذكرة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر) الصفحة 29 .
[3]- أحمد دردیش ، " التنمية البشرية : مفهومها ،مؤشراتها وكيفية قياسها " ، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ، المجلد 05 ، العدد 14 (جوان ، 2019) الصفحة 54 .

ليجمع بينهما عن طريق وضع إستراتيجية جديدة للتنمية مؤسسة على تخفيض الفقر اجتماعيا زيادة النمو الاقتصادي اقتصاديا وحماية البيئة من التلوث والمحافظة على الموارد غير المتجددة بيئيا .

تعددت التعاريفالتي قدمت للتنمية المستدامة واختلفت باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف تخصص كل من قام بتعريفها، وعليه يجب التعريج أولا على التأصيل اللغوي لها وثم الاصطلاحي.

لغة : الفعل استدام بمعنى واظب على الأمر ، كما يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه .

اصطلاحا: انقسم التعريف الاصطلاحي إلى مصطلحي " المستديمة ، المستدامة " وعليه :

التنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف ،وهما مصطلحان مترادفان استخدما في العديد من الدراسات العربية المتخصصة يكمنالاختلاف بينهما لترجمة المصطلح الانجليزيSustainableDevelopment .[1]

قمنا بالاعتمادعلى مصطلح التنمية المستدامة وتبنيه في هذا البحث نظرًا إلى أن :

- مصطلح التنمية المستدامة أكثر دقة ووضوحا من مصطلح التنمية المستديمة .
- تبني المنظمات والهيئات الدولية لمصطلح " المستدامة " .
- جميع مصادر المعلومات المتحصل عليها تتبنى مصطلح " المستدامة " .

عرفها تقرير لجنة برونتلاند للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1987 الموسوم " بمستقبلنا المشترك "

Our Common Future بأنها : " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم " [2] .

يركز هذا التعريف على ضرورة إعمال مبدا الحق والعدالة بين الأجيال في مكاسب التنمية و الموارد المتاحة بين الحاضر والمستقبل .

[1]- العربي حجام ، سميحة طري ،" التنمية المستدامة في الجزائر : قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات " ، المجلد 06 ، العدد02 (ديسمبر 2019) الصفحة 124 .

[2]- عبد الحليم اوصالح ، **إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وأثارها على التنمية المستدامة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة فرحات عباس سطيف : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2013/2012) صفحة 44 .

أما البنك الدولي فقد عرفها على أنها :" تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل من تلك المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري ، وهي حلقة وصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل " [1] .

عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ب " ريو دي جانيرو " عام 1992 على أنها :

" إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة او تحسينها لكي تتمكن الأجيال القادمة من أن تعيش حياة كريمة أفضل " [2] . ركز هذا التعريف على حسن تسيير الموارد مع الحفاظ على البيئة وتجنب استنزافها وهدرها .

كما عرفها قاموس " ويبستر Webster " على أنها : " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا " [3] . ويذهب هذا التعريف إلى مدى ضرورة المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية .

عرفها ويليام روكلزهاوس " W.Ruckelshaus " مدير حماية البيئة الأمريكية أيضا على أنها :

" العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ومع ذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة " [4] . ويعني بهذا أن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من التنمية الاقتصادية الموازية للبيئة ، أي تحقيق نمو اقتصادي دون معزل عن الاستدامة البيئية .

قدم المشرع الجزائري تعريفا للتنمية المستدامة : حيث جاء في المادة 04 من الباب الاول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق ل 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على أنها : " التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في اطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية " . [5]

[1]- هاجر مهني ، **اثر تحقيق السياسة العامة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2021-2022) صفحة 17 .

[2]- صافية محور ، **السياسة البيئية في الجزائر من منظور التنمية المستدامة دراسة في التحديات والآفاق2003-2025** ، أطروحة دكتوراة ، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر، 2020) ، صفحة 37 .

[3]- هاجر مهني ، مرجع سابق ، صفحة 17 .

[4]- صافية محور ، مرجع سبق ذكره ، صفحة 38 .

وكتعريف إجرائي للتنمية المستدامة يمكن القول بأنها :" عملية هادفة إلى تحسين تسيير الموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق نمو اقتصادي متكامل شامل مستدام بما يخدم المجتمع الإنساني من جهة ، وبما يحافظ على الجانب البيئي الايكولوجي مع عدم المس بحق الأجيال القادمة في مستقبل أفضل " .

ثانيا : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

تعود الإرهاصات الأولى للتنمية المستدامة إلى عدة محطات تاريخية تمثلت في مجموعة من المؤتمرات والملتقيات الدولية والتقارير التي مهدت لظهور المفهوم بشكل واضح ومن أهم هذه المحطات :

1. تقرير حول حالة البيئة العالمية 1950 : ترجع جذور التفكير العالمي بشأن أحوال البيئة وتدهورها إلى هذه السنة ، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول حالة البيئة العالمية والهدف منه هو تشخيص وضعية البيئة العالمية ، ولعب هذا التقرير دورا في تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالموازنة بين البيئة والاقتصاد .[1]
2. انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية " استوكهولم 1972 " : عقد هذا المؤتمر في السويد في الفترة الممتدة من 5 إلى 16 عام 1972 بحضور 112 دولة ، حيث جرت وللمرة الأولى مناقشة قضايا البيئة وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم ، حيث أشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد البيئي ضمن السياسات الإنمائية .

كانت أبرز أهداف هذا المؤتمر السعي إلى تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها و تشجيع الدول والمنظمات للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسينها . [2]

اعتبر هذا المؤتمر بمثابة الانطلاقة الرئيسية لبداية الاهتمام الدولي بالسياسات البيئية حيث وضع مجموعة من المبادئ والتوصيات التي شكلت اللبنة الأولى في القانون البيئي الدولي ،حيث اختلفت التعريفات بخصوص هذا الأخير باعتباره مجموعة القواعد العرفية والاتفاقية المتفق عليها بين الدول للمحافظة على البيئة من التلوث ، وذلك بهدف المنع أو التقليل أو السيطرة على التلوث البيئي عبر الحدود الوطنية مع إيجاد نظام قانوني فعال لإصلاح الأضرار الناجمة عن التلوث . [3]

[1]- علي بايزيد ،" التنمية المستدامة : مفهومها ،أبعادها ، مؤشراتها " ، **مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية** ، المجلد06 ، العدد 02 (ديسمبر ، 2022) صفحة 272 .

[2]- العربي حجام ، سميحة طري، " التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفاهيم والمعوقات "، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية** ، المجلد 06 ، العدد 02 (ديسمبر، 2019) صفحة 128 .

[3]- علي احمد خليفة ، **السياسات البيئية قواعد الحق والمسؤولية بين مشتملات الخيارات الممكنة وأفاق العالمية المرجوة** (لبنان : مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، الطبعة الأولى ، 2016) الصفحة 38 .

3. لجنة برونتلاند 1987 : تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1983 برئاسة " جرو هارلمبرونتلاند " رئيسة وزراء النرويج السابقة وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية ،حيث أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك " Our Common Future. هدفت رسالة هذا التقرير إلى الدعوة لمراعاة تنمية الموارد البيئية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجيات الأجيال القادمة . كما تمت معالجة فكرة التنمية المستدامة كنموذج بديل للتنمية التي تعمل على تحقيق توازن ما بين الجانب الاقتصادي و الجانب البيئي .[1]
4. مؤتمر الأمم المتحدة " ريو دي جانيرو " 1992: تم انعقاد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية

" قمة الأرض " في " ريو دي جانيرو" عاصمة البرازيل من 03 إلى 14 عام 1992 و الذي شارك فيه ممثلون من 185 دولة كما حظي بدعاية إعلامية كبيرة ، عولج مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للتحالف بين المهتمين بالبيئة و علم الاقتصاد ، كما تمت معالجة فكرة الاعتراف بالحق في التنمية و إدماج حماية البيئة في التنمية ، وضع جدول أعمال أجندة القرن 21 الذي تضمن برنامجا عالميا استشرافيا لكيفية التصدي للمشاكل البيئية العالمية .

تمخض عن هذا المؤتمر التوقيع على اتفاقية التغير المناخي والتنوع البيولوجي وإعلان الغابات بالإضافة إلى قضية التصحر والجفاف في القارة السمراء .[2]

انبثقت عن قمة الأرض أيضا لجنة التنمية المستدامة التي أخذت بوضع الأسس والمعايير والمؤشرات التي تساعد الدول في التعرف على التقدم المحرز في جوانب التنمية المستدامة المختلفة .

يمكن القول بأن لهذا المؤتمر دور كبير في التعريف بالتنمية المستدامة كمفهوم واقتراب جديد حيث استحوذ هذا المفهوم منذ انعقاد المؤتمر على اهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات والمعاهد الدولية والإقليمية والمجتمع البحثي والجماعات البيئية علاوة على اهتمام مؤسسات المجتمع المدني .

من التوصيات والتدابير التي ختم بها المؤتمر :

[1]- منى منصوري ، **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية**، أطروحة دكتوراة (جامعة سكيكدة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، 2019/2020) الصفحة 06 .
[2]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات** { الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009 } صفحة 13 .

- الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن تسييرها كحماية الغلاف الجوي ، حماية الغابات ، مكافحة التصحر ، الحفاظ على التنوع البيولوجي .
- ضرورة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة .
- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية كالجمعيات والنقابات العمالية في تحقيق التنمية المستدامة .

5. مؤتمر نيويورك 2000 :أشار مؤتمر الألفية الذي انعقد بمبنى الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 بمشاركة 191 دولة إلى ضرورة دعم جميع الحكومات لمبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، وقد احتوت الأهداف الإنمائية للألفية على هدف يختص بالاستدامة البيئية وتأكيده على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة بالسياسات والبرامج التنموية مع تجنب الإسراف في استخدام الموارد واستهلاكها . [1]
6. المؤتمر العالمي للتنمية و التنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002 : عقد هذا المؤتمر من 26 أوت إلى 4 سبتمبر سنة 2002 في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا ، أتى انعقاد هذا المؤتمر من أجل تأكيد وتجديد التعهدات التي التزمها قادة العالم في ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية عام 1992 كمبادئ أساسية وبرنامج عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة واستكمالا لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، وذلك بالعمل على كافة المستويات في اطار من التعاون الدولي والإقليمي مع مراعاة العمل على تخفيف وطأة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام وحماية الموارد الطبيعية ، كما ركز هذا المؤتمر على ضرورة ان تستكمل الدول وضع إستراتيجية التنمية المستدامة الخاصة بها قبل حلول عام 2005 . [2]
7. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة {Rio+ 20 }2012 :

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الفترة الممتدة من 20 إلى 22 جوان سنة 2012 بريو دي جانيرو عاصمة البرازيل والذي قد عرف باسم " **ريو + 20** " ، حيث ترمز هذه التسمية إلى تقويم اثر 20 سنة من العمل البيئي أي الفترة الزمنية الممتدة بين عامي { 1992–2012 }بالإضافة إلى قراءة عامة للانجازات والتحديات التي واجهت مسار عملية التنمية المستدامة .

من بين الأهداف التي نادى بها هذا المؤتمر:

[1]- بايزيد علي : " التنمية المستدامة : مفهومها ، أبعادها ، مؤشراتها " ، **مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية** ،المجلد 06 ، العدد02 (2022) صفحة 273 .

[2]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات** (الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009) صفحة 19 .

- مبدأ الإلزام والالتزام للدول
- إعادة تأكيد الالتزام السياسي للدول في خدمة قضايا التنمية المستدامة .
- تحديد أجندة عمل للعشرين سنة المقبلة ووضع الآليات والاستراتيجيات الملائمة لحماية البيئة .
- الاقتصاد الأخضر ركيزة أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديل للتنمية المستدامة .

يعد هذا المؤتمر محطة هامة جدا في مسار تطور التنمية المستدامة وتطور أبعادها وأهدافها ، فقد جاءت هذه الأخيرة كمحاولة لإيجاد حلول للمشاكل البيئية السائدة في تلك الفترة ، حيث فرض هذا المفهوم نفسه كآلية لمحاربة سوء استغلال الإنسان المفرط للموارد الطبيعية والذي يهدد بالدرجة الأولى البيئة على الوجه العام وحقوق الأجيال القادمة على الوجه الخاص ، ما استوجب تضافر مجموعة من الجهود لترسيخ فكرة ديمومة التنمية في الحاضر و المستقبل .

يمكن القول بأن مفهوم التنمية المستدامة تطور عبر مجموعة من المحطات التاريخية بداية من المفهوم الاقتصادي والذي كان يقتصر فقط على النمو والتقدم الاقتصادي ليشمل كل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية كذلك ما جعل التنمية المستدامة مطلب أساسي تنادي به كل الشعوب لتحقيق العدالة والمساواة في التوزيع ما بين الأجيال .

ما يمكن ملاحظته من خلال التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة أن مسالة حماية البيئة أصبحت مسؤولية مشتركة لجميع الدول وملقاة على عاتق الجماعة الدولية بكافتها وهذا ما يبرز جليا من خلال ما شهده العالم في خلال القرن العشرين من انعقاد للعديد من المؤتمرات الدولية التي كان لها تأثير في صناعة السياسات البيئية ووضع قواعد ومبادئ اتفاقية للمطالبة بوقف التلوث وتنظيم استخدام الموارد البيئية وإيجاد حلول دائمة لحماية البيئة خاصة على الدولة الجزائرية محل الدراسة .

كما يمكن الاستنتاج أنه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية البشرية لعام 1972 حتى مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة بتاريخ 2012 ، مسار ذروة أربعة عقود من الحوارات المتعددة الأطراف والمناقشة بشأن معالجة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المواجهة للمجتمعات والتي كان لها دور أساسي فيما عليه ترتكز عليه السياسات البيئية للدول الآن حيث تقع مسؤولية تنفيذ جدول الأعمال والتوصيات النابعة عن كل مؤتمر في المقام الأول على الحكومات الوطنية وفواعلها المختلفة .

- النظريات المفسرة للتنمية المستدامة :

برزت مجموعة من النظريات المفسرة للتنمية المستدامة من أهمها:

- النظرية المتشائمة : من روادها " توماس مالتس " الذي يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل سيواجه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة ، والحروب رغم سلبياتها إلا أنها حل أمثل للتقليل من حجم الجنس البشري المتزايد حتى يتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة ، أما التنمية طويلة الأجل تتحقق عندما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي .
- النظرية المتفائلة : من روادها " جون ستيوارت ميل " الذي كان أقل تشاؤما من "ميلتس" حيث اعتقد أن الموارد الطبيعية المحدودة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل ، لكن تلك الحدود لم تصل إليهاأي دولة في العالم خلال الإطار الزمني ، وفي أي صناعة من الصناعات القائمة كما استند ستيوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهية الاقتصادية. [1]

- الحركة الأمريكية المحافظة (1890–1920) :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النمو الاقتصادي محاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي من غير الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي والإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية المحدودة يعد تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة . كما أنها أكدت على أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة وبالتالي الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه .[2]

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في :

أولا : الأهداف التقليدية :هي مجموعة الأهداف التي جاءت بها التنمية المستدامة من أول ظهورها وهي :

[1]- فايزة بلعابد ، " محاضرات في مقياس استراتيجيات التنمية المستدامة " ، جامعة طاهري محمد بشار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2021-2022 ، الصفحة 28.
[2]- فايزة بلعابد ، " محاضرات في مقياس استراتيجيات التنمية المستدامة " ، مرجع سابق .

- تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين جودة ونوعية الحياة للإنسان مع الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها و ليس على حسابها ، وذلك من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى فترة زمنية طويلة .
- ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقات والموارد المعدنية كما تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة . [1]
- تحقيق التوازن البيئي وتبني سياسة بيئة ملزمة لجميع أفراد المجتمع بحيث تكون هذه السياسة ملزمة مع أخذ الاعتبار العقوبات الرادعة للخارجين عليه .
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة والدعوة لاحترام البيئة الطبيعية والعمل على الحد من التلوث البيئي . [2]
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين عن طريق مراعاة حق الأجيال القادمة في المشاركة في الموارد الطبيعية خصوصا للموارد المائية والأرضية وموارد الطاقة .
- تكثيف التعاون بين الدول في المجال البيئي والاحتكاك بها .
- الاهتمام بالمورد البشري و ايلاء عناية به للتقليص من التفاوت بين الدول خاصة في المجال التكنولوجي .

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة أفاق 2030

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة سنة 2015 تم الاتفاق فيه على إعداد خطة إستراتيجية مستقبلية للتنمية المستدامة واعتمدت قرار بعنوان : " تحويل عالمنا : جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة " على أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية متابعة التقدم في تنفيذ الخطة " أفاق 2030 " وتعتبر هذه الأخيرة عبارة عن رؤية عالمية شاملة تهدف إلى ضمان مستقبل أفضل ، و من أبرز مخرجات برنامج العمل وضع 17 هدفا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة المتمثلة في [3] :

1. القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان .
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة .

[1]- مريم حسيني ، **" أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية "** مذكرة ماستر أكاديمي (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014) الصفحة 29 .

[2]- ابتسام خطاف ، شريف غياط ، " التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات "، **مجلة الدراسات التجاريةوالاقتصادية المعاصرة** ، المجلد 03 ، العدد 03 (جويلية ، 2020) الصفحة 136 .

[3]- الطاهر شليحي، عامر تواتي ، **" أبعاد وأهداف التنمية المستدامة أفاق 2030 " ، مجلة البحوث والدراسات التجارية** ،العدد الاول (مارس ، 2017) الصفحة 77 .

3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار .
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات .
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة .
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع .
9. إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع للجميع وتشجيع الابتكار .
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15. حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من اجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

والشكل التالي يوضح هذه الأهداف :

المصدر : https://www.uneco.org/ar/articles/alywnskw-wahdaf-altnmyt-almtdamt .

تجدر الاشارة أن هذه الأهداف تجمع عدة مجالات اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ، ثقافية وتراعي عدة مستويات للتنمية المستدامة و لقدرات الدول الأعضاء ، كما تعتبر نقطة انطلاق لخطة التنمية المستدامة " أفاق 2030 " التي تعبر عن التخطيط لتنمية اقتصادية مراعية للبيئة .

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

أولا : أبعاد التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة عدة أبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينها حددتها لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر" قمة الأرض " الذي عقد في ريو دي جانيرو عاصمة البرازيل سنة 1992 في ثلاثة أبعاد و المتمثلة في :

- البعد الاقتصادي **Economic Dimension** :

يقوم هذا البعد على مبدأ الديمومة في الجانب الاقتصادي وذلك من خلال تحقيق تطور اقتصادي مستمر قائم على تحقيق التوازن ما بين الاستهلاك والإنتاج ، إلى جانب الاستثمار العقلاني في الموارد الطبيعية

المتجددة والغير متجددة والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى التحسين من المستوى المعيشي للإنسان وتحقيق الرفاهية للمجتمع ومحاربة الفقر إلى أقصى حد ، كما يهدف إلى منع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية. [1]

- البعد البيئي **Environmental Dimension** :

يرتكز هذا البعد على حسن التسيير الرشيد للموارد الطبيعية المتاحةبما يحقق توازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية ، وكذلك الحفاظ على العنصر الايكولوجي والموارد البيولوجية وعلى النظم الايكولوجية ما يسمح بحفظ التنوع والاتزان الحيوي البيئي .[2]

- البعد الاجتماعي **Social Dimension**:

يرتكز هذا البعد على إنشاء علاقة وطيدة بين كل من البيئة والإنسان باعتبار هذا الأخير جوهر ووسيلة التنمية ،حيث لا تحقق التنمية إلا بوجوده لذا لابد من ايلاء عناية به من خلال تحقيق العدالة في التوزيع و الاستثمار فيه في : التعليم /التأهيل / الصحة / المستوى المعيشي / التنشئة / المشاركة السياسية.[3]

يرى " موهانموناسينج " رئيس معهد موناسينج للتنمية في سريلانكا عام 1994 أنه لا يوجد نهج أو اطار معين يدرس تنفيذ التنمية المستدامة حيث يرى أن دراسة الاستدامة عبارة عن اطار متوازن وشامل ومشجع على الدمج بين جميع المجالات لجعل التنمية أكثر استدامة .

كما اتفق العديد من دول العالم تعريف التنمية المستدامة على أنها : " تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشا دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية ، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية ، حيث تحترم الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الحياة الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة [4].

هذا ما يحيلنا إلى أن عملية التنمية المستدامة عملية تراكمية شاملة لمجموعة من الأهداف تتطلب الاهتمام ليس فقط بالنمو الاقتصادي وحده ، بل كذلك الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والبيئية وذلك لكونها متكاملة

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات** (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2009) صفحة 19 .

[2]- فؤاد بن غضبان ، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون** (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015) صفحة 204 .

[3] - ابتسام خطاف ، شريف غياط ، " التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات " ، **مجلة الدراسات التجاريةوالاقتصادية المعاصرة** ، المجلد 03 ، العدد 03 (جويلية ، 2020) صفحة 138 .

[4]- الجودي صاطوري ، " التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع والتحديات " ، **مجلة الباحث** ، العدد 16 (2016) صفحة 300 .

ومتداخلة فيما بينها حيث يتطلب تحقيقها إتباع سياسات فعالة عميقة الأثر مع إجراء إصلاحات مؤسسية تشارك فيها كافة القطاعات وعلى جميع المستويات المتعلقة بالتنمية المستدامة [1].

استنادا لما تقدم يمكن حوصلة أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الاستقرار طويل الأجل للبيئة والاقتصاد ولا يتحقق ذلك إلا بالتقاء الأبعاد الثلاثة وتكاملها ، حيث أصبح تحقيق التنمية المستدامة في ظل التغيرات العالمية ضرورة يجب التغلب عليها مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

SOURCE :Khaled Hamrouni, **développement durable** et **PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007, p10.

ثانيا :مؤشرات التنمية المستدامة :

انبثقت عن قمة الأرض لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقدة سنة 1992 إصدار كتاب سنة 1996 كتابا بعنوان " مؤشرات التنمية المستدامة : الإطار العام والمنهجيات " ، حيث يتضمن قائمة بحوالي 130 مؤشرا مصنفة إلى أربعة فئات رئيسية مرتبطة ومتكاملة { اقتصادية / اجتماعية / بيئية / مؤسسية } قصد الوصول لصورة واسعة وشاملة للتنمية المستدامة ، كما تم اقتراح إمكانية اختيار الدول للمؤشرات التي تتلاءم

[1]- فؤاد بن غضبان ، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون** (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015) صفحة 203 ، 204 .

مع أولوياتها التنموية . كما أدركت لجنة التنمية المستدامة لاحقا أن الدول تواجه صعوبة في توفير البيانات عن 130 مؤشرا فخفضت عددها إلى 58 مؤشرا[1] .

يوضح الجدول التالي بعض المؤشرات التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة والمتمثلة في :

المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
• الصحة • التعليم • الإسكان • النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر • سوء التغذية • العدالة الاجتماعية	• النمو الاقتصادي • نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي • حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة • الميزان التجاري للسلع والخدمات	• مساحة النظم الايكولوجية • الأراضي المتأثرة بالتصحر • انبعاثات غازات الدفيئة • استعمال الأسمدة • كثافة حصد الأخشاب • استهلاك المواد المستنزفة للأوزون	• الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة • تنفيذ الاتفاقيات الدولية المصدق عليها • الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي • خطوط الانترنت لكل 1000 نسمة من السكان

الجدول : من إعداد الباحثة

المصدر : United Nations Commission on SustainableDevelopment , Indicators of Sustainabledevelopment Framework and Methodologie) New York United Nations ; 2001) , 300-303 .

تساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية من خلال إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم او التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة .

كما تساعد هذه المؤشرات صناع القرار في رسم وتقييم وتقويم السياسة البيئية المتبعة وهي عملية مهمة جدا في مجال تحليل السياسات العامة للدول .

بالنسبة للجزائر محل الدراسة فقد كرست جهودها في مجال تحقيق وتفعيل التنمية المستدامة منذ بداية الألفية الثالثة وهذا ما أوضحه مؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2017 الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة الشامل ل 157 دولة من أصل 193 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة وهي الدول التي توفرت

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،مرجع سابق ، الصفحة 25 .

حولها بيانات لما لا يقل عن 80 بالمائة من المقاييس ، حيث احتلت فيه الجزائر على المرتبة الأولى عربيا و 64 عالميا ما يدل على إدراكها لمدى ضرورة إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال التسيير العقلاني الرشيد للموارد [1] .

المبحث الثالث : دور الجمعيات في إرساء أبعاد التنمية المستدامة

ان التنمية في أي مجتمع لا تتم إلا بمشاركة جميع أفراد المجتمع كل في موقعه ومجال اهتمامه وهي عملية كما قال مالك بن نبي : " لا تستورد ومن أرادها عليه ان ينتجها في مجتمعه "، فالتنمية المستدامة إذن عبارة عن عملية مجتمعية يتطلب تحقيقها التعاون و توحيد الجهود المشتركة من قبل جميع الفاعلين في المجتمع ومن بينها الجمعيات ،حيث تلعب هذه الأخيرة دورا بارزًا في تفعيل التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وتعتبر فاعلا بارزًا من خلال الدور التنموي الذي تؤديه من توعية وتعزيز لوعي الأفراد والمجتمع بشان البيئة وضرورة حماية النظم الايكولوجية .

أقر مؤتمر ستوكهولم المنعقد سنة 1972 المتعلق بالبيئة من خلال مبادئه المنصوص عليهاأن للسكان الأصليين ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الأخرى دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة بسبب ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية ، وينبغي أن تعترف الدول بثقافاتهم وهويتهم ومصالحهم وأن تدعمها على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة .

كما أكد تقرير لجنة بروندتلاند العالمية حول البيئة والتنمية المذكور سابقا أن المشاركة والتعاون هما ركيزتان لتحقيق التنمية المستدامة وأنهما يتحققان من خلال المبادرات والمشاركة المجتمعية . [2]

يدل هذا على حرص المنظمات والهيئات الدولية على أهمية المشاركة المجتمعية للتنظيمات المدنية والجمعيات في تحقيق مساعي التنمية المستدامة .

المطلب الاول : دور الجمعيات في تحقيق البعد البيئي

يرتكز البعد البيئي للتنمية المستدامة على تسخير الإنسان لخدمة البيئة التي يعيش فيها ، وهو ما أولى المشرع الجزائري به اهتماما بالغا والذي يهدف إلى الدعوة للحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية والنظم الايكولوجية من خلال إشراك الجمعيات باعتبارها جزءا من المجتمع المدني في حماية البيئة .

---

[1]- فاطمة الزهراء رايس،" دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر"، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية** ،المجلد 07 ، العدد 02 (ديسمبر ، 2023) الصفحة 458 .

[2]- مريم مختاري ، **دور جمعيات حماية البيئة في تفعيل التنمية البيئية المحلية المستدامة دراسة حالة ولاية تيبازة 2012-2020** ، أطروحة دكتوراة (جامعة الجزائر03 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جويلية 2021) الصفحة 79.

أعطى المشرع الجزائري للجمعيات صلاحيات واسعة في حماية البيئة عن طريق إشراك هذه الجمعيات في كل ما يتعلق بحماية البيئة سواء من خلال الإعلام أو حقها في المشاورات المرتبطة بالمشاريع التي قد تؤثر على محيطه والقريبة منه أو تلك المسببة للإزعاج والماسة بالصحة العامة ، كما يمكن لها مقاضاة كل شخص تسبب في إلحاق ضرر بالمحيط تحت اسم المحافظة على البيئة وحمايتها وهذا ما نص عليه القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة . [1]

يمكن القول بأن الجمعيات يمكن أن تساهم في إرساء البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال :

- التربية البيئية : عن طريق عرض مضمونها كتدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم ، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة وتنشئة السلوك المبني على الوقاية واتقاء الضرر البيئي . [2]

وتعتبر التربية البيئية عملية مستمرة طويلة الأجل تتطلب تخطيطا وتنفيذا وتقويما ومتابعة ، كما تعد مسالة قومية بالدرجة الأولى لا تتحقق بالجهود الفردية فقط بل تحتاج لإشراك كل أشكال الجهود ويأتي دور الجمعيات باعتبارها جزءا من المجتمع المدني من خلال شدة تأثير نشاطاتها وبرامجها البيئية في ترسيخ القيم البيئية .

- التوعية و التحسيس : وتعرف التوعية البيئية على أنها عملية بناء وتنمية اتجاهات ومفاهيم وقيم وسلوكيات بيئية لدى الأفراد بما ينعكس إيجابا على حماية البيئة والمحافظة عليها وتحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي . [3]

تساهم الجمعيات في التوعية من خلال خلق نوع من الإدراك و الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة ومكوناتها ومنع تلوثها وترشيد استخدام مواردها والتصدي للمخاطر التي تتعرض لها من اجل سلامة وصحة الفرد والمجتمع لضمان استدامة التنمية والحياة للأجيال القادمة .

- المشاركة في بلورة القرارات البيئية : وذلك عن طريق التمثيل داخل بعض الهيئات العامة و المشاركة في عقد المؤتمرات الوطنية والدولية المتعلقة بمجال البيئة والتنمية المستدامة ، حيث تساهم هذه الأخيرة في تبادل التجارب والخبرات وإقامة علاقات تعاون في المجال البيئي .

[1]- محمد عثماني ، " تحقيق التنمية المحلية من خلال الدور التشاركي للجمعيات "، الملتقى الوطني : آليات تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية الشاملة في الجزائر ، (ديسمبر، 2023) الصفحة 133 .

[2]- الجيلالي بن عوالي ، زينة عرابش ، بشرى بلمشري ، " دور الجمعيات في إرساء دعائم التنمية المستدامة – دراسة حالة الجمعية الوطنية للعمل التطوعي " ، **مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة** ، المجلد 04 ، العدد 01 ، (جوان ، 2022) الصفحة 79 .

[3]- عائشة سعدي ،" الوعي البيئي والتنمية المستدامة "،**المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية** ،المجلد06 ، العدد 01 (جوان ، 2021) الصفحة 04 .

كما تلعب الجمعيات دورا بارزا في التنسيق مع وسائل الأعلام والاتصال و تنظيم الحملات الإعلامية الخاصة بالدعوة للاهتمام بالمسائل البيئية والتنمية المستدامة .

- القيام بمشاريع تنموية صديقة للبيئة : تساهم الجمعيات في إرساء البعد البيئي الايكولوجي للتنمية المستدامة من خلال تبني مشاريع تنموية بيئية بالدرجة الأولى مثل : إعادة التدوير / التشجير / إدارة المياه المستدامة / مشاريع الطاقة المتجددة ... الخ . حيث تساهم هذه المشاريع في حماية البيئة والموارد الطبيعية بغية تحقيق العدالة بين الأجيال .

من بين الجمعيات الجزائرية الرائدة في مجال البيئة " الجمعية الايكولوجية البحرية بربروس بمنطقة بوسفر بولاية وهران " التي تأسست سنة 2011 تضطلع مهمتها الأساسية بتنظيف مياه البحار من النفايات المسببة للتلوث ورفع مستوى الوعي لدى السياح و المواطنين والمسؤليين بمدى ضرورة محاربة التلوث لما لها من أثار ضارة بحريا وبريا وجويا . [1] .

المطلب الثاني : دور الجمعيات في تحقيق البعد الاجتماعي

يرتكز هذا البعد كما ذكر سابقا على إنشاء علاقة وطيدة بين كل من البيئة والإنسان باعتبار هذا الأخير جوهر ووسيلة التنمية ، لذا تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان العدالة في التوزيع و الاستثمار في العنصر الإنساني في كل من : التعليم /التأهيل / الصحة / المستوى المعيشي / التنشئة / المشاركة السياسية ..الخ.

يبرز دور الجمعيات في إرساء أبعاد التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها من خلال الأنشطة التطوعية التي تقوم بها و المتمثلة في [2]:

- مكافحة الفقر : تسهم الجمعيات في جمع الإحصائيات عن الفئات الهشة والفقيرة وتقديمها للادارات للتكفل بهم وتسهيل توزيع الإعانات المخصصة لهم . كما تسهم بعض الجمعيات في تقديم إعانات مالية مباشرة للفئات الهشة مثل جمعية الهلال الأحمر الجزائرية " مشروع الشتاء الدافئ لأهل الجنوب " سنة 2024 حيث قامت بتقديم إعانات متكونة من : مواد غذائية / ألبسة / أغطية ..الخ للفئات الهشة بولايات الجنوب .
- تدعيم التعليم : من خلال إقامة ورشات تطوعية تدريبية تعليمية تمس عدة مجالات وفئات مثل :

– محو الأمية لكبار السن .

[1]- مريم مختاري ، **دور جمعيات حماية البيئة في تفعيل التنمية البيئية المحلية المستدامة دراسة حالة ولاية تيبازة 2012-2020** ، مرجع سابق ، الصفحة 140 .

[2]- الجيلالي بن عوالي ، زينة عرابش ، بشرى بلمشري ، " دور الجمعيات في إرساء دعائم التنمية المستدامة – دراسة حالة الجمعية الوطنية للعمل التطوعي" ، مرجع سابق ، الصفحة 79 ، 88 .

– تقديم دروس الدعم للأطوار الثلاثة المقبلين على شهادة { التعليم الابتدائي / التعليم المتوسط / البكالوريا }

– دورات تكوينية في مواضيع علمية مستجدة مثل : التسويق الالكتروني / الإعلام الآلي ...وغيرها .

- تقديم الخدمات الصحية : من خلال القيام بحملات تحسيسية توعية عن الوقاية من بعض الأمراض مثل (داء السيدا، السكري، السرطان) ، بالإضافة إلى حملات التبرع بالدم التي تقوم بها بعض الجمعيات ذات الطابع الصحي .

و من بين الجمعيات التي تساهم في تدعيم الخدمات الصحية في الجزائر " الجمعية الوطنية للعمل التطوعي " حيث تعمل بشكل بدوري على مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار محو الأمية .

- كما يمكن أن تسهم الجمعيات في اقتراح مشاريع للتخفيف من حدة البطالة بالتنسيق مع الجهات الرسمية المتمثلة في الوزارات المعنية ومديرياتها الفرعية للنشاط الاجتماعي وخاصة مديرية الحركة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية ما يعزز دورها في المجتمع .
- تنمية روح المشاركة لدى الأفراد في المشاريع التنموية من خلال توليد شعور الانتماء بالمجتمع او ما يعرف بمبدأ المواطنة .
- تنمية الثقافات المختلفة داخل المجتمع .

المطلب الثالث : دور الجمعيات في تحقيق البعد الاقتصادي

يهدف هذا البعد إلى رفع المستوى المعيشي للإنسان و زيادة مستوى الرفاهية عن طريق محاربة الفقر وتقليل التفاوت دون الإضرار بالبيئة والنظم الايكولوجية .

تلعب الجمعيات دورا في إرساء البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة عبر مجموعة من الطرق من بينها :

- الدور المراقب : للجمعيات دور رقابة فعال على نشاط الشركات الصناعية وذلك لما تسببه من تدهور بيئي والإضرار بصحة الإنسان والتي تسعى إلى محاولة جعل هذه الشركات تسهم في تحقيق التوازن بين عائدها الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث . [1]
- إقامة المبادرات المشجعة على العمل المقاولاتي لمحاربة الفقر والهشاشة .
- تعزيز الاستثمار في موارد وأملاك الجمعية بما يسمح بخلق مناصب عمل او ثروة يمكن استغلالها .

[1]- الجيلالي بن عوالي ، مرجع سابق ، الصفحة 80 .

- المشاركة في البرامج التنموية التي تضعها الدولة بالتوازي مع التنظيمات المدنية كالجمعيات التي تلعب دور الوسيط بين المواطن والدولة ما يجسد البعد التشاركي في العملية التنموية وهو ما دعت إليه المنظمات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي .
- أشرك المشرع الجزائري المواطن و الجمعيات باعتبارهما جزءا من المجتمع المدني في إعداد المخططات المتعلقة بالتهيئة في إقليم الولاية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث نصت المادة رقم 02 فقرة 03 من القانون 01-20 على أنه : " يساهم المواطنون في إعداد هذه السياسة وتنفيذها ..." [1] ويدل هذا على تمكين المشرع وإعطاءه لآليات قانونية للجمعيات من اجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

[1]- المادة 02 ، من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير ، الجريدة الرسمية ، عدد 52 ، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 1990 .

خلاصة الفصل الاول :

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن المشرع الجزائر قد أولى عناية بالجمعيات منذ الاستقلالعبر المراحل التاريخية باختلاف ظروفها وسياقها وصولا إلى وضعها الحالي الراهن المقترن بالنظام السياسي الجزائري القائم على أسس الديمقراطية بجميع أشكالها أين أصبحت الجمعيات فاعل أساسي في الدولة الجزائرية وهذا ما يبرز جليا من خلال تنامي عدد الجمعيات في الجزائر بالإضافة إلى دورها في صنع السياسات التنموية وتنفيذها ما يحقق تنمية على جميع المستويات .

تعتبرالتنمية المستدامة عملية هادفةإلى تحقيق توفيق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشا دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية ، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية ،وتعبر هذه الأخيرة عن رؤية عالمية شاملة تهدف إلى ضمان مستقبل أفضل للإنسان والبيئة التي يعيش فيها، يمكن الحوصلة أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الاستقرار طويل الأجل للبيئة والاقتصاد ولا يتحقق ذلك إلا بالتقاء الأبعاد الثلاثة وتكاملها ، حيث أصبح تحقيق التنمية المستدامة في ظل التغيرات العالمية ضرورة يجب التغلب عليها مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية .

مرتطور هذا المفهوم بمسار ذروة أربعة عقود من الحوارات المتعددة الأطراف والمناقشة بشان معالجة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المواجهة للمجتمعات وللبيئة كذلك ، والتي كان لها دور أساسي فيما عليه ترتكز عليه السياسات البيئية للدول الآن ، حيثأصبحتمسألة حماية البيئةمسؤولية مشتركة لجميع الدول نلمسها من خلال تأثير العديد من الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية على السياسات البيئيةالمنتهجة من خلال ووضع قواعد ومبادئ اتفاقية للمطالبة بتنظيم استخدام الموارد البيئية وإيجاد حلول دائمة لحماية البيئة .

كما يمكن استخلاص أن المنظمات والهيئات الدولية تحرص دائما على أهمية المشاركة المجتمعية للتنظيمات المدنية والجمعيات في تحقيق مساعي التنمية المستدامة .

الفصل الثاني

واقع دور الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة من خلال جمعية الكشافة الإسلامية نموذجا " إعادة تأهيل السد الأخضر "

مقدمة الفصل الثاني :

تعد قضية حماية البيئة و التنمية المستدامة من أبرز التحديات التي تواجه الدول في ظل التغيرات المناخية والتوسع العمراني والتدهور المتزايد للغطاء النباتي ، ومن بين المبادرات التي تبنتها الجزائر في مجال حماية البيئة وتفعيل التنمية المستدامة نجد " السد الأخضر " في سبعينات القرن الذي هدف بالدرجة إلى محاربة التصحر واستصلاح الأراضي . ومع ما عرفه المشروع من صعوبات في مراحل لاحقة المتعلقة بضعف المتابعة ومحدودية الموارد ..وغيرها برزت الحاجة إلى إعادة تأهيله وتفعيل أدوار مختلف الفاعلين في المجتمع وفي مقدمتهم الجمعيات ذات الطابع البيئي . وفي هذا الإطار برزت جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية كأحد الفاعلين المدنيين النشطين في دعم برامج إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر .

بعد تناول الإطار النظري والمفاهيمي للجمعيات ودورها في إرساء أبعاد التنمية المستدامة ، جاء هذا الفصل إلى الانتقال إلى الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال تسليط الضوء على واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة في الجزائر وذلك عبر دراسة ميدانية تمكن من استقصاء أراء الفاعلين المباشرين والوقوف على طبيعة الأنشطة التنموية التي تباشرها الجمعيات محل الدراسة ومدى تأثيرها على محيطها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي .

وعليه يهدف هذا الفصل إلى دراسة مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر من حيث الخلفية التاريخية ، الأهداف والأبعاد التنموية والبيئية التي يتوخاها مع تسليط الضوء على مساهمة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في هذا المشروع من خلال عرض مختلف الأنشطة والبرامج التي تبنتها الجمعية في سبيل إنجاح هذا المسعى وكذا تقييم مدى فعالية تدخلها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق المعنية .

الفصل الثاني : واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال جمعية الكشافة الإسلامية نموذجا " إعادة تأهيل السد الأخضر "

المبحث الاول : الإطار النظري للكشافة الإسلامية الجزائرية

المطلب الأول : أدبيات حول الكشافة الإسلامية الجزائرية

أولا : التعريف بجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية

تعد جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية جزءا لا يتجزأ من النسيج الوطني و التربوي في الجزائر ونموذجا رائدا في تربية الأجيال وتمكين الفتية و الشباب وتجهيزهم ليصبحوا قادة فاعلين لخدمة الوطن والمجتمع .

تسمى الجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية جمعية وطنية تخضع لقانون الجمعيات رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 تربوية إنسانية اجتماعية شبابية تطوعية مستقلة ذات طابع المنفعة العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 217/03 المؤرخ في 19 ماي 2003 والمرسوم التنفيذي 247/05 المؤرخ في 07 جويلية 2005 معتمدة بتاريخ : 1989/11/07 وقد تأسست بتاريخ 1936/06/05 تحت رقم 2450 طبقا للاعتماد الممنوح لها في عهد إدارة الاستعمار الفرنسي ، وهي عضو بالمنظمة الكشفية العالمية والعربية والاتحاد الكشفي للمغرب العربي وهي ممثل الجزائر الوحيد .[69]

كما تعرف الكشافة الإسلامية أيضا على أنها : "جمعية وطنية تربوية إنسانية تطوعية مستقلة ذات طابع المنفعة العمومية ، وهي عضو بالمنظمة الكشفية العالمية و العربية والاتحاد الكشفي للمغرب العربي ، وعضو ملاحظ بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي لدى منظمة الأمم المتحدة .[70]

تعرف الكشافة الإسلامية الجزائرية أيضا على أنها حركة كشفية ونعني بها أنها : " حركة تربوية للشباب تقوم على الخدمة التطوعية وهي حركة غير سياسية مفتوحة للجميع دون تمييز على أساس الجنس، الأصل ، العرق، العقيدة وفقا للأهداف والمبادئ والأسلوب كما تصورها مؤسسها " [71] .

---

[69] - القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية ،الفصل الاول ، المادة 01 ، صفحة 01 .

[70] - عزابي سمية ، " دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب - دراسة ميدانية بفوج محمد بوراس بسيدي عمران ، **مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية** ، (ماي ، 2019)الصفحة 2019 .

[71] - خديجة بورني واخرون ،" المجتمع المدني والوقاية من المشكلات الاجتماعية – الحركة الكشفية نموذجا "، مجلة أفاق العلوم ، المجلد 08 ،العدد 01 (سبتمبر ،2023) ، الصفحة 358 .

تجدر الاشارة أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية الجمعية الكشفية الوحيدة على المستوى العالمي و العربي وكذلك الوطني التي نددت باسم الإسلام و اقترن اسمها بها ، كما تضم فئة كبيرة من الشباب والفتية فهي متواجدة على كافة التراب الوطني الجزائري ويفوق عدد أعضائها 250000 عضو ما جعلها تصنف على أنها اكبر جمعية شبابية في الجزائر من حيث الانتشار ، العضوية فهي متواجدة في 58 ولاية وتضم ما يقارب 2000 فوج كشفي .

تتمتع جمعية الكشافة الإسلامية كأي جمعية أخرى بالشخصية المعنوية و الأهلية القانونية المحددة لسير عملها واختصاصاتها من شروط العضوية ، الحقوق والواجبات ، تنظيم الهيئات ،الموارد المالية وفق قانون خاص بها ينظمها.

وعليه الكشافة الإسلامية من الجمعيات الوطنية التربوية التطوعية الهادفة إلى تنمية قدرات الشباب من خلال غرس المبادئ الإسلامية والقيم الوطنية ،حيث تمتاز الكشفية بكونها تربية متميزة للفتية والشباب لإعداد مواطن فعال و مسؤول ايجابي يخدم وينمي المجتمع والوطن في ظل مقومات الهوية و الشخصية الجزائرية ، كما تتميز الكشفية بمجموعة من القيم :

- الوطنية
- الانضباط
- المسؤولية
- التطوع
- المواطنة
- التربية المتوازنة

تعمل الجمعية على ترسيخ هذه القيم عبر برامجها التنموية المرتكزة على كل من : المبادئ الإسلامية ، المبادئ والقيم الوطنية وبيان أول نوفمبر ، المناهج التربوية الكشفية العالمية .

ثانيا : نشأة جمعية الكشافة الإسلامية في الجزائر

تعود أصل الكشافة إلى الجنرال الانجليزي " بادن باول " Baden Powell سنة 1907 الذي وضع تطورا لنظام الأفواج الكشفية انطلاقا من تجربته ومعايشته الميدانية في إفريقيا والهند التي وردها في كتابه الكشف للفتيان " الصادر سنة 1908 بعدما أجرى تجربة كشفية على جزيرة برونسي بعشرين من الفتية ،عرف في كتابه عن الحركة الكشفية وقيمها بالإضافة إلى كيفية تكوين الطلائع والفرق واختيار أنشطتها . على اثر هذا الأخير ازدهرت الحركة الكشفية في بريطانيا ووفي العالم ككل إلى أن وصلت للعالم العربي ابتداءا من سنة 1912 .[72]

أما في الجزائر تعتبر الكشافة الإسلامية كما ذكرنا سابقا عضوة بالمنظمة الكشفية العالمية والعربية والاتحاد الكشفي للمغرب العربي وهي ممثل الجزائر الوحيد بالإضافة إلى كونها عضو ملاحظ بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي لدى الأمم المتحدة ، يرجع تأسيسها إلى المؤسس الراحل " محمد بوراس " بتاريخ 1936/06/05 تحت رقم 2450 طبقا للاعتماد الممنوح لها في عهد إدارة الاستعمار الفرنسي والتي استوحت عند نشأتها الجمع بين مبادئ الحركة الكشفية الدولية من جهة وبين مبادئ الدولة الجزائرية ومتطلباتها السيادية و الوطنية من جهة أخرى .[73]

لعب " محمد بوراس " مؤسس الكشافة الإسلامية في الجزائر دورا بارزا في بناء القاعدة الأساسية للحركة الكشفية منذ 1908 إلى غاية 1941 أين توفي معدما في 27 ماي بعدما اتهم من قبل المُستعمر الفرنسي بتهمة تسريب وثائق سرية للنازية .

مر تطور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية بعدة مراحل مختلفة باختلاف السياق والظروف السائدة في تلك الفترة ، يمكن إجمالها في 03 مراحل أساسية :

1. مرحلة قبل الاستقلال : كان بداية الجمعية سنة 1935 في قلب تواجد المُستعمر الفرنسي بالجزائر واضطهاده للجزائريين أين تم وضع القانون الأساسي والنظام الداخلي للجمعية بمؤتمر الحراش بتاريخ 23 جويلية 1935وتأسيس أول فوج للكشافة الإسلامية بالجزائر العاصمة تحديدا بالقصبة " فوج الفلاح " ثم عدة أفواج أخرى منها : النجاح والمنصورة بتلمسان في فيفري 1939 ، الهلال بسعيدة في مارس

[72]- احمد مسعودي، فضيل حضري، "المنظمة الكشفية ووظيفتها التربوية في المجتمع"، مجلة العلوم الاجتماعية،العدد 18 (ماي ، 2018) الصفحة 09 .

[73]- شميسة خلوي ،"القيم الوطنية وأبعادها الاجتماعية في الأناشيد الكشفية "،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15،العدد 03 (ديسمبر، 2022) الصفحة 271 .

1939 ، الصلاح بغليزان 1940، الآمال بسيدي بلعباس 1941 ، السلام بعين تموشنت 1942 ، الشباب بمعسكر 1943 ، المنار بتيارت 1943 ..الخ . [74]

ما يلاحظ أنه تم الانتشار السريع للجمعية بعد فترة معتبرة من تأسيسها على عدة مناطق في الجزائر وذلك بالرغم من وجود الظروف القاهرة من الحرب العالمية الثانية وتواجد المستعمر الفرنسي بسياسة القمع على الأراضي الجزائرية .

كما لعبت جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية دورا بارزا في الكفاح الوطني و الثورة التحريرية باعتبارها شريحة من شرائح الشعب الجزائري حيث كان لها مشاركة فعالة لجل عناصرها الوطنية خاصة في مظاهرات 08 ماي 1945 إذ كانت في مقدمة الموكب تقريبا و في الصفوف الأولى التي حاربت ضد الاستعمار في كل مظاهرة سلمية نظمت عبر التراب الوطني فبزيها الرسمي وبالأعلام الوطنية رمز الحرية والاستقلال رفعت التحدي الأكبر في وجه القوة الاستعمارية . [75]

يشهد التاريخ الجزائري لشخصيات ورموز كشفية بارزة أسهمت في الكفاح الوطني و الثورة التحريرية الجزائرية مثل : ديدوش مراد / باجي مختار / سويداني بوجمعة / زيغود يوسف / العربي بن مهيدي وغيرهم من الرموز الجزائرية . تنوعت أنشطة الأفواج الكشفية قبل الاستقلال حسب إمكانياتها المادية من : التخييم / العدو الريفي / المسابقات الثقافية والرياضية ...الخ [76] ، ثم خلال 1955 انفصل أعضاء جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية لعدة عوامل اجتمعت كلها طلبا للوحدة ونبذا لتشتت المساعي والدعوة إلى استقلال الجزائر وطرد المُستعمر الفرنسي من الأراضي الجزائرية حيث لقت دعما و من الأحزاب والحركات الوطنية .

2. مرحلة ما بعد الاستقلال : بعد استرجاع السيادة الوطنية الجزائرية سنة 1962 عرفت الكشافة الإسلامية بداية لمرحلة جديدة أعيد فيها بناء هياكل الجمعية وتوحيد تنظيمها ، حيث تم انعقاد مؤتمر كشفي عشية الاستقلال سمي بمؤتمر " الوحدة " تم فيه إعادة بناء الهياكل التنظيمية وتوحيد كل الأفواج الكشفية عبر كافة التراب الوطني ثم تحديد الأهداف وخارطة الطريق المستقبلية .

أهم ما ميز هذه المرحلة هو إعادة الاعتبار إلى الكشافة الإسلامية الجزائري على المستوى الداخلي والخارجي من خلال الاعتراف الرسمي بها في المؤتمر الكشفي العالمي الثاني المنعقد في أوت 1963

[74]- عبد القادر جيلالي بلوفة ، "الكشافة الإسلامية والممارسة الرياضية "، **مجلة المرأة** ، المجلد05 ، العدد01 (نوفمبر، 2024) الصفحة 26 .
[75]- سامية خامس ، معضلة كتابة تاريخ الكشافة الإسلامية ودورها في انتفاضة 08 ماي 1945 ، **مجلة المصادر** ،العدد 12 ، الصفحة 212 .
[76]- شمسية خلوي ، مرجع سابق ، الصفحة 272 .

باليونان و بها أصبحت عضوا في المنظمة الكشفية العالمية والعربية ، بالإضافة إلى تعميم وانتشار قاعدة الكشافة الإسلامية الجزائرية عبر كافة التراب الوطني [77] ومنه استمرت الجمعية في نشاطاتها التنموية وخاصة محو الأمية .

3. ما بعد دستور 1989 :

بعد الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 عرفت الجزائر مرحلة جديدة عُرفت بمرحلة الانفتاح الاقتصادي والسياسي حيث نص القانون رقم 31/90 على حرية إنشاء الجمعيات والتعبير كما أصبحت الكشافة الإسلامية الجزائرية بموجبه" جمعية وطنية تربوية إنسانية تطوعية مستقلة لا تنتمي لحزب سياسي هدفها تنمية الشباب بدنيا وثقافيا " عزز هذا القرار مكانة الجمعية في الجزائر ، أما في سنة 2003 فتم الاعتراف بتمتعها بطابع المنفعة العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 217/03 الصادر في 19 ماي 2003 .

كما تم مؤخرا بتاريخ 18افريل 2021 موافقة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال ترأسه الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء على تكريس يوم 27 ماي يوما وطنيا للكشافة الإسلامية بمرسوم رئاسي وهو تاريخ إعدام مؤسسها الشهيد الراحل " محمد بوراس " تخليدا للملاحم ومحافظة على الذاكرة الوطنية ، و تعتبر هذه الخطوة تعزيزا لمكانة الكشافة الإسلامية الجزائرية في المجتمع وتعبيرا عن إرادة الدولة الجزائرية في تطوير دور الجمعيات في العمليات التنموية [78] .

يمكن القول بأن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية منذ نشأتها عبر مجموعة من المراحل المختلفة باختلاف الظروف والسياق قد ساهمت في إضفاء صبغة خاصة بها في المجتمع الجزائري وهو ما يؤكده تكريس يوم وطني للاحتفال بفعاليات الجمعية على المستوى الوطني .

[77]- " الكشافة الإسلامية بعد الاستقلال ومحطاتها التاريخية في : **"https //scout elchabaka net/archives/1553"** تاريخ الاطلاع : (2025/04/21) .

[78]-" الرئيس تبون يوافق على تكريس يوم 27 ماي يوما وطنيا للكشافة الإسلامية " في **https://www.aps.dz/ar/societe/105308-27** تاريخ الاطلاع : (24 /2025/04) .

المطلب الثاني : مبادئ وأهداف جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية

أولا : أهداف جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية

تهدف الجمعية إلى تحقيق مجموعة من الغايات التالية المحددة في المادة 02 من قانونها الأساسي :

- تسعى الجمعية بالدرجة الأولى إلى المساهمة في تنمية قدرات الأطفال و الفتية والشباب روحيا وفكريا وبدنيا واجتماعيا ليكون مواطنين مسؤولين في وطنهم وصالحين لمجتمعهم .
- المساهمة في تنمية المجتمع وخدمة المنفعة العمومية في كل الأحوال والظروف
- غرس المبادئ الإسلامية والقيم الوطنية في فئة الشباب وتعزيز روح المواطنة .
- رفع قيمة الفرد بتنمية أخلاقه وصحته وإمكانياته العلمية وكفاءاته .
- تدعيم روابط الأخوة والتعاون مع الجمعيات والهيئات الوطنية والدولية ذات المبادئ والأهداف المشتركة .
- المساهمة في الحياة التربوية والاجتماعية والعلمية والثقافية والرياضية [79]

ثانيا : مبادئ جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية

ترتكز الجمعية على ثلاثة مبادئ أساسية ،وهي :

- الواجب نحو الله والوطن : من خلال الدعوة إلى تربية النشئ الكشفي على التمسك بمبادئ الدين الإسلامي والحرص على أداء شعائره والعمل بإرشاداته .
- الواجب نحو الآخرين : من خلال التربية على روح التعاون والتنمية سواء على المستوى المحلي او العالمي وذلك من اجل تنمية المجتمع .
- الواجب نحو الذات : من خلال تعزيز و تنمية الذات الإنسانية والتطوير منها . [80]

ثالثا : تمويل جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية

تتكون موارد جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية حسب المادة 51 من القانون الأساسي من :

- اشتراكات الأعضاء
- إعانة الدولة والولاية والبلدية

[79]- القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية ،الفصل الاول ، المادة 02 ، صفحة 01 .
[80]- حورية بولعويدات ، سعيدة عباس ،"الكشافة الإسلامية ودورها في تشكيل قيم المواطنة " ، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات** ، العدد الثالث (أفريل ، 2018) الصفحة 112 .

- الهبات والوصايا النقدية والعينية المختلفة
- مداخيل جمع التبرعات
- المداخيل المرتبطة بأنشطتها وأملاكها [81]

رابعا : شروط العضوية في جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية :

لجميع فئة الشباب والفتية حق الانتساب للجمعية والاستفادة من برامجها التنموية وفق مجموعة من الشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للجمعية والمتمثلة في :

- ألا يقل سن العضو عن 06 سنوات
- تصريح الأولياء بالنسبة لغير الراشدين
- تسديد حقوق التامين سنويا
- تسديد الاشتراكات سنويا
- أداء الوعد
- الالتزام بالقانون الأساسي والنظام الداخلي والعمل بهما

كما تفقد صفة العضوية لمجموعة من الأسباب التالية :

- الاستقالة
- الوفاة
- عدم دفع الاشتراك لمدة سنتين
- الوفاة
- حل الجمعية [82]

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية {أقسامها – هياكلها }

أولا : أقسام جمعية :

تتكون الجمعية من 09 أقسام وفق المادة 16 من القانون الأساسي والمتمثلة في :

[81]- القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية ، الباب الثالث ، الفصل الاول،المادة 51 ، الصفحة 12.
[82]- المادة 11 ، 12 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الفصل الثاني ، الصفحة 03 .

1. قسم الأشبال : يضم الأطفال المتراوح الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 10 سنوات .
2. قسم الكشاف : يضم الفتية الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و 14 سنة .
3. قسم الكشاف المتقدم : يضم الفتية الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة .
4. قسم الجوالة : يضم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 20 سنة .
5. قسم الزهرات : يضم الفتيات اللواتي يتراوح أعمارهم بين 6 و 10 سنوات .
6. قسم المرشدات : يضم الفتيات اللواتي يتراوح أعمارهن بين 11 و 14 سنة .
7. قسم المرشدات المتقدمات : يضم الفتيات اللواتي يتراوح أعمارهن بين 15 و 16 سنة .
8. قسم الجوالات : يضم الفتيات اللواتي يتراوح أعمارهن بين 17 و 18 سنة .
9. قسم الرواد : يضم القادة الذين التحقوا بالكشافة الإسلامية منذ نشأتها أو تخرجوا من مدرستها وتعذر عليهم الاستمرار في النشاط ضمن الأقسام الأخرى للجمعية .
10. قسم الكشافة البحرية
11. قسم الكشافة الجوية [83]

ثانيا : هيئات جمعية الكشافة الإسلامية

تعتمد الكشافة الإسلامية الجزائرية على مجموعة من الهيئات المنظمة والمسيرة لعملها وتتمثل في :

1. المؤتمر : يمثل المؤتمر أعلى هيئة للجمعية ينعقد في دورة عادية كل أربع سنوات بمشاركة الأعضاء القياديون على كافة المستويات والأعضاء المنتخبون من القاعدة التي يحدد المجلس الوطني كيفية انتخابهم وترشيحهم . يضطلع بمجموعة من الصلاحيات التالية :
   - مناقشة القانون الأساسي والمصادقة عليه
   - المصادقة على النظام الداخلي للمؤتمر وجدول أعماله .
   - انتخاب مكتب تسير المؤتمر
   - مناقشة التقرير الأدبي والمالي للعهدة والمصادقة عليه
   - رسم إستراتيجية الجمعية وإصدار لوائح وتوصيات وتوجيهات عامة
   - انتخاب المجلس الوطني [84]

[83]- المادة 16 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الباب الثاني ، الفصل الاول ، الصفحة 04 .
[84]- المادة 18 ، 19 ، 20 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الفصل الثاني ، الصفحة 05

2. المجلس الوطني : أعلى هيئة بين مؤتمرين ينتخب في المؤتمر لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، يجتمع في دورة عادية مرة كل سنة في دورات استثنائية او طارئة كلما دعت الضرورة إلى ذلك بدعوة من القائد العام أو بطلب من ثلثي 3/2 أعضائه أو بطلب من القيادة العامة . يضطلع المجلس بمجموعة من المهام و الصلاحيات التالية :

- ضبط النظام الداخلي للجمعية
- المصادقة على خطة العمل السنوية والتقييم السنوي لعمل الجمعية
- انتخاب لجنتي الانضباط والمراقبة المالية والسهر على حسن تطبيق قرارات المؤتمر وتوصياته
- انتخاب القائد العام لعهدة 0 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
- المصادقة على لجان وأوراق تحضير المؤتمر

و يتشكل هذا المجلس من الأعضاء التالية :

- أعضاء القيادة العامة
- المحافظون الولائيون
- عضو عن كل ولاية ينتخبه مندوبو الولاية خلال المؤتمر الوطني
- عضوان عن ولاية الجزائر يتم انتخابهم في المؤتمر الوطني من بين مندوبي الولاية
- عشرة إطارات كشفية من ذوي الكفاءات يعينهم القائد العام
- عشرة من الرواد يعينون باقتراح من القيادة العامة
- عشرة قائدات تعين باقتراح من القيادة العامة [85]

3. القيادة العامة : تمثل الهيئة التنفيذية الوطنية للجمعية وهي أعلى هيئة بين دورتين للمجلس الوطني وهي مسؤولة أمامه ، تجتمع في اجتماع عادي مرة كل شهر بدعوة من القائد العام أو بطلب من 3/2 أعضاء القيادة العامة وفي اجتماع استثنائي او طارئ عند الضرورة بدعوة من القائد العام أو بطلب من 3/2 أعضاء القيادة العامة ، حيث لا تصح اجتماعات القيادة العامة إلا بحضور ثلثي أعضائها وتتخذ قراراتها بالأغلبية . تتشكل من 19 عضوا و تضطلع بمجموعة من الصلاحيات أهمها :

- دعوة المجلس الوطني

[85]- المادة 21 ، 22 ، 23 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الفصل الثاني ، الصفحة 06

- تجسيد سلطة المجلس الوطني بين دورتين
- رسم السياسات العامة لجميع الأقسام والقطاعات التابعة للجمعية
- دراسة ومناقشة مشاريع الشراكة والاتفاقيات والمصادقة عليها
- تمثيل الجمعية لدى السلطات والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية
- مراقبة نشاط اللجان الوطنية والهيئات التابعة لها
- تطبيق القرارات التأديبية
- المحافظة على الالتزام بمبادئ وأهداف وقوانين الجمعية على جميع المستويات ، بالإضافة إلى التعريف بمبادئ الجمعية لدى الراي العام والعمل على نشرها وتوسيع دائرة ممارستها .

يعرض القائد العام قائمة أعضاء القيادة العامة الذين يختارهم من بين المؤتمرين على المجلس الوطني للتزكية بعد 04 سنوات على أن يكون ثلث أعضائها على الأقل دون 35 سنة ، كما يساعد القيادة العامة في أداء مهامها لجان فنية وطنية استشارية متخصصة يحدد النظام الداخلي تركيبتها وصلاحياتها . [86]

4. المجالس الولائية : يمثل المجلس الولائي هيئة المداولة على مستوى الولاية ويتكون بدوره من :
   - أعضاء المحافظة الولائية
   - رؤساء مكاتب المقاطعات ونوابهم
   - قادة الأفواج
   - ممثلين عن قسم الرواد والمرشدات

كما يضطلع المجلس الولائي بمجموعة من الصلاحيات التالية :

- انتخاب المحافظ الولائي لعهدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
- انتخاب او تزكية أعضاء المحافظة الولائية وهي مسؤولة أمامه
- المصادقة على برنامج العمل السنوي
- دراسة التقرير المالي سنويا
- تقييم النشاطات الولائية والحالة النظامية [87]

[86]- المادة 25 ، 26 ، 31 ،32 ، 33 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الفصل الثاني ، الصفحة 07، 08 .
[87]- المادة 36 ، 37 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الفصل الثاني ، الصفحة 10 .

5. المحافظات الولائية : هي الهيئة التنفيذية الولائية تنتخب في المجلس الولائي لمدة 04 سنوات او تزكى باقتراح من المحافظ الولائي بثلثي 3/2 أعضاء المجلس وتتشكل من 09 إلى 15 عضوا يحدد النظام الداخلي تركيبتها وصلاحياتها .
6. مجالس المقاطعات : مجلس المقاطعة هو هيئة استشارية يتكون من مجموعة مكاتب الأفواج الموجودة على مستوى البلدية ، ويجتمع كل 06 أشهر في دورة عادية وفي دورة استثنائية أو طارئة كلما دعت الضرورة لذلك .[88]
7. مكاتب المقاطعات: مكتب المقاطعة هو الهيئة التنسيقية بين الأفواج والمحافظة الولائية على المستوى المحلي خاصة البلدية ويتكون من 05 إلى 07 أعضاء ينتخبهم مجلس المقاطعة لمدة حددت بأربعة سنوات ، كما يضطلع بمهمة التنسيق مع الهيئات الرسمية والإدارية المحلية بالإضافة إلى التنسيق بين الأفواج مع المحافظات الولائية . [89]
8. مجالس و مكاتب الأفواج : يمثل الفوج الهيئة القاعدية الأساسية لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية والإطار النظامي الذي يضم مجموعة من الوحدات المحلية ، يتكون من جميع القادة و القائدات ومساعديهم كما ينتخب مجلس الفوج قائد الفوج من بين أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . يسير هذا الفوج مكتب ويمثل الهيئة التنفيذية للفوج الكشفي و يتكون من 05 إلى 11 عضوا يتم انتخابهم وفق أحكام النظام الداخلي للجمعية يتمثلون في : قائد الفوج / نائب قائد الفوج مسؤول الإدارة والتنظيم / مسؤول المالية والوسائل / قادة او قائدات الوحدة . [90]

تجدر الاشارة أن جميع الهيئات المذكورة تخضع إلى مبدأ العمل الجماعي حيث تتخذ القرارات بالأغلبية خمسون بالمائة زائد واحد { 50+1 }ويدل هذا على الوحدة والعمل الجماعي للجمعية .

من خلال ما ذكرنا سابقا يمكن استخلاص أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية جمعية وطنية شبانية تطوعية ذات طابع المنفعة العمومية تعمل ضمن اطار تربوي وديني ووطني ، و تعتمد على طابع الهرمية في تنظيمها وسيرها بدءا من القيادة المتواجدة على المستوى الوطني إلى الأفواج في المستوى المحلي وهي تعبر عن هيكلة مرنة منظمة تمكنها من العمل على جميع المستويات بكفاءة وفعالية . بالإضافة إلى كونها تضم اكبر عدد من الفئات الشبانية حيث يسمح هذا التدرج العمري بتوفير برامج تربوية مناسبة لكل مرحلة

[88]- المادة 62 ، 64 ، 66 من النظام الداخلي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية 2020، الباب الثالث ، الفصل الثاني ، الصفحة 14 .
[89]- المادة 67 ، 69 من النظام الداخلي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية 2020، الباب الثالث ، الفصل الثاني ، الصفحة 14 .
[90]- المادة 42 ، 45، 46 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الفصل الثاني ، الصفحة 11 .

عمرية تدعم تطوير المهارات بشكل متدرج ومتناسق مع الأهداف المسطرة من نقل للقيم الإسلامية والوطنية وتنمية مجتمعية على عدة مستويات .

المبحث الثاني : السد الأخضر وإعادة تأهيله في الجزائر

المطلب الاول : التطور التاريخي للسد الأخضر في الجزائر

السد الأخضر هو مشروع تنموي بيئي بالدرجة الأولى أطلق بمبادرة حكومية من طرف الرئيس الراحل "هواري بومدين " سنة 1970 للحد من تقدم الرمال نحو الشمال الذي يكون الجزء الخاص بالأراضي الزراعية والمساحات الرعوية في الجزائر . حيث جاءهذا المشروع كنتيجة حتمية أملتها الظرفية الخاصة بمرحلة ما بعد الاستقلال في الجزائر من تدهور للغطاء النباتي ، التصحر وزحف الرمال الذي أتى على جزء كبير من الأراضي الجزائرية. وهو ما استوجب الدعوة بعد استرجاع السيادة الوطنية إلى اعتبار التشجير ومحاربة التصحر آنذاك أولوية من أولويات الطوارئ للدولة الجزائرية .[91]

برز اهتمام الدولة الجزائرية بتدهور الغطاء النباتي والمسائل البيئية الايكولوجية منذ فترة الاستقلال، وذلك رغبة منها في إصلاح مخلفات التواجد الفرنسي في الجزائر من : حرق الغابات / القصف العشوائي / التجارب النووية وغيرها. ما جعلها تدرك مدى خطورة تدهور الغطاء النباتي، و زحف الرمال نحو الأراضي الشمالية الخصبة للبلاد فعمدت مباشرة بعد الاستقلال لإقامة حملات للتشجير على المستوى المحلي مستندة بالدرجة الأولى على العمل التطوعي لكن الإمكانيات كانت محدودة، ولا تخضع لإطار قانوني ينظمها ويحدد سيرها . [92]

تشير الدلالات التاريخية الطبيعية أن فكرة السد الأخضر جاءت تزامنا مع ما عرفته مجموعة من الدول كالصين و الساحل الغربي الإفريقي بين سنة 1968 و 1974 من ارتفاع لنسبة التصحر وتدهور للغطاء النباتي، وكذلك الكوارث الطبيعية التي كان سببها الأول الجفاف الذي أسفر عن وفاة أكثر من 100 ألف نسمة وتفوق 5.3 مليون رأس من الماشية والأغنام والماعز والإبل ما يعكس اهتمام الدولة الجزائرية بالبعد الايكولوجي البيئي خارجيا وداخليا . [93]

---

[91]- سميرة طالبي ، "اندفاع التصحر في إفريقيا وتأثيره على الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر " ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، المجلد الاول ، العدد 01 (جوان ، 2024)الصفحة 343.

[92] - ليلى سلاماني، "محاربة التصحر: تجربة السد الأخضر في الجزائر "، **مركز جيل البحث العلمي**، المجلد الاول ،العدد 39 (ماي ، 2019) الصفحة 97 .

[93]- مقابلة مع السيدة : " ع ، ر " مديرة فرعية بالمديرية العامة للغابات بمديرية مكافحة التصحر يوم 2025/05/14 على الساعة 13:30 .

اندرج هذا المشروع ضمن التزامات الدولة الجزائرية في محاربة التدهورات المناخية حيث شرع العمل فيه منذ بداية السبعينات من القرن الماضي تحديدا سنة 1970 بولاية بجاية منطقة " مجبرة " و امتد من الشرق إلى الغرب على طول 1700 كيلومتر ومعدل عرض 400 كيلومتر وعلى مساحة 03 ملايين هكتار في 13 ولاية المتمثلة في : الجلفة / المسيلة / سطيف / باتنة / خنشلة / تبسة /النعامة /الاغواط / البيض / بسكرة / البويرة / برج بوعريريج / المدية .

بدأت العمليات الخاصة بالسد الأخضر بتسيير محلي على مستوى بعض البلديات والولايات مستندة على وزارة الدفاع الوطني حيث تكفل أفراد الجيش الوطني الشعبي بحملات التشجير عن طريق المجندين للخدمة الوطنية، وكان لهذا التكفل أسباب مرتبطة بالقدرات المالية والبشرية للجيش في تلك المرحلة . [94]

يرتبط هذا الخيار السياسي بالسياق التاريخي والسياسي الذي نشأ فيه مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر، حيث انتهجت الدولة الجزائرية عقب الاستقلال 1962 مباشرة نموذجا سياسيا واقتصاديا اشتراكيا يرتكز على مركزية القرار، فاعتبرت الاشتراكية آنذاك اختيار لا رجعة فيه نظرا لمجموعة من العوامل الخاصة بتلك المرحلة، فانعكس هذا الاختيار بدوره على مجمل السياسات العامة الوطنية، والخيارات الإستراتيجية خاصة المتعلقة بمشروع السد الأخضر في الجزائر .

نشأ السد الأخضر في الجزائر في ظل نظام اشتراكي مغلق تهيمن عليه الدولة كفاعل وحيد وتسير فيه السياسة العامة من أعلى لأسفل حيث نلمس هيمنة الدولة والجيش على عملية التنمية في تلك الفترة من خلال إيحال صنع و تنفيذ مشروع زراعي بيئي بالدرجة الأولى إلى وزارة الدفاع الوطني بدل من وزارة الفلاحة أو البيئة ، حيث تكلفت هذه الأخيرة بعملية صنع وتنفيذ مشروع السد الأخضرللدولة الجزائرية دون إشراك لبقية القطاعات الوزارية مع غياب كلي وانعدام للمجتمع المدني. وهو ما يفسر توجه الدولة في وضع المؤسسة العسكرية _ انطلاقا من شرعية تاريخية _ أداة تنفيذية شاملة للبرامج التنموية ولبناء الدولة وتشييدها ، بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية المتمثلة في الأمن والدفاع .

يعكس مشروع السد الأخضر في الجزائر نموذج كلاسيكي للسياسة العامة في دولة اشتراكية مركزية حيث يتم التنفيذ من قبل جهاز الدولة العسكري دون إشراك للفواعل الأخربمع غياب كلي لدورالمواطن والمجتمع المدني ما يجرنا إلى اعتبار المواطن متلقيا، وليس كفاعل في السد الأخضرخلال تلك الفترة .

[94]- مقابلة مع السيدة : " ع ، ر " مديرة فرعية بالمديرية العامة للغابات بمديرية مكافحة التصحر يوم 2025/05/14 على الساعة 13:30 .

حقق هذا المشروع نتائج ايجابية حيث تم غرس ما يفوق عن 500 ألف هكتار عن طريق إقامة جدار طبيعي لوقف زحف الرمال. فضلا عن التقليل من زحف الرمال الصحراوية على المناطق الحضرية . كما ساهم في إنشاء 400 قرية نموذجية . إلا أنها تبقى نتائج محدودة نوعا ما، وهذا ما جعل المختصين في المجال الزراعي والغابي يرون بأن عدم تحقيق السد الأخضر لنتائج كافية راجع إلى :

- عدم خبرة أفراد الجيش الوطني الشعبي حيث تكفلت المحافظة السامية للخدمة الوطنية للغابات بعملية السد الأخضر من بداية 1970الى 1980 في غياب دراسة شاملة وخبرة لأفراد الجيش .
- انعدام التكوين والدراسات حول خصائص التربة ونوعية الأشجار المناسبة.
- غياب الوعي الجماعي لدى أهل المناطق المعنية بالسد الأخضر بمدى ضرورة حماية الغطاء النباتي .
- المعوقات البشرية المتمثلة في الممارسات الخاطئة من المواطنين وخاصة سكان الأرياف في مناطق السد الأخضر الذين رفضوا المشروع رفضا تاما .
- غياب الدور التوعوي للمجتمع المدني بمدى أهمية التشجير و مكافحة التصحر .
- غرس صنف واحد من الأشجار وهو " الصنوبر الحلبي "، أي غياب التنوع والذي كان له أثر سلبي في عملية التشجير .
- عدم احترام طبيعة وخصوصية الأراضي والأقاليم .
- المناخ والجفاف والظروف المناخية بشكل عام عامل أساسي أيضا في عدم تحقيق هذا المشروع لنتائج كافية . [95]

عرف المشروع نوعا من التعثر بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين التي تميزت مرحلته بالبناء والتشييد. ثم توالت الأحداث والظروف من الأزمة الاقتصادية 1986 إلى العشرية السوداء في التسعينات من القرن الماضي ما أدى إلى توقف طويل للمشروع .[96]

ما يعاب على السد الأخضر أنه لم يعرف مسارا مؤسسيا واضحا سنوات السبعينات. فقد اعتبر مشروعا حكوميا للدولة آنذاك تنفرد به الدولة عبر وزارة الدفاع الوطني . كما تجدر الاشارة أنه لم ينفرد بنص قانوني خاص به بل اشترك مع نصوص قانونية أخرى كقانون الغابات أو القانون المتعلق بحماية الحرائق .

[95]- مقابلة مع السيدة : "ع ، ر " مديرة فرعية بالمديرية العامة للغابات بمديرية مكافحة التصحر يوم 2025/05/14 على الساعة 13:30 .
[96]- سميرة طالبي ، "اندفاع التصحر في إفريقيا وتأثيره على الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر " ، مرجع سابق ، الصفحة 344 .

المطلب الثاني : إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر

شهدت معظم الدول في العالم خلال الألفية الثانية تغيرات مضطربة في المناخ جراء الاحتباس الحراري، وما انجر عنه من مشاكل بيئية كندرة المياه ونشوب الحرائق التي أتلفت نسبة كبيرة من الغطاء النباتي، وهي نفس الحالة التي عاشتها الدولة الجزائرية خلال الآونة الأخيرة خصوصا بعد حرائق الغابات التي وقعت صائفة 2021 في 21 ولاية من ولايات الجزائر، والتي تسببت بأضرار كبيرة للغطاء النباتي. فقد مست أزيد من 100 ألف هكتار عبر 21 ولاية .وحسب الأرقام المقدمة في مداخلة خلال اجتماع لتنصيب اللجنة الوطنية لحماية الغابات لسنة 2022 بمقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبحضور وزير الفلاحة " محمد عبد الحفيظ هني " فقد أتلفت :

- 26.135 هكتار من الغابات { 26 بالمئة من المساحة الإجمالية }
- 21.040 من الأدغال { 21.5 من المساحة الإجمالية }
- 16.415 هكتار من الأحراش { 16.5 بالمئة من المساحة الإجمالية }
- 36.160 هكتار من الأشجار المثمرة { 26 بالمئة من المساحة الإجمالية }
- 352 هكتار من الحلفاء { 0.5 بالمئة من المساحة الإجمالية } [97]

في هذا السياق كان من مخرجات هذه المعضلة المناخية للدولة الجزائرية التزام صانع القرار الجزائري بوضع إستراتيجية تعمل على إعادة التوازن البيئي من خلال إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر للتصدي لمشكلة التصحر بالدرجة الأولى في بعده البيئي . ولكن ليحقق أيضا أبعادا أخرى اقتصادية، واجتماعية وفق تنظيم قانوني منسجم يراعي المتطلبات الحديثة للتنمية المستدامة . [98]

جاء هذا المشروع الجديد " إعادة بعث وتأهيل السد الأخضر" استنادًا إلى دراسة علمية قام بها المكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية BNEDER سنة 2016 في المناطق المعنية بالسد الأخضرفي الجزائر. تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء تشمل دراسة حالة فحصية شاملة لمجموعة من خصائص هذه المناطق المتمثلة في : طبيعة الأراضي ، طبيعة المناخ ، الثروات الغابية والحيوانية ، نسبة الجفاف وغيرها ، عبر مجموعة من المعايير العلمية والتكنولوجية، وتكييفها مع خصوصية المناطق محل الدراسة .

[97] - حرائق الغابات مست أزيد من 100 ألف هكتار عبر 21 ولاية خلال صائفة 2021 ، في :
https//www.aps.dz/ar/economie/125600-100-20-2021، تاريخ الاطلاع : {31-03-2025}.

[98]- ليلى سلاماني ، " محاربة التصحر : تجربة السد الأخضر في الجزائر "، **مركز جيل البحث العلمي**، المجلد الاول ،العدد 39 (ماي ، 2023) الصفحة 96 .

وكانت من مخرجات هذه الدراسة إدراج خطة عمل مقترحة من هذا المكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية تشترك فيها 03 هيئات تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والتي حددت لها اختصاصاتها المتلائمة مع خصوصية المناطق والمتمثلة في :

- محافظة الغابات مع المديرية العامة للغابات .
- مديرية المصالح الفلاحية .
- المحافظة السامية لتطوير السهوب .[99]

يأتي مشروع إعادة تهيئة السد الأخضر في الجزائر بعد طرح خطة العمل للمناقشة في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 30 أوت 2020، والذي أرجع السمة الحكومية للمشروع من خلال وضع مجموعة من الأهداف الرامية إلى تعزيز ما أنجز وتوسيع مساحة السد الأخضر في الجزائر من خلال التركيز على إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني استدراكًا منها لنقاط الضعف التي كانت في السد الأخضر في السبعينات من القرن الماضي .

عزز مشروع السد الأخضر من جديد تطبيقا لقرار والتزام رئيس الجمهورية الحالي " عبد المجيد تبون " في أكتوبر 2020 في اطار مخطط المناخ الممتد من 2020-2023 حيث أمر بإطلاق مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر كأولوية لمكافحة التصحر، ووقف زحف الرمال نحو الشمال. والاهتمام أكثر بالمحيط البيئي والعمل بالتنسيق بين القطاعات الوزارية و المجتمع المدني . كمااعتبره مشروعا وطنيا تنمويا مدمجا يستدعي إشراك كل الفواعل ، وتنسيق السياسات البيئية مع مختلف البرامج الدولية، وإبراز الدور الجزائري في مكافحة التصحر والانبعاثات الغازية والالتزام بالاتفاقيات الدولية .[100]

تم الانطلاق الرسمي للمشروع من طرف رئيس الجمهورية الحالي " عبد المجيد تبون " في 29 أكتوبر 2023 أين أشرف و أعطى إشارة الانطلاق لهذا المشروع من ولاية الجلفة التي تعد قلب السد الأخضر ، بالإضافة إلى كونها من أكبر المناطق السهبية في الجزائر المتميزة بكونها منطقة رعوية ذات ثروة حيوانية بامتياز .شارك رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون رمزيا من خلال غرس شجرة يوم الأحد 29 أكتوبر 2023 ببلدية الجلفة برفقة كل من :

- أفراد المحافظة الولائية لبلدية الجلفة .

[99]- مقابلة مع السيدة : "ع ، ر " مديرة فرعية بالمديرية العامة للغابات بمديرية مكافحة التصحر يوم 2025/05/14 على الساعة 13:30 .
[100]- سميرة طالبي ، "اندفاع التصحر في إفريقيا وتأثيره على الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر " ، مرجع سابق ، الصفحة 344 .

- أفراد الكشافة الإسلامية الجزائرية .
- ممثلي المجتمع المدني .[101]

تشمل مساحة السد الأخضر 13 ولاية ، 183 بلدية و 1200 منطقة وهي من الشرق إلى الغرب كالتالي : تبسة / خنشلة / باتنة / بسكرة / سطيف / برج بوعريريج / المسيلة / البويرة / المدية / الجلفة / الأغواط / البيض / النعامة .

يغطي السد الأخضر حاليا مساحة3.4 مليون هكتار بعرض بالغ 20 كيلومترا وطول يمتد من الحدود الجزائرية الغربية إلى الحدود الشرقية والمقدر ب 1500 كيلومتر. ويتبع حدوده خطوط الأمطار 300 ملم شمالا و 200 ملم جنوبا ويطمح المشرع الجزائري في التوسيع من مساحته إلى4،5 مليون هكتار في آفاق 2030 وفق المقاربة الجديدة المرتكزة على أهداف التنمية المستدامة " أجندة 2030 ".

توضح الخريطة التالية مسار مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر:

[101]- " رئيس الجمهورية يشرف بالجلفة على إطلاق مشروع بعث السد الأخضر " ، في :
https://www.aps.dz/ar/algerie/150953-2023 تاريخ الاطلاع (2025/05/16) .

المصدر :

https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2.1%20Green%20Dam%20project%20as%20a%20tool%20to%20combat%20desertification%20-%20Saliha%20Fortas%20-%20Algeria.pdf

ما تجدر الاشارة إليه هو عدم وجود تسمية موحدة للمشروع، تارة نجد " إعادة بعث "، وتارة أخرى نجد مصطلح " إعادة التأهيل " ،وكذلك " إعادة التشجير " .ما يدل على عدم وجود رؤية واضحة ومحددة نظرا لاختلاف المفاهيم والمصطلحات. بالإضافة إلى عدم تفرد المشروع بقانون خاص به ينظمه بل اشترك مع نصوص قانونية أخرى كالقانون رقم 21/23 المتعلق بالغابات والثروة الغابية حيث خصص له في هذا القانون الفصل الثاني بأربعة مواد فقط 67، 68 ، 69 ، 70بعنوان : " مكافحة التصحر وإعادة تأهيل السد الأخضر " .

كمانجد مجموعة من المصطلحات التي أوردها المشرع الجزائري في القانون رقم 23-21 المتعلق بالغابات والثروة الغابية في المادة 02منه أن :

إعادة التأهيل: هو التحول المتعمد لوسط ما لاستعادة النظام البيئي الذي يعتبر أصليا وتاريخيا والهدف من هذا التدخل هو العودة إلى هيكل وتنوع وديناميكية هذا النظام البيئي .

إعادة التشجير : عبارة عن غرس أو بذر أصناف الأشجار الغابية أو العلفية الخشبية في أراض غابية أو ذات طابع غابي موجهة إلى إعادة تكوين الغطاء المشجر أو تجديد المساحات الغابية المغروسة سابقا والتي تعرضت إلى تدهور[102].

نظرًا إلى أن جميع مصادر المعلومات المتحصل عليها تستعمل مصطلح " إعادة التأهيل " ، بالإضافة إلى أن هذا الأخير يعبر أكثر عن الهدف الأساسي المرجو من إعادة وضع مشروع السد الأخضر قيد الإنجاز، والمتمثل في مكافحة التصحر وإعادة التوازن الطبيعي للمناطق المتضررة من زحف الرمال وتدهور الغطاء النباتي. بالإضافة إلى الحرائق التي مست الغابات الجزائرية التي وقعت صائفة 2021 في 21 ولاية من

[102]- الجريدة الرسمية ، قانون رقم 23-21 مؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1445 الموافق ل23 ديسمبر سنة 2023 يتعلق بالغابات والثروة الغابية ، العدد 83 ،الباب الاول، المادة 02 ، الصفحة 07 .

ولايات الوطن . وعليه نبرر استعمالنا لمصطلح إعادة تأهيل السد الأخضر لتوافق معناه مع الأهداف المرجوة من هذا البحث العلمي .

1. إستراتيجية إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر:

كلفت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بتتبع سيرورة مشروع السد الأخضر منذ بداية سنة 2020 محاولة إعادة تأهيله وفق المتطلبات الجديدة لعملية التنمية وحماية المناخ .وهي تعد الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ مشروع إعادة تأهيل الأخضر الذي يمثل من جزءًا من السياسة البيئية المنتهجة في الجزائر ، حيث يضم المخطط العملي مختلف مؤسسات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من محافظات الغابات / مديريات المصالح الفلاحية / المحافظة السامية لتطوير السهوب . وباستخدام مصطلحات السياسة العامة فان وزارة الفلاحة من بين أصحاب المصالح، مايعرف في اللغة الإنجليزية بـ stakeholders.

خصص لهذا المشروع ميزانية مقدرة ب 75 مليار دينار جزائري لتجسيد عمليات التشجير وإعادة تشجير المناطق الزراعية و والغابية التي تأثرت بالحرائق ومكافحة التصحر في اطار هذا البرنامج الذي يمتد خلال الفترة 2020-2030 [103].

سطرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري مخطط عمل يمتد لمدة 10 سنوات انطلقت أشغاله سنة 2020 ،ويفترض انتهائها إلى غاية 2030 من خلال برامج متوسطة وقصيرة المدى كالتالي :

1) البرنامج الأول :{ 2020-2023 }

شارك في تنفيذه مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية منها : مديرية الشباب والرياضة التابعة لوزارة الشباب والرياضة ، إدارة السجون التابعة لوزارة العدل وقطاع الدفاع الوطني .. ، فقد بلغت الكلفة المالية للبرنامج 11 مليار دينار جزائري موزعة على عدة أشغال تتضمن غرس 23 مليون نبتة بنسبة 42 بالمئة من المبلغ الإجمالي . [104]

2) البرنامج الثاني :{ 2023-2030}

[103]- المديرية العامة للغابات .
[104]- ليلى سلاماني ، " محاربة التصحر : تجربة السد الأخضر في الجزائر" ، مرجع سابق ، الصفحة 104 .

تمت المصادقة على الشطر الأول من مخطط العمل لسنة 2023 بقيمة 10 مليار دينار جزائري لتمويل 12 بالمئة من الأعمال المخطط لها والتي ستخص 183 بلدية وما يقرب أكثر من 800 منطقة ، فلجأت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري إلى إبرام صفقتين :

- صفقة بين المديرية العامة للغابات والمجموعة الهندسية الريفية لتنفيذ خطة العمل لتأهيل وتوسيع وتطوير السد الأخضر عن طريق صفقة بالتراضي بقيمة 9.315.929.645.00 دينار جزائري كمرحلة أولى لمدة أربعين شهرا . [105]
- صفقة بين المديرية العامة للغابات والمكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية لدراسة الجدوى والتنفيذ ورصد وتقييم خطة العمل المتعلقة بإعادة تأهيل وتوسعة وتطوير السد الأخضر لمدة 40 شهرا عن طريق عقد صفقة بالتراضي بقيمة 55، 43 068 684 دينار جزائري .
- تم تجسيد مخطط العمل فيأرض الواقع من خلال مجموعة من الأشطر كل شطر يمثل سنة حسب المديرية العامة للغابات تم تجسيد الشطر الأول لسنة 2023 على شكل برنامج مركزي ثم الشطر الثاني والثالثلسنتي 2024 و 2025 على شكل برامج لامركزية . [106]

2. الفواعل المساهمة في إعادة تأهيل السد الأخضر :

لاشك أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري كما ذكرنا سابقا هي الفاعل الرئيسي المتكفل بصنع وتنفيذ مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر إلى جانب مجموعة من الفواعل وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي 20-213 المؤرخ في 30 جويلية 2020 المتضمن إنشاء هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة تأهيل السد الأخضر . [107]

تتشكل هذه الهيئة التي يرأسها الوزير المكلف بالغابات من 11 قطاع وزاري وتشكيلة من الهيئات والمؤسسات العمومية .بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني أيالجمعيات الفاعلة خاصة في مجال البيئة والتنمية المستدامة للعب دور المحفز في تطوير وتنفيذ، وتقييم البرنامج الوطني لمكافحة التصحر، وإعادة تأهيل السد الأخضر .

[105]- المديرية العامة للغابات .
[106]- مقابلة مع السيدة : "ع ، ر " مديرة فرعية بالمديرية العامة للغابات بمديرية مكافحة التصحر يوم 2025/05/14 على الساعة 13:30 .
[107]- المرسوم التنفيذي 20-213 المؤرخ في 30 جويلية 2020 المتضمن إنشاء هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة تأهيل السد الأخضر .

سميت بالهيئة التنسيقية وذلك لكونها تضطلع بمهمة التنسيق و تحقيق الانسجام بين مختلف القطاعات الوزارية ذات الصلة بإعادة تأهيل السد الأخضر كل في مجاله وتتمثل هذه الفواعل في :

1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
2) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الاقليمية
3) وزارة الدفاع الوطني
4) وزارة الشؤون الخارجية
5) وزارة المالية
6) وزارة الأشغال العمومية
7) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
8) وزارة التربية الوطنية
9) وزارة البيئة
10) وزارة العدل
11) وزارة الاتصال [108]

ما يمكن ملاحظته هو التحول من نموذج أحادي الفاعل في مشروع السد القديم المتجسد في وزارة الدفاع الوطني فقط باعتبارها الفاعل الوحيد لصنع وتنفيذ المشروع في تلك الفترة ، والتي عكست طبيعة التوجه و النظام السياسي السائد في تلك المرحلة، إلى نموذج متعدد الفواعل يرتكز على الفصل المرن بين السلطات وبين تداخل وتشابك القطاعات فيما بينها .

وهذا ما يمكن تفسيره من خلال تعدد الفواعل المساهمة في إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر ابرازه من جهة أخرى من خلال تأكيد رئيس الجمهورية " عبد المجيد تبون " على أهمية التنسيق بين القطاعات الوزارية وإشراك المجتمع المدني والجمعيات خاصة في عملية صنع وتنفيذ السياسات البيئية في الجزائر .

3. أبعاد إعادة تأهيل السد الأخضر :

اقتصر السد الأخضر في بداياته على البعد البيئي الايكولوجي فقط الهادف إلى مكافحة التصحر والتخفيف من أثار الجفاف في البيئة. ولكن لم يبق مقتصرا على البعد البيئي ، بل تجاوزه إلى كل من البعد

[108] - المديرية العامة للغابات .

الاقتصادي، و البعد الاجتماعي نتيجة تغير السياق،والفاعلين ، وآليات التنفيذ المعبرة عن التطور النسبي في مقاربة وتوجهات الدولة الجزائرية بسبب مجموعة من العوامل المؤثرة على السياسات البيئية بصفة عامة أهمها:

- التدهورات والتحولات المناخية التي عاشتها الجزائر في الألفية الثانية ما جعلها تقدم على التزام بأجندات المناخ العالمية { كاتفاقية مكافحة التصحر، اتفاق باريس... } من خلال وضع مشروع تنموي متكامل الأبعاد والذي يعمل على تجديد التزامها و تعزيز موقعها الدولي .
- ارتباطها بأهداف وأجندة التنمية المستدامة 2030 وأبعادها الثلاثة المتكاملة التي ذكرناها سابقا .

وعليه يمكن إجمال أبعاد السد الأخضر الجديدة في الجزائر من خلال :

البعد الاقتصادي :

جاء مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر بمقاربة إقتصادية جديدة تهدف إلى خلق الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للساكنة، و تلبية الاحتياجات الوطنية، ويمكن إبرازها في هذا البعد المتمثل في :

- الاستصلاح من خلال انجاز هياكل قاعدية و التنويع في غرس أصناف التشجير عبر غرس الأشجار المثمرة ذات القيمة الاقتصادية مثل : الخروب ، التين الشوكي ، الزيتون ، الأرغان ، الحلفة ..وغيرها. وخاصة المقاومة منها للتغيرات المناخية كالجفاف ونقص المياه والتي تعود بالفائدة على الساكنة المحلية والاقتصاد بنتائج ايجابية . وهو ما ورد في تصريح رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون " على ضرورة تنويع عمليات الغراسة بأشجار مثمرة : كاللوز، الزيتون ، الأرغان ، السرو، الخروب حيث صرح أنه لاشيء يمنع من أن يكون السد الأخضر بمنتجات فلاحية ذات قيمة اقتصادية يستفيد منها الساكنة المحلية .[109] .
- تحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز السياسات الزراعية المحلية القائمة على تنويع الأصناف .
- خلق فرص عمل و مناصب جديدة في المنطقة ما يعمل على التخفيض من نسبة البطالة .
- وضع المراعي تحت الحماية لزيادة الوحدات الرعوية لفائدة الموالين مما ينمي النشاط الرعوي والنشاطات الناتجة عنه لاسيما صناعة الألبان ومشتقاتها .

[109]- فيديو على قناة اليوتيوب ، " رئيس الجمهورية : لاشيء يمنع ان يكون السد الأخضر بمنتجات فلاحية " ، في : https:// youtu.be/sfJ5b-Slqoo؟dylSQOSJnS8xls5D.i= تاريخ الاطلاع { 2025/05/19} .

- توجيه العمليات الهيكلية لصالح السكان المحليين من مشاريع الغراسة كنقاط المياه الآبار والسدود .
- التنويع الاقتصادي من خلال توجيه منتجات الأشجار من الفستق والزيتون نحو الاستهلاك المحلي، والانتقال إلى التصدير بتواجد الفائض في الإنتاج بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي .
- تقديم الجودة في اللحوم ،وتقليص فاتورة استيراد اللحوم الحمراء خاصة في المناطق السهبية عبر غرسها ما يسمح لتحول الغرس لأعلاف يستفيد منها الموالون لإطعام الماشية، والتقليص من استعمال الأعلاف المركزة ما يخلق تنمية محلية مستدامة .[110]
-

البعد الاجتماعي :

- تعزيز المشاركة المجتمعية للمجتمع المدني في مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر من خلال اعتباره فاعلا في عملية التنمية و تعزيز دوره في وضع المخطط والتنفيذ والاستفادة من المشروع .
- إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أشغال الانجاز على المستوى المحلي من أجل تسريع وتيرة الانجاز وخلق مناصب الشغل ، والتي تجلت من خلال دعوة رئيس الجمهورية المؤسسات الناشئة للمساهمة في المشروع خاصة في مجال : الري / الزراعة من خلال اعتماد تقنيات علمية حديثة والاستعانة بيد عاملة تساعد في إيجاد الحل لتوظيف خريجي الجامعات و التقليص من نسبة البطالة .
- إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية .

البعد البيئي :

- إعادة تشجير الغابات المتدهورة عن طريق غرس الأنواع المناسبة الخاصة بكل منطقة .
- مكافحة التصحر والانجراف والزوابع الرملية .
- الحد من الاحتباس الحراري وتثبيت ثاني أكسيد الكربون CO_2 .
- السماح بتعديل المناخ من خلال مساهمة الغابات في تلطيف الجو.
- استعمال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية
- إدخال كل ماهي تقنيات جديدة و أصناف جديدة للغراسة و تقنيات الري .[111]

[110]- مقابلة مع السيدة : "ع ، ر " مديرة فرعية بالمديرية العامة للغابات بمديرية مكافحة التصحر يوم 2025/05/14 على الساعة 13:30 .
[111]- المديرية العامة للغابات .

إذن يمكن القول بأن إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر مرتبطة بأهداف وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 المذكورة سابقا وهو إذن مشروع تنموي متكامل الأبعاد ، حيث يعد رافعة للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة ونجاحه يقتضي تكامل جميع الأبعاد و السياسات وإشراك المجتمع المدني المحلي .

4. مقارنة بين السد الأخضر وإعادة تأهيل السد الأخضر :

مؤشرات المقارنة	السد الأخضر القديم 1970	السد الأخضر الجديد 2020
التسمية	منذ بداية المشروع برزت مجموعة من المصطلحات تشير إلى السد الأخضر من بينها: التشجير وإعادة التشجير، إعادة التأهيل، إعادة البعث ..	لا يوجد اتفاق وإجماع على تسمية واحدة وأبرزها: إعادة بعث ، إعادة تأهيل ، إعادة التشجير ، إعادة التوسيع .. وهي تحيلنا إلى عدو وضوح الرؤية بالنسبة للمشرع الجزائري حول المشروع .
السياق	جاءت فكرة السد الأخضر في السبعينات من القرن الماضي نتيجة حتمية للتدهور البيئي والمناخي بعد مرحلة الاستقلال وذلك لما خلفه الاستعمار الفرنسي من ممارسات سلبية مثل : حرق الغابات ، فأسس المشروع وفق نظرة اشتراكية مركزية نظرا للسياق الموجود والملازم لطبيعة النظام السياسي لتلك الفترة .	التدهورات المناخية العالمية في الألفية الثانية خاصة التي أدت إلى عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الملزمة للدول على اتخاذ إجراءات لمحاربة التدهورات المناخية ، بالإضافة إلى التحول في طبيعة النظام السياسي بعد 1989 أين أصبح يرتكز على أسس ديمقراطية تشجع على المشاركة المجتمعية وعلى دور المجتمع المدني خاصة باعتباره فاعلا في عملية التنمية .
الإطار القانوني	لم يعرف السد الأخضر في هذه الفترة مسارا قانونيا مؤسسيا واضحا و منظما للعملية التنموية .	لم ينفرد السد الأخضر لحد الآن بنص قانوني خاص به بل اشترك مع نصوص قانونية أخرى كقانون الغابات أو المتعلق بحماية الحرائق .
الفواعل	فاعل واحد متمثل في وزارة الدفاع الوطني عبر المجندين للخدمة الوطنية ، وهذا يحيلنا إلى أن	إشراك العديد من القطاعات الوزارية والهيئات العمومية المذكورة سابقا ، بالإضافة إلى التركيز

	غياب التكامل والتشابك القطاعي فيما يعرف في السياسة العامة هو سبب لعدم استمرار المشروع وتحقيقه لنتائج كافية .	على المجتمع المدني كفاعل أساسي دون الإغفال عن دور القطاع الخاص والمؤسسات الناشئة الفعال في العملية التنموية.
الأبعاد	جاء السد الأخضر في السبعينات لتحقيق البعد البيئي الايكولوجي المتمثل في محاربة التصحر وإعادة التوازن البيئي ، بالإضافة إلى البعد الأمني المتماشي مع خصوصية المنطقة الصحراوية ومع الجيش الوطني الشعبي في تلك الفترة .	نتيجة تغير السياق تغيرت أهداف وأبعاد المشروع وذلك تأثرا بالعامل الخارجي من أهمه : " أهداف التنمية المستدامة 2030 " التي أثرت على توجهات السياسات البيئية في الجزائر ، فجاء هذا المشروع بأبعاد جديدة تخدم أهداف التنمية المستدامة وتعمل على تحقيقها.
نوع الغرس	الاعتماد على نوع واحد فقط في عملية الغرسوهو الصنوبر الحلبي ، كان الهدف الأساسي غرس أكبر قدر من الأشجار دون ايلاء عناية بخصوصية المناطق .	عملية الغرس متعلقة بمبدأ المواءمة و خصوصية المناطق ، إضافة إلى التنويع الاقتصادي مثل :الأرغان / الطلح / فستق الأطلس المحقق لقيمة وثروة اقتصادية .

يمكن استخلاص أن السد الأخضر في الجزائر يشكل أكبر المشاريع التنموية البيئية في شمال إفريقيا والذي عرف نسختين بارزتين :

- الأولى في السبعينات من القرن الماضي وفق رؤية اشتراكية مركزية تعكس طبيعة النظام السائد في تلك الفترة ، حيث تبين من خلالها هيمنة الجيش والمؤسسة العسكرية على صنع وتنفيذ السياسات العامة حتى في المشاريع التنموية البيئية .
- الثانية أعيد بعثها في السنوات الأخيرة في ظل سياق مليء بالتحولات الخارجية و الداخليةالمتعددة ، والذي جاء بنظرة ورؤية جديدة تعكس طبيعة النظام الديمقراطي القائم على ركز على إشراك العديد من الفواعل الرسمية والغير رسمية خاصة منها المجتمع المدني والمواطن واعتباره فاعل في عملية التنمية من خلال تجسيد المقاربة التشاركية على أرض الواقع .

شهد السد الأخضر في الجزائر نقلة كبيرة في حيثياته والأهداف المنوطة به وخير مثال على ذلك هو التحول من الاعتماد على الصنوبر الحلبي كنوع واحد فقط في عملية الغرس إلى ابتكار فكرة جديدة تتعلق باختيار أنواع الأشجار التي تتوجه نحو الغرس حسب المنطقة التي تتلاءم معها من ناحية التربة / المناخ[112] أين أظهرت الدراسات العلمية أن الأشجار المثمرة التي تتناسب مع جو المناطق المخصصة لغرس الأشجار تتعلق بالزيتون / الفستق / الصنوبر الحلبي كلها مقاومة للجفاف ومتأقلمة مع ملوحة التربة ، بالإضافة إلى القيمة الاقتصادية لها ما يخلق ثروة اقتصادية وتنمية بيئية في ان واحد وهي الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة .

نلاحظ أنه رغم تشابه الأهداف المعلنة بين المرحلتين إلا أن الاختلافات عميقة وبارزة في السياق والفاعلين واليات التنفيذ والتي تعبر بدورها عن التطور النسبي في مقاربة الدولة و السياسات البيئية المنتهجة .

كما يسعنا القول بأن نجاح مشروع إعادة تهيئة السد الأخضر في الجزائر يتوقف على مدى قدرة الدولة في الانتقال من نموذج الفاعل الواحد إلى نموذج متعدد الفواعل وفق سياسة عملية تشرك وتدمج المشاركة المجتمعية فيها .

المطلب الثالث : الإطار القانوني لمشروع تأهيل السد الأخضر .

برزت عدة سياقات وطنية ودولية أسهمت في بلورة و ترسيخ مدى أهمية المشروع من بينها:

1. الإطار الدولي:

نظرا لتدهور البيئة اتجهت معظم الدول إلى إتباع وسيلة الاتفاقية الدولية كمصدر أساسي من مصادر القانون البيئي والتي هدفت إلى إعادة النظر في السياسات البيئية المنتهجة و إنشاء قواعد ذات طابع قانوني خاصة في المجال البيئي .

[112]- " إعادة بعث السد الأخضر بأبعاد إستراتيجية وتنموية" في : **https://www.elmadaronline.dz/16/04/2024**تاريخ الاطلاع (2025/05/03) .

عقدت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والتي كان لها دور بارز في تهيئة السياق لإعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر ومن بين هذه الاتفاقيات الدوليةما يلي :

- اتفاقية مكافحة التصحر التي صادقت عليها الجزائر سنة 1996:

طرحت مسالة التصحر لأول مرة في العالم خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشان التصحر المنعقد بنيروبي سنة 1977 الذي دعا إلى اعتبار التصحرقضية بيئية اقتصادية اجتماعية عالمية مهددة للبيئة تستوجب ضرورة تضافر الجهود الدولية لمحاربة هذه الظاهرة ، حيث عرف التصحر في هذا المؤتمر على

أنه : " تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأراضي مما يؤدي في النهاية إلى خلق أوضاع صحراوية " .

خلال سنة 1992 انعقدت قمة الأرض" بريو دي جانيرو " التي كانت بمثابة الخطوة الأولى للتحضير لأول اتفاقية دولية تعنى بمكافحة التصحر وبعد سنة من هذه القمة أي تحديدا في باريس بتاريخ 1994/06/17 وبحضور ممثلو قادة 150 دولة المشاركة تم اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر رسميا بتوقيع 150 دولة من بينها الجزائر التي صادقت عليها سنة 1996.[113]

تعد هذه الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تحمل طابعا دوليا وملزما قانونا على الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات لمحاربة ظاهرة التصحر فورد في المادة 01 الفقرة ب من هذه الاتفاقية أن التصحر : " عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تشكل جزءًا من التنمية المتكاملة للأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة من أجل التنمية المستدامة " . [114]

من بين المخرجات التي اضطلعت بها الاتفاقية تقديم مجموعة حلول ومبادئ تنسجم مع متطلبات التنمية المستدامة من خلال التركيز على الإدارة الرشيدة للموارد والعمل على استدامة إنتاجية الأراضي عبر مكافحة التصحر الزاحف للأراضي الزراعية ومكافحة الجفاف خاصة في الدول الإفريقية وذلك بالتنسيق والشراكة في اطار الاتفاقيات البيئية . كما ألزمت الدول تحمل المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن نشاطات جارية داخل إقليمها بشرط عدم الإضرار بالمناطق المتواجدة خارج حدود ولايتها الوطنية .

[113]- محمد جيلالي ، " ظاهرة التصحر في الجزائر واليات ومكافحتها "، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية** ، المجلد التاسع ، العدد الثاني (جوان ، 2024) الصفحة 969 .

[114]- عبد الجليل علي عباس ، علي لراري ،" دراسة نظرية حول التصحر واستراتيجيات مكافحته "، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية** ، المجلد 05 ، العدد 01 (ماي ، 2022) الصفحة 160 .

لحت هذه الاتفاقية الدولية على ضرورة إشراك و مشاركة المواطنين والهيئات المحلية في تعريف وتطبيق برامج مكافحة التصحر ، حيث لح المبدأ الثالث من هذه الاتفاقية على ضرورة التعاون بين مختلف مستويات السلطات العمومية في الدولة والتنسيق مع المنظمات الحكومية والغير حكومية لتحقيق الأهداف المرجوة مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية ، بالإضافة إلى التنسيق و التعاون الدولي والإقليمي والجهوي بين الدول المشاركة في هذه الاتفاقية . [115]

الجزائر كغيرها من الدول المتضررة من ظاهرة التصحر حاولت توفير آليات قانونية ومؤسساتية لمكافحة هذه الظاهرة وهذا من خلال إدماج أحكام الاتفاقية الدولية في تشريعاتها وبرامجها الوطنية حيث صادقت على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 52/96 المؤرخ في 1996/01/22 ودخلت حيز التنفيذ في 26 ديسمبر سنة 1996 . وكان من مخرجات اعتماد هذه الاتفاقية اتخاذ مجموعة من الإجراءات من بينها إنشاء هيئتين لمكافحة هذه الظاهرة[116]:

- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة بتاريخ
- الهيئة الوطنية للتنسيق بتاريخ 15 جوان 1998 .

مثلت هذه الهيئات أول خطوة للمشرع الجزائري في وضع التدابير القانونية والمؤسساتية في الجزائر والتي تعبر عن مدى مساعي التزام الدولة ببنود وأهداف الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر ومنع اندفاعه ووقفه ، عرف المشرع الجزائري التصحر في المادة 02 من القانون رقم المتعلق بالغابات والثروة الغابية أنه :

" تدهور الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وشبه الرطبة اليابسة نتيجة عوامل مختلفة ، من بينها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية " .

ما تجدر الاشارة إليه هو أن مشروع إعادة بعث وتأهيل السد الأخضر محل الدراسة يندرج ضمن التزامات الدولة الجزائرية في محاربة التغيرات المناخية ومكافحة التصحر، وقد تأكد الأمر من خلال المرسوم التنفيذي 20-213 التي يتناول فيها المشرع الجزائري الاشارة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر

[115]- محمد بلفضل ، " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والحد من أثار الجفاف وبخاصة في إفريقيا باعتبارها روح مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 " ، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية** ، العدد الاول (2013) الصفحة 25 .

[116]- المرسوم الرئاسي 96-52 المؤرخ في 1996/01/22 يتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف وخاصة في إفريقيا والموافق عليها في باريس 1994/06/17 الجريدة الرسمية . العدد06 .

للدول التي تعاني من الجفاف خاصة في الدول الإفريقية وهذا يوضح لنا التوجه الجديد للدولة الجزائرية المرتبط بالتنمية المستدامة .

- اتفاق باريس Cop21 سنة 2015 الهادف إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2030 :

تغير المناخ هي حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية مواجهتها تتطلب حلول منسقة على جميع المستويات وتعاون دولي لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون . وعليه جاء هذا الاتفاق لوضع اطار دولي لمواجهة تغير المناخ والآثار السلبية الناجمة عنه حيث تبنته 197 دولة في مؤتمر الأطراف 21 في باريس 12 ديسمبر 2015 والذي يهدف إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة . [117]

يتضمن هذا الاتفاق الامتثال و الالتزام من الدول المشاركة في خفض انبعاثاتها والعمل معا للتكيف مع أثار تغير المناخ العالمية وذلك من خلال عقد مجموعة من الدورات كل دورة مدتها 05 سنوات تقد فيها كل دولة مشاركة خطة عمل مناخية وطنية محدثة تعرف باسم المساهمة المحددة وطنيا .

الجزائر كغيرها من دول العالم التي تعاني من التغيرات المناخية وأثارها السلبية على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي ، البيئي .. الخ، قد عبرت عن امتثالها لهذا الاتفاق عبر المصادقة عليه بتاريخ 13 أكتوبر 2016[118] والعمل على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق و الالتزام بقواعد الشفافية المنصوص عليها[119].

وكان من مخرجات هذا الاتفاق على الجزائر إنشاء اللجنة الوطنية للمناخ على اثر انعقاد مجلس الوزراء المؤرخ في 03 سبتمبر 2015 برئاسة وزير البيئة وممثلين من عدة قطاعات وزارية بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تم توكيل هذه اللجنة بمهمة التنسيق والمتابعة وتقييم السياسات والبرامج الوطنية المتبعة و المتعلقة بتغير المناخ في الجزائر إضافة إلى التقويم واقتراح تدابير لضمان تنفيذ الجزائر لالتزاماتها الدولية المنبثقة عن مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ .

---

[117]- **https//www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement:** تاريخ الاطلاع : 2025/05/13 .

[118]- المرسوم الرئاسي رقم 16-262 المؤرخ في 11 محرم عام 1438 الموافق ل 13 أكتوبر سنة 2016 يتضمن التصديق على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية المعتمد بباريس في 12 ديسمبر سنة 2015 .

[119]- حسين بوتلجة ، " امتثال الجزائر لاتفاق باريس حول المناخ " ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، المجلد 10 ، العدد 02 (2023 ، ماي) الصفحة 313 ، 314 .

- أهداف التنمية المستدامة عام 2015 :

أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من الأهداف الإنمائية التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة بمؤتمر القمة للتنمية المستدامة بنيويورك سنة 2015 هي تعرف أيضاباسم الأجندة العالمية 2030 . اجتمعت 193 دولة عضوة للموافقة رسميا و بالإجماع على جدول أعمال جديد طموح يرسم أفق التنمية المستدامة في العالم يمتد من 2015 إلى 2030 ، ويشمل هذا البرنامج 17 هدفا و 169 غاية و 231 مؤشرا لقياس التنمية المستدامة في العالم التي قد كنا ذكرناها سابقا . [120]

أكد المجتمع الدولي التزامه نحو التنمية المستدامة من خلال هذا البرنامج الإنمائي الهادف إلى ضمان نمو اقتصادي شامل ومتواصل والعمل على تحقيق أكبر قدر من الإدماج الاجتماعي والحماية البيئية وتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة من خلال شراكة عالمية .

الجزائر كغيرها من الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدةفكان لها ضرورة الالتزام بأهداف و بتوصيات المؤتمروعليه قدمت مجموعة من الجهود في شكل مشاريع و قوانين وسياسات وبرامج وطنية في اطار تجسيد أهداف التنمية المستدامة خاصة في المجال البيئي ومن أهمها :

– تفعيل المخطط الوطني لإعادة التشجير ببرمجة هدف إعادة تشجير 1245900 هكتار ، جسد منها 854793 هكتار.

- وضع خطة برنامج 2020 تهدف إلى إعادة تأهيل و بعث مشروع السد الأخضر محل الدراسة من خلال توسيعه وتأهيله في أفاق 2030 برفع مساحته من 3.7 مليون هكتار إلى 4.5 مليون هكتار على امتداد 13 ولاية و 183 بلدية .

2. الإطار الوطني:

تمثلت في الإجراءات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لتحديد وتنظيم عملية إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر والمتمثلة في :

- اعتماد المخطط الوطني للمناخ من قبل مجلس الوزراء سنة 2020 والذي يحتوي على 158 نشاط وبرنامج متعلق بالتخفيف والتكيف للتغيرات المناخية وتشمل عدة تدابير منها : رسكلة النفايات ، زيادة

[120]- ياسمين لغواطي ،" الآليات المستحدثة لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة وفق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 " ، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية** ، المجلد 14 ، العدد 01 (سبتمبر ، 2023) الصفحة 363 ، 372 .

الإنتاج الكهربائي من الطاقات المتجددة في أفاق 2030 باللجوء إلى الطاقة الشمسية والهوائية ، التسريع وتكثيف مخطط التشجير من خلال إعادة تهيئة السد الأخضر في الجزائر[121].

- المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 21 ماي 2020 المحدد لصلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية حيث ورد في المادة 09 من المرسومأن : " .. .. وضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر وخطة العمل لتأهيل وتوسيع وتطوير السد الأخضر وتنفيذها مع الشركاء المعنيون " .
- إعادة تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للغابات من خلال إنشاء مديرية مكافحة التصحر والسد الأخضر على مستوى المديرية العامة للغابات وفق المرسوم التنفيذي 20-302 المؤرخ في 15 أكتوبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 16-244 المؤرخ في 22 سبتمبر 2016 و تضطلع هذه المديرية الجديدة بكل ما يتعلق بعملية إعادة بعث وتأهيل السد الأخضر في الجزائر .[122]
- إنشاء هيئة وطنية تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة إحياء السد الأخضر بالمرسوم التنفيذي رقم 20-213 المؤرخ في 30 جوان 2020 أين ورد في المادة 67 من القانون 23-21 المتعلق بالغابات والثروة الغابية :

" تنشا هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة تأهيل السد الأخضر تكلف بضمان التنسيق بين القطاعات في اطار برنامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر والترمل ومخطط العمل لإعادة تأهيل وتوسيع وتنمية السد الأخضر " . تم تنصيب هذه الهيئة في 25 أكتوبر 2020 الممثلة من : 15 وزارة ،11 هيئة وطنية بالإضافة إلى 03 ممثلين عن المجتمع المدني والجمعيات الفعالة في الإطار التنمية البيئية للعب دور المحفز في تطوير وتنفيذ وتقييم البرنامج الوطني لمكافحة التصحر . [123]

- إنشاء اللجان المحلية على المستوى المحلي للدولة الجزائرية وتحديدا على مستوى الولايات الثلاثة عشر{13} المعنية بتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر وخطة العمل لإعادة تأهيل وتوسعة وتطوير السد الأخضر في الجزائر، كما تجدر الاشارة أن هذه اللجان تتألف أيضا من ممثلين عن المجتمع المدني للتقرب أكثر من انشغالات واحتياجات الساكنة المحليين . [124]

---

[121]- مقابلة مع السيدة " ع ، ر " مديرة فرعية بمديرية مكافحة التصحر والسد الأخضر بالمديرية العامة للغابات .

[122]-صبرينة راشدي ، " اثر التغيرات المناخية والتأقلم معها في إعادة تأهيل وإصلاح الغابات الجزائرية " في :
https:%20Rachidi%20
//www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2.6%20Algeri%20Cas%20Study%20-Sabrina.pdf. تاريخ الاطلاع (03/31 /2025) .

[123]- الجريدة الرسمية ، قانون 23-21 مؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1445 الموافق ل 23 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالغابات والثروة الغابية .
الفصل الثاني : " مكافحة التصحر وإعادة تأهيل السد الأخضر " العدد 83 ، صفحة 15 .

[124]- مقابلة مع السيدة ،" ع ، ر " ، مديرة فرعية بمديرية التصحر والسد الأخضر بالمديرية العامة للغابات .

- إنشاء لجنة التوجيه للسد الأخضر بقرار وزاري رقم 547 في 21 جوان 2022 عقب المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 05/ 2022/03 المكرس لفحص خطة عمل إعادة تأهيل وتوسيع السد الأخضر تتكون من ممثلين عن الوزارات التالية : الدفاع الوطني ، العدل ، الداخلية الجماعات المحلية والتهيئة الاقليمية ، التعليم العالي والبحث العلمي ، التربية الوطنية ، البيئة ، الموارد المائية ، الأمن المائي والذين تم تنصيبهم في 29 سبتمبر 2022 .

تضطلع هذه اللجنة التوجيهية بمهمة بمهمتي التقييم والتقويم ، وذلك من خلالمراجعة مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر، واقتراح تحسينات على هيكله وطرق الإشراف عليه وضمان المراقبة الدائمة لتنفيذه و قياس مدى فعاليته ونجاعته .

ما يلاحظ بعد استقراء الإطار القانوني الذي وضعه المشرع الجزائري في اطار إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر هو وجود الفصل المرن بين السلطات، والذي برز جليا من خلال التناسق والتداخل بين القطاعات ضمن المشروع الوطني ، حيث نلاحظ اهتمام بالغ للمشرع الجزائري في التأكيد على ضرورة إشراك كل القطاعات الوزارية كل بدورها ومجال تدخلها. تجسيد السد الأخضر لا يقتصر على وزارة الفلاحة فقط بل يتطلب مساهمة جماعية لعدد من القطاعات الوزارية الوصية .

ولا يمكن الإغفال أيضا عن دورالفواعل غير الرسمية في تجسيد مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر كالمجتمع المدني، والجمعيات خاصة محل الدراسة البارز من خلال تمكين المشرع الجزائري من لعب دور المحفز في تطوير وتنفيذ وتقييم البرنامج الوطني لمكافحة التصحر والسد الأخضر في إطار التنمية البيئية.وهذا ما أكدته المادة 68 من القانون 23-21 المتعلق بالغابات والثروة الغابية بأن :

" تقوم الإدارة المكلفة بالغابات بالتعاون مع الإدارات والمؤسسات والهيئات المعنية وممثلي المجتمع المدني العاملين في مجال التصحر والترمل بإعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر والترمل " [125].

بالإضافة إلى أن العديد من مخرجات اجتماعات الحكومة قد قدمت توصيات تؤكد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني من خلال إشراكه في صنع وطرح خطة العمل والتي تعود بالفائدة عليه بالدرجة الأولى من خلال تنمية محيطه. وكذلك مشاركته في الانجاز وتجسيد المشروع فيأرض الواقع [126].

[125]- المادة 68 ، قانون 23-21 المؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1445 الموافق ل 23 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالغابات والثروة الغابية ، الجريدة الرسمية ، الفصل الثاني ، العدد 83 ، صفحة 15.

وكذلك أكد رئيس الجمهورية السيد" عبد المجيد تبون " على إعطاء الفرصة للمؤسسات الناشئة في المساهمة في مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر[127] من خلال دعوة الشباب إلى الاستثمار في عدة مجالات تمس المشروع مثل : الري/ الزراعة، وغيرها من الأنشطة . أي أن العملية تتطلب اعتماد تقنيات علمية حديثة والاستعانة بيد عاملة تساعد في إيجاد الحل لتوظيف خريجي الجامعات من جهة، وفي تحقيق تنمية مستدامة كاملة الأبعاد من جهة ثانية .

المبحث الثالث : دور جمعية الكشافة الإسلامية في إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر

المطلب الاول: تقديم مشروع الجمعية في سبيل إعادة تأهيل السد الأخضر

جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية هي جمعية تطوعية وطنية مستقلة ذات طابع المنفعة العمومية كان لها امتداد تاريخي منذ الاستقلال. حيث تأسست بتاريخ سنة 1936 ،وتعتبر من أعرق وأكبر الجمعيات في الجزائر من حيث الانتشار والعضوية، فيفوق عدد أعضائها 250000 بما يقارب 2000 فوج كشفي على مستوى 58 ولاية من ولايات الجزائر .[128]

1. لمحة عن المشاريع التنموية البيئية لجمعية الكشافة الإسلامية :

نظرالازدياد عدد منخرطي هذه الجمعية المستمر كل سنة فإنها تستهدف المزيد من خلال تبني المشاريع التنموية ذات القيمة المضافة للمجتمع والبيئة بصفة عامة ، ومن بين المشاريع التنموية التي تبنتها الجمعية في السنوات الأخيرة " مشروع الابتكارات الخضراء " **Green Innovation**

جاء هذا المشروع البيئي في إطار تعزيز الوعي البيئي، والحفاظ على البيئة من خلال وضع مبادرات وأنشطة متنوعة تضعها المنظمة الكشفية العالمية. وفي هذا السياق قد أطلقت الجمعية مبادرة " نبتة لكل منزل " على مواقع التواصل الاجتماعي بالتنظيم مع الفريق الوطني للابتكارات الخضراء و بالتنسيق مع وزارة البيئة وجودة الحياة .وهو عبارة عن مشروع وطني بيئي أطلقته الجمعية في أفريل 2024، والذي يهدف إلى تعزيز ثقافة التشجير داخل البيوت الجزائرية من خلال تحفيز فئة الشباب و العمل على ترسيخ الممارسات البيئية السليمة لديهم (أنظر إلى الملحق رقم 01) .

---

[126]- مقابلة مع السيدة ،" ع ، ر " ، مديرة فرعية بمديرية التصحر والسد الأخضر بالمديرية العامة للغابات .

[127]- " السد الأخضر : ضرورة إعادةالتأهيل وفق دفتر شروط خاص " في : **https://news.radioalgerie.dz/ar/node/43464** تاريخ الاطلاع (2025/05/15) .

[128]- مقابلة مع السيد " ا ، ب " المنسق الوطني لمشروع التشجير وإعادة التشجير في اطار إعادة تأهيل السد الأخضر ، بمقر الجمعية بالجزائر الوسطى ، يوم 07 ماي 2025 ، على الساعة 11:30 .

تمحور هذا المشروع حول :

- إقامة مسابقة وطنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي على المشاركين فيها زراعة نبتة منزلية، وتقديم تقرير موثق عن نموها الطبيعي في أجال محددة.
- تقييم المشاركين بناء على عدد النباتات الموزعة والشركاء المساهمين فيها ما يسمح بخلق ثقافة التشجير حتى لدى العائلات والأولياء.
- خلق بيئة تنافسية تحفيزية بين المشاركين لتشجيع الابتكار في الزراعات المنزلية لدى المواطن الجزائري .

شهد المشروع تفاعلا كبيرا بمشاركة 20 ولايةالمتمثلة في : " تقرت – سيدي بلعباس – تيزي وزو – بجاية – سكيكدة – الجلفة – البويرة – سطيف – المدية – بسكرة – البليدة – عنابة ، وغيرها (أنظر إلى الملحق رقم 01) .

حققت هذه المبادرة نتائج ايجابية من أهمها استقطاب عدد كبير من المشاركين ، وهو ما يُسهل عملية نشر ثقافة الزراعة المنزلية،والتشجير لدى النشء والمواطن الجزائري ، حيث تم توزيع أكثر من 10000 نبتة في المرافق العامة والمنازل (أنظر إلى الملحق رقم 01) .

2. سياق مشروع الجمعيةلإعادة تأهيل السد الأخضر:

إن إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر قد مر بعدة سياقات دولية ووطنية اشتركت في هدف واحد تمثل في الدعوة لمحاربة التصحر وإعادة التوازن البيئي ، حيث ساهمت هذه الأخيرة في إعادة بلورة المفهوم من جديد برؤية مختلفة تماما عن السابقة ، وهو التزام من التزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بوضع إستراتيجية تعمل على إعادة التوازن البيئي من خلال إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر للتصدي لمشكلة التصحر بالدرجة الأولى في بعده البيئي ، ولكن ليحقق أيضا أبعادًا أخرى اقتصادية ،واجتماعية وفق تنظيم قانوني منسجم يراعي المتطلبات الحديثة للتنمية المستدامة .

أكد هذا الأخير بقراره على ضرورة التركيز في المسائل البيئية دون الإغفال عن المسائل الاجتماعية و الاقتصادية ذلك لكونها متكاملة ومتداخلة فيما بينها ، عن طريق إتباع سياسات فعالة عميقة الأثر بإشراك كافة القطاعات والفواعل لتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات.

كما ركز على أهمية المشاركة المجتمعية خاصة دور الجمعيات التوعوي في تجسيد المشروع فيأرض الواقع ، كما اعتبرها رهانا حقيقيا لنجاح المشروع، وذلك استدراكًا لهفوات السد الأخضر القديم الذي كان عامل غياب المجتمع المدني نقطة سلبية حالت دون تحقيق المشروع لنتائج كافية .

وفي هذا السياق جاء اختيار جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية لمشروع " التشجير وإعادة التشجير " بالتوازي مع سببين :

- الرغبة الفعلية للجمعية في تبني مقاربة جديدة هادفة إلى الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة بالتنسيق مع المؤسسات الرسميةمن خلال تبني مشروع " التشجير وإعادة التشجير " في إطار إعادة تهيئة السد الأخضر بالجزائر.
- وبين اختيار المديرية العامة للغابات لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية كممثلة عن المجتمع المدني والتي تمثل شريكا دائما لها بحكم طبيعتها ونشاطاتها البيئية الدائمة .[129]

3. تقديم المشروع :

يندرج هذا المشروع ضمن الإستراتيجية الوطنية لإعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر بمساهمة مجموعة من الفواعل من بينها الكشافة الإسلامية الجزائرية أين وضعت مشروع " التشجير وإعادة التشجير " للمساهمة مع جهود السلطات العمومية في إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر.

4. أهداف المشروع :

يشترك مشروع الجمعية المعنون تحت اسم " التشجير وإعادة التشجير " مع أهداف مشروع الدولة الوطني لإعادة تأهيل السد الأخضر ، حيث تسعى الجمعية من خلال تبني هذا المشروع بالدرجة الأولى إلى التوسيع من مساحة السد الأخضر في الجزائر ودعمه .

كما تسعى الجمعية من خلال هذا المشروع إلى :

- دعم قرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في إعادة تأهيل وتوسيع السد الأخضر في الجزائر .
- المساهمة مع السلطات العمومية في محاربة التصحر وإعادة التوازن البيئي .

[129]- مقابلة مع السيد " ا ، ب " المنسق الوطني لمشروع التشجير وإعادة التشجير في اطار إعادة تأهيل السد الأخضر ، بمقر الجمعية بالجزائر الوسطى ، يوم 07 ماي 2025 ، على الساعة 11:30 .

- الانتقال من دور المتلقي إلى دور الفاعل في أداء السياسات العامة من خلال المشاركة في دعم مشاريع الدولة التنموية وتنفيذها وتقييمها .
- المساهمة في معالجة مشكل تغير المناخ لتقليل الآثار السلبية له .
- العمل بالتنسيق مع السلطات العمومية في تجسيد المشروع في أرض الواقع لضمان تحقيق نتائج ايجابية فعالة .
- زيادة عدد أنواع الغراسات في المناطق المعنية بالسد الأخضر .
- القيام بحملات توعوية تحسيسية هادفة إلى نشر ثقافة الوعي بأهمية إعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر.
- استقطاب عدد أكبر من الفئات المجتمعية للمشاركة في هذا المشروع التنموي .
- تحسين معرفة المجتمع ووعيه بقضايا التنمية المستدامة .

5. تمويل المشروع :

يعد التمويل المالي أساس مباشرة نشاط الجمعيات ، حيث تحتاج أي جمعية للموارد المالية لممارسة مختلف نشاطاتها وتنفيذ برامجها ومن ثمة تجسيد أهدافها .

كما ذكرنا سابقا فقد وردت مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 من قانون الجمعيات 12-06 المؤرخ في 15 جانفي سنة 2012 حيث نصت هذه المادة على : " موارد الجمعيات تتمثل في اشتراكات أعضائها ، المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها ، الهبات النقدية والعينية والوصايا ، مداخيل جمع التبرعات والإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية . "[130]

سنركزعلى مصدر التمويل الأخير المتمثل فيالإعانات الماليةللدولة نظرًا إلى أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية قد تحصلت على إعانة مالية من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والذي تكرس بموجب المادة رقم 53 من التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي منح الحق في تقديم المساعدات المالية للجمعيات الوطنية لممارسة نشاطاتها باعتبارها أضحت شريكا في تحقيق التنمية على كامل الأصعدة[131] .

وهذا ما أقره التعديل الدستوري لسنة 2020 أيضا في المادة رقم 10 ، أين أكد فيها المشرع الجزائري على أن الدولة تسهر على تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية رغبة منها

[130]- المادة 29 من القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات .
[131]- أمينة مرزوق ، سامية سمري ، " الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع " ، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 59 ، العدد 01 (مارس ، 2022) الصفحة 642.

في تمكين الجمعيات من أداء وظائفهاعن طريق الاستفادة من دعم الدولة خاصة من خلال المساعدات المالية سواء من ميزانية الدولة أو الجماعات المحلية المتمثلة في " البلدية والولاية "، دون الإغفال عن وضع نظام رقابي صارم لمحاربة الفساد المالي . [132]

ومن أجل فهم المصادر المالية المتعلقة بمشروع " التشجير وإعادة التشجير " الخاص بجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية يجب فهم أولا مفهوم الإعانات المالية وشروط منحها .

6. الإعانات المالية للدولة وشروط الحصول عليها :

تعد الإعانات المالية التي تمنحها الدولة بمثابة اعتراف بالدور الهام الذي تلعبه الجمعية في تقديم الخدمات ذات المنفعة العامة للمجتمع كافة . ويخضع منح هذه الإعانات إلى مجموعة من الشروط التي نص عليها القانون المتعلق بالجمعيات رقم 12-06 المؤرخ في 15 جانفي 2012 في أحكام المواد رقم 34- 35-38 وعليه تتمثل هذه الشروط في :

- ضرورة أن يكون نشاط الجمعية ذو صالح عام أو منفعة عمومية: وهذا ما برز في المادة رقم 34 من القانون المتعلق بالجمعيات المذكور أعلاه. وقد نصت المادة على أن أي جمعية تمارس نشاط ذو صالح عام أو منفعة عمومية يمكنها الاستفادة من المساعدات المالية للدولة وجماعاتها المحلية . [133]

وما يمكن ملاحظته هو عدم وجود ضبط وتحديد دقيق بين مفهومي " الصالح العام ، المنفعة العامة " حيث خول تحديدهما للسلطة التقديرية ولا يزال لحد الآن غياب لنص قانوني يوضح ويفسر ذلك .

- التزام الجمعية بإعداد دفتر شروط : نصت المادة رقم 34 من القانون 12-06 أن الإعانة المقدمة يجب أن تخضع لدفتر شروط يحدد برامج النشاط وكيفيات مراقبته .بالإضافة إلى الشروط المحددة من طرف الجهات العمومية المانحة مقابل دفع الإعانة، وكذا التزامات الجمعية المستفيدة . [134]
- إبرام عقد برنامج: نصت المادة 35 من القانون المتعلق بالجمعيات رقم 12-06 أنه : " يخضع منح الإعانات العمومية لكل جمعية إلى إبرام عقد برنامج يتلاءم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية

[132]- عبد النبي بوصوار ، " الإعانات المالية للقطاع الجمعوي كآلية للمرافقة مع ضرورة الرقابة " ، **مجلة القانون والعلوم السياسية** ، المجلد 09 ، العدد 01 (أفريل ، 2023) الصفحة 275 .

[133]- عبد القادر ايدابير ، سلطان زنيقلة ، " دراسة قانونية لشكل الإعانات المالية الممنوحة للجمعيات من طرف الدولة والجماعات المحلية " ، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد 07 ، العدد 04 (2018) الصفحة 192 .

[134]- عبد النبي بوصوار ، " الإعانات المالية للقطاع الجمعوي كآلية للمرافقة مع ضرورة الرقابة " ، مرجع سابق ، الصفحة 277 .

ومطابق لقواعد الصالح العام "[135] . ويعني هذا إلى ضرورة موائمة أهداف المشروع الموضوعة مع القواعد القانونية المسطرة ، بالإضافة إلى فتح المجال إلى عنصر الرقابة القبلي والبعدي وهو عنصر ايجابي .

- ضرورة حيازة الجمعية على حساب بنكي وحيد مفتوح: نصت المادة 37 من القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات على أن كل جمعية لها الحق في وضع حساب بنكي وحيد مفتوح معتمد لدى مؤسسة بنكية ما يسمح للسلطات العمومية المخولة بعملية الرقابة من أداء وظيفة المراقبة والمتابعة القبلية والبعدية.

ما يمكن استخلاصه بعد استقراء هذه الشروط المذكورة هو أنها ليست شروطا عامة تطبق على جل أنواع الجمعيات في الجزائر ، بل هي عبارة عن شروط خاصة تخص فقط الجمعيات ذات الطابع الوطني و ذات صفة المنفعة العمومية المعتمدة من الدولة الجزائرية .

وما يمكن ملاحظته أيضا هو أن هذه الإعانة المالية الجديدة التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016 . وأكدها التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 في المواد السابقة الذكر هي عبارة عن تحفيز من المشرع الجزائري للجمعيات ذات الطابع الوطني واعتبارها شريك فعال للدولة في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة ، بالإضافة كذلك إلى تحفيز الجمعيات ذات الطابع المحلي والجهوي من أجل الارتقاء إلى المستوى الوطني عن طريق تبني مشاريع تنموية ذات منفعة عامة تضيف قيمة للتنمية وللجمعية بحد ذاتها .

أما بالنسبة لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية محل الدراسة فيمكن استقراء توفر شروط حصولها على الإعانات المالية من خلال العناصر التالية :

1. تحصل جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية على الاعتراف بطابع بالمنفعة العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-217 المؤرخ في 19 ماي سنة 2003 .
2. تقديم جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية لدفتر شروط لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من طرف رئيس الجمعية (ع . ح) ، والذي يوضح تفاصيل المشروع التنموي المعنون تحت اسم " التشجير وإعادة التشجير " عن طريق طلب منح الإعانة المالية مع ذكر كافة التفاصيل و

[135]- المادة 35 من القانون المتعلق بالجمعيات رقم 12-06 .

التقديرات المالية الخاصة بالمشروع يوم 05 نوفمبر 2024 . (انظر إلى الملحق رقم 06)، حيث تم ذكر كل من :

- عنوان المشروع .
- مدة المشروع .
- تاريخ انطلاق وانتهاء المشروع .
- المبلغ المقترح للمشروع .
- موقع المشروع .
- الفواعل المساهمة في المشروع .
- خطة عمل المشروع .

3. تم إبرام عقد برنامج بين كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وبين الجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية بتاريخ 05 ديسمبر 2024 ، أين اتفق الطرفان على موائمة الأهداف المسطرة من طرف الجمعية مع قواعد الصالح العام بناء على محضر اجتماع لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات سبقت عقد البرنامج بتاريخ 14 نوفمبر 2024 (انظر إلى الملحق رقم 07) .

تم في محضر اجتماع لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية دراسة طلب جمعية الكشافة الإسلامية في الحصول على تمويل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية وفق مجموعة من المبادئ .

اتفق الطرفان عند عقد البرنامج على مجموعة من الشروط المتمثلة في :

- التزام الجمعية بالمشروع وفق البطاقة التقنية المقدمة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.
- التزام الجمعية بعدم استعمال الإعانة المالية إلا للغرض المخصوص له .
- تقديم تقرير مالي مفصل عن استعمال الإعانة الممنوحة مع الوثائق التبريرية .
- التزام الجمعية بتنفيذ البرنامج المحدد في أجاله ولا يمكن تمديد الأجل إلا في ظروف استثنائية قاهرة على أن لا تتعدى أجال التمديد المحددة وفق البرنامج الموضوع مدة محددة بثلاثة أشهر .

4. حيازةجمعية الكشافة الإسلامية على حساب بنكي وحيد مفتوح لدى البنك الوطني الجزائري أين تم صب المبلغ المقتدر للمشروع في الحساب البنكي الخاص بالجمعية بمبلغ يقدر بخمسة عشر مليون دينار جزائري . (أنظر إلى الملحق رقم 08) .

1. الفواعل المساهمة في المشروع :

تعمل جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في تجسيد هذا المشروع بالشراكة مع أربعة قطاعات أساسية والمتمثلة في :

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية .
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عن طريق المديرية العامة للغابات .
- وزارة البيئة وجودة الحياة .
- المديرية العامة للحماية المدنية .[136]

2. وسائل تنفيذ المشروع :

تمثلت وسائل تنفيذ هذا المشروع في :

- أفراد الجمعية الخاضعين للتكوين
- المديرية العامة للغابات
- المديرية العامة للحماية المدنية
- العمل على استقطاب عدد كبير من الشباب والفئات المجتمعية من خلال حملات التوعية والتحسيس .

المطلب الثاني : إستراتيجية الجمعية في إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر

عملت الجمعية منذ بداية المشروع على ثلاثة محاور أساسية المتمثلة في :

1. التنسيق مع المؤسسات المعنية بالسد الأخضر:

[136]- مقابلة مع السيد " ا ، ب " المنسق الوطني لمشروع التشجير وإعادة التشجير في اطار إعادة تأهيل السد الأخضر ، بمقر الجمعية بالجزائر الوسطى ، يوم 07 ماي 2025 ، على الساعة 11:30 .

تمثلت الخطوات الأولى للمشروع في تنظيم الرزنامة والاجتماعات مع الشركاء ،وتوضيح الرؤية وتوحيد المفاهيم عن طريق ملتقيات وأيام دراسية تم فيها مناقشة خطط المشروع والمتمثلة في :

- يوم دراسي بتاريخ 15 فيفري 2025 تم الإعلان فيه عن انطلاق المشروع الوطني لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية بالشراكة مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالمركز الكشفي الدولي بسيدي فرج (الجزائر العاصمة) ، أين تم حضور عدة قطاعات وزاريةالمتمثلة في : وزارة البيئة – وزارة الفلاحة – المديرية العامة للغابات – المرصد الوطني للمجتمع المدني وغيرهامن الفواعل الأخرى [137].

تم في هذا اليوم الدراسي الانطلاق الرسمي للمشروع بالإضافة إلى وضع الآليات الأساسية للتنسيق مع القطاعات المعنية بإعادة تأهيل السد الأخضر.

- تم إنشاء اللجان الولائية وتنصيبها حيث نصب لكل ولاية لجنة وفريق ولائي يتمثل من 25 إلى 30 قائد وقائدة من الكشافة الإسلامية على رأسهم منسق ولائي من أجل ضمان التسيير الحسن للمشروع .
- اجتماع المنسقين الولائيين للجمعية بتاريخ 11 مارس 2025 أين تم التنسيق بين الفرق الولائية المنصبة في الولايات المعنية بالسد الأخضر، وكذلك معالجة الرزنامة الموضوعة . بالإضافة إلى إدخال فعاليات الاحتفال باليوم الوطني للشجرة المصادف لـ 21 مارس 2025 من ضمن مشروع الجمعية أيضا .
- انعقاد الاجتماع الافتتاحي لمشروع جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية مع شركائها بتاريخ 18 مارس 2025 أين تمت مناقشة خطط واليات تنفيذ المشروع بحضور كل من الفواعل التالية :
  - المديرية العامة للحماية المدنية
  - المديرية العامة للغابات
  - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
  - وزارة البيئة وجودة الحياة
  - أعضاء الكشافة الإسلامية الجزائرية

[137]- " يوم دراسي للإعلان عن المشروع الوطني المشروع الوطني للتشجير وإعادة التشجير للسد الأخضر " في : https://www.aps.dz/ar/regions/tag/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B4%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9 تاريخ الاطلاع (15-04-2025) .

تم تحديد المحاور الأساسية للمشروع مع الشركاء، واستعراض البرنامج التدريبي ، ووضع آليات التنسيق بين كل الجهات لضمان تنفيذ فعال .

كما تم تأجيل الحملة الوطنية للتشجير في المناطق المعنية بالسد الأخضر بطلب من المديرية العامة للغابات، وذلك راجع إلى عدة أسباب مناخية بيئية ، حيث تم تأجيلها إلى شهر نوفمبر نظرا للظروف المناخية ومواعيد الغرس . [138]

كما تحديد آليات التنسيق والتنفيذ من خلال :

- مراسلة الولاة : عبر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية .
- مراسلة مديريات الحماية الوطنية : عبرالمديرية العامة للحماية المدنية .
- الغابات : مراسلة المديريات الولائية والمحافظات الغابية في مناطق السد الأخضر .
- الكشافة : التواصل مع المحافظين الولائيين لضمان المشاركة الفعالة الهادفة إلى استقطاب عدد اكبر من المواطنين والفئات المجتمعية .

من خلال ما تم عرضه يمكن استخلاص أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائريةقد ركزت منذ انطلاق المشروع على ضرورة التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالمشروع الوطني إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر ، حيث عملت على التنسيق بين كل من :

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية من خلال الحصول على الغلاف المالي للمشروع و كذلك لتسهيل الإجراءات مع الولاة خاصة في المناطق المعنية بالسد الأخضر .
- المديرية العامة للغابات من خلال وضع خطةعمل موازية لها خاصة في ما يتعلق بتكوين القائمين بالغراسة ، موعد الغراسة ، مكان الغراسة ...وغيرها، التي تعد من اختصاصات المديرية العامة للغابات حيث عملتهذه الأخيرة على توجيه الجمعيةمنذ بداية المشروع وفق عملية منظمة وليس عشوائية .
- المديرية العامة للحماية المدنية من خلال تدريب القائمين على المشروع باليات الحماية والتدخل في البيئة والمناطق المعنية بالسد الأخضر. وفي هذا السياق يمكننا تأكيد واثبات صحة الفرضيتين المطروحتين الأولى والثانية .

2. تكوين الاطارات الكشفية المعنية بتنفيذ المشروع :

[138]- مقابلة مع السيدة " ع ، ر " مديرة فرعية بمديرية مكافحة التصحر والسد الأخضر بالمديرية العامة للغابات .

نظرا إلى أن انعدام التكوين والخبرة في تنفيذ مشروع السد الأخضر القديم كان بمثابة نقطة سلبية أدت إلى عدم تحقيق المشروع لنتائج ايجابية كافية ، فجاءت الكشافة الإسلامية لاستدراك هذا الخطأ في تنفيذها للمشروع من خلال إنشاء اللجان الولائية وتنصيبها السالفة الذكر وهي المعنية بتنفيذ مشروع الجمعية .

تخضع هذه الفرق لدورات تكوينية لفترة زمنية محددة بعشرين يوما من أجل تكوينهم و تأهيلهم لتنفيذ المشروع بنجاعة و فعالية .

أعدت جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية يومي 25-26 أفريل 2025 دورة تكوينية حول تشجير وإعادة التشجير في اطار إعادة تأهيل السد الأخضر بولاية الجلفة بالشراكة مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بدار الثقافة ابن الرشد بولاية الجلفة أين تم انطلاق فعاليات افتتاح البرامج التكوينية بتاريخ 26 أفريلبإشراف كل من المديرية العامة للغابات و المديرية العامة للحماية المدنية ، بالإضافة إلى القيادة العامة للكشافة الإسلامية الجزائرية ، وبحضور كل من : الأمين العام للولاية / السلطات المحلية والأمنية / ممثلي المجتمع المدني / أعضاء المحافظة الولائية وقادة الأفواج الكشفية .

صرح القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية عبد الرحمن حمزاوي على أن : " هذا المشروع يدعو إلى تحسيس المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه بأهمية السد الأخضر، وأهمية الحفاظ عليه كما سنعمل على تكوين فرق من الشباب والفاعلين حتى يساهموا في هذا النسيج الطبيعي الهام الذي يكتسب أدوار هامة وأهداف متعددة فهذه الدورات التكوينية يشرف عليها أخصائيون وخبراء حتي يكون القادة الكشفيون والشباب المنفذون للمشروع في المستوى المطلوب من التأهيل " [139]. كما أكد على أهمية المشروع البيئي في تحقيق التنمية المستدامة المحلية بالإضافة إلى دعوته لاعتبار هذه الأخيرة مسؤولية جماعية تستدعي تظافر الجهود والمساعي بالتركيز على دور الشباب والكشافة كقوة فاعلة في تجسيد المشروع .

كما تم نزول الفرق التكوينية إلى الميدان بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات وممارسة أعمال الصيانة والرعاية للأشجار ما تم غرسه من أجل كسب الخبرة الكافية في المشروع قبل بدأ عملية التنفيذ [140].

3. تدشين مشاتل زراعية بالمناطق المعنية بالسد الأخضر :

[140]- مقابلة مع السيد " ا ، ب " المنسق الوطني لمشروع التشجير وإعادة التشجير في اطار إعادة تأهيل السد الأخضر ، بمقر الجمعية بالجزائر الوسطى ، يوم 07 ماي 2025 ، على الساعة 11:30 .

تم تدشين أول مشتلة زراعية بولاية الجلفة باعتبارها قلب مشروع السد الأخضربتاريخ 25 أفريل 2025 على يد رئيس جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية " عبد الرحمان حمزاوي " ، سميت بمشتلة " غصن الزيتون " نظرا إلى اعتماد نبتة الزيتون ذات القيمة الاقتصادية للمشروع ، كما سيتم إنشاء مشاتل نموذجية أخرى متنوعة القيمة الاقتصادية في كل الولايات المعنية بالسد الأخضر .[141]

تعبر هذه الأخيرة على الانتقال من البعد البيئي إلى البعد الاقتصادي في المشاريع التنموية القائم على حماية البيئة وتحقيق العائد الاقتصادي من جهة أخرى دون الإضرار بالطبيعة والموارد الطبيعية بصفة عامة .

المطلب الثالث : تقييم دور الكشافة الإسلامية في تفعيل التنمية المستدامة من خلال مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر { تحليل سووتSwot } .

نظرًا إلى أن طبيعة مشروع الجمعية القائم على تنفيذ حملات تشجير في المناطق المعنية بالسد الأخضر في الجزائر قد تغير لمجموعة من الأسباب من بينها تأجيل حملات وعمليات التشجير برغبة من المديرية العامة للغابات بسبب الظروف المناخية ، فتمثل دور الجمعية منذ بداية المشروع في تجسيد الجانب المالي و التنسيقي والتكويني للمشروع فقط .

وفي هذا السياق سنقوم بتقييم دور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية تقييما قبليا عبر تحليل " سووت "من خلال التركيز علىثلاثة عوامل أساسية المتمثلة في :

- التمويل
- التنسيق
- التكوين

1. مفهوم تحليل " سووت "Swoot :

من أحد الأدوات الشائعة في مجال التحليل البيئي الذي يهدف إلى توفير المعلومات المطلوبة لتحديد الفرص والتهديدات المحتملة في بيئة المنظمة بصفة عامة ،في حين تساهم المعلومات المتوافرة عن موارد المنظمة وأنظمتها في التعرف على النواحي القوة والضعف لديها . [142]

---

[141]- https://www.facebook.com/scout.sma.dz/videos/1037866664901208/?app=fbl تاريخ الاطلاع : (2025-05-23) .

[142]- بختة بطاهر ، أمين مخفي ، دور تحليل swot في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات – دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم . الصفحة 219 .

يعد تحليل سووت إطارا تحليليا استراتيجيا يستخدم لتقييم الوضع العام لمؤسسة ، مشروع أو ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ، ويوظف هذا التحليل بهدف وضع تصور شامل يساعد في اتخاذ القرار ، رسم السياسات أو تحسين الأداء عبر استثمار القدرات وتعزيزها وتقليص مكامن الضعف واغتنام الفرص .

يتكون مفهوم "سووت " Swoot من أربعة مكونات أساسية :

- نقاط القوة :تمثل مجموعة العوامل و النقاط الايجابية المتعلقة بالمنظمة أو بالسياسة المتبعة ، وتمثل مجموعة الإمكانيات والمزايا التي تتمتع بها المؤسسة او الظاهرة قيد الدراسة والتي تعد عوامل داعمة لتحقيق الأهداف .
- نقاط الضعف : تمثل مجموعة النقاط السلبية أو المشاكل والصعوبات المؤثرة على المنظمة أو السياسة المتبعة والتي تمنعها من بلوغ أهدافها المنشودة .
- الفرص : تمثل مجموعة الظروف و النقاط الايجابية التي يمكنها التحسين والتطوير من السياسة المنتهجة واستغلالها لدعم وتعزيز الأداء .
- التهديدات : عبارة عن مشكلة أو اضطراب في البيئة التي تؤثر سلبا على أداء المنظمة أو السياسة المتبعة . كما تعتبر مجموعة عوامل أو متغيرات سلبية خارجية التي قد تشكل خطورة أو تعيق سير المشروع أو المؤسسة .

2. الإطار التفسيري لتحليل " سووت " :

يقوم تحليل " سووت " على الجمع بين تقييم الوضع الحالي ورصد أفاق المستقبل وفق مقاربة نظمية تعتمد على ربط العوامل الداخلية بالمحيط الخارجي الذي تنشط فيه الظاهرة أو المؤسسة وذلك لضمان التفاعل الايجابي مع البيئة وتحديد أفضل الاستراتيجيات الممكنة . ويساعد هذا التحليل في :

- فهم ديناميكيات الظاهرة محل الدراسة
- رصد الإمكانيات والفرص الواجب استثمارها
- تحديد مكامن القصور والضعف
- اقتراح توصيات علمية قائمة على تشخيص موضوعي وعملي

3. مبررات اختيار تحليل " سووت " :

تم اعتماد تحليل سووت كأداة منهجية وتحليلية في هذه الدراسة لعدة مبررات علمية ومنهجية :

- شمولية الأداة التحليلية : يوفر هذا التحليل مقاربة شاملة تساعد على فهم الظاهرة من خلال الجمع بين العوامل الداخلية والخارجية مما يسمح بتحليل الوضع الراهن واستشراف البدائل المستقبلية .
- القدرة على تصنيف المعطيات بوضوح : يسهم هذا التحليل في تصنيف البيانات والمعطيات ضمن أربعة خانات واضحة (قوة / ضعف / فرص / تهديدات) ما يسهل التعامل معها وتحليلها بموضوعية .
- مرونة الأداة وتكيفها مع طبيعة الدراسة : تطبيق هذا التحليل على مختلف المواضيع الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ..وغيرها .
- إبراز التفاعل بين الفواعل الداخلية والبيئة الخارجية : يساعد هذا التحليل في كشف علاقات التأثير والتأثر بين مكونات الظاهرة وبين محيطها من جهة أخرى .
- ندرة الدراسات المحلية الموظفة لهذا التحليل .

4. تقييم دور الجمعية من خلال تحليل " سووت " Swoot:

سنعمل على تقييم دور جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية تقييما قبليا في إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر من خلال الجدول التالي :

الايجابيات	السلبيات
- مصداقية ومكانة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائريةلدى المجتمع الجزائري . - التنسيقالعبرقطاعي بين جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية والمؤسسات المعنية بإعادة تأهيل السد الأخضر عامل ايجابي لتجسيد المشروع على أرض الواقع . - قدرة الجمعية على تعبئة الشباب واستقطاب أكبر عدد ممكن من المشاركين من خلال نشاطاتها الدائمةوكبر حجم منخرطيها، حيث تستهدف كل فئات الشباب (6 – 30 سنة). - تدريب الفرق الكشفية والمعنيون بالتنفيذ تقنيا على مبادئ التشجير ومكافحة التصحر يخول الجمعية من تحقيق نتائج ايجابية أكثر.	- تعدد الفاعلين يعكس تنوع الأدوار لكنه قد يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات إذا كان هناك انعدام للتنسيق . - نظرا لعامل المناخ الذي أدى إلى تأجيل المشروع لشهر نوفمبر 2025 ولهذا لا توجد سلبيات يمكن لمسها للمشروع .

- استحداث اللجان الولائية يسهل وينظم عمل الجمعية في تجسيد المشروع .	
الفرص	التحديات
- التنسيق مع قطاعات وزارية أخرى كوزارة التربية من خلال إدخال المشروع في المناهج التربوية للجمعية . - استعمال وسائلالتواصل الاجتماعيفي التعريف أكثر بالمشروعوالدعوة للمحافظة عليه. - إمكانية عقد شراكات مع جامعات ومراكز بحث للاستفادة من الدراسات العلمية والتقنيات الحديثة في تطبيق المشروع . - تعاون الجمعية مؤخرا مع المنظمات الدولية مثل منظمة ألفاو للأغذية فرصة هامة لتبني مشاريع تنموية أخرى في مجال التنمية المستدامة .	- تشكل الإمكانيات المالية تحديات بالنسبة للجمعية وكذلك بالنسبة لمشروع الدولة ، حيث لا يمكن لقطاع وزاري واحد فقط تمويل مشروع دولة. - الظروف المناخية التي تعيق تجسيد المشروع على أرض الواقع . - غياب وعي السكان بأهمية المشروع .

خاتمة الفصل الثاني :

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الجزائر عقدت مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والتي كان لها دور بارز في تهيئة السياق لإعادة تأهيل السد الأخضر ، وهو ما يعرف بنقل السياسات في تحليل السياسات العامة .

ان مشروع السد الأخضر في الجزائر يمثل إحدى أهم المبادرات الوطنية في الجزائر لمواجهة ظاهرة التصحر وتعزيز التنمية المستدامة ، ورغم التحديات التي واجهت هذا المشروع خلال مختلف مراحله فان مساعي إعادة تأهيله أظهرت أهمية تكامل الجهود بين مختلف الفاعلين لاسيما الجمعيات .

بالإضافة إلى أن هناكاختلافات عميقة وبارزة بين مشروعي السد الأخضر في كل من السياق والفاعلين واليات التنفيذ والتي تعبر بدورها عن التطور النسبي في مقاربة الدولة و السياسات البيئية المنتهجة.كما أن هذا الأخير الذي قد جاء بنظرة ورؤية جديدة تعكس طبيعة النظام الديمقراطي القائم على إشراك العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية خاصة منها المجتمع المدني والمواطن واعتباره فاعل في عملية التنمية من خلال تجسيد المقاربة التشاركية فيأرض الواقع .

كما يمكن استخلاص أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية نموذج يحتذى به لكون الجمعيات فاعل في السياسات العامة من خلال مساهمتها في مشروع السد الأخضر بإمكانياتها المحدودة ، ومن خلال التنسيق والتكوين الذي يعدان عاملان في غاية الأهمية لنجاح المشروع .

كما يمكن القول بأن إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر هي مسؤولية جماعية تستدعي تظافر كل القطاعات الوزارية ، المنظمات والجمعيات ، المواطن من أجل محاربة التصحر وإعادة التوازن الطبيعي في الجزائر .

خاتمة

خاتمة

بعد استكمال هذهالدراسةالهادفة إلى تحليل وقياسدور الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسةحالة إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر خلال 2024-2025 ، تبين الدور الذي تلعبه الجمعيات وعلى رأسها جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في دعم جهود الدولة في تفعيل التنمية المستدامة و محاربة التصحر والحفاظ على الموارد الطبيعية وهذا إجابة عن الإشكالية المطروحة .

إذ يتبين من خلال شقها النظري ممثلاً في الفصل الأول أن الجمعيات أضحت شريكا أساسيا وفاعلا محوريا في دعم جهود الدولة في تفعيل التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة(الاقتصادية/ الاجتماعية / الثقافية) لاسيما في المجالات البيئية والاجتماعية التي تتطلب تظافر الجهود الرسمية والمجتمعية لتحقيق الأهداف المشتركة .

قد بينت الدراسة من خلال الفصلين النظري والتطبيقي أن الجمعيات أصبحت فاعلا أساسيا في العمل التنموي البيئي إذ تساهم فعلا في معالجة عدد من الإشكاليات المرتبطة بالتصحر ، تدهور الموارد الطبيعية وغياب الوعي الجماعي وهو أمر ايجابي . حيث أظهرت الدراسة أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية نجحت عبر تدخلاتها الميدانية في إعطاء قيمة مضافة للسد الأخضر في الجزائروذلك من خلال تنسيقها مع المؤسسات الرسمية المعنية المتمثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، وزارة البيئة .. وغيرها من المؤسسات وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى المطروحة، بالإضافة إلى اعتمادها على مبدأ التكوين للمعنيين بتنفيذ المشروع تفاديًا لأخطاء مشروع السد الأخضر القديم ما يثبت أيضا صحة الفرضية الثانية المطروحة . بالإضافة إلى أن ازدواجية تمويل السد الأخضر ستسهم لا محالة في تحقيقالمشروع لنتائج ايجابية أكثر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثةالتي تبرز من خلال تحصل جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية على تمويل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وهو ما يؤثر إيجابًا على مشروع السد الأخضر في الجزائر من خلال تعدد الفاعلين فيه .

وعليه يمكن إثبات صحة الفرضية الرئيسية المتمثلة في كلما كان هناك تنسيق وتمويل وتكوين لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية كلما كان تجسيد المشروع ممكنا على أرض الواقع.

كما خلصت الدراسةأن العمل الجمعوي البيئي يمكن أن يشكل رافدًا حقيقيا للتنمية المحلية والوطنية ، خاصة إذا ما تظافرت جهود مختلف الفاعلين وتوفرت الإرادة السياسية والدعم المؤسساتي ، فان استمرار واستدامة

مبادرات الجمعيات في تحقيق التنمية المستدامة تتطلب وضع استراتيجيات شاملة تعتمد على التوعية البيئية و المشاركة المجتمعية مما سيسهم لا محالة في تعزيز وتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة .

يمكننا القول أيضا بأنه رغم الأهمية المتزايدة التي تحظى بها الجمعيات في الأدبيات التنموية ورغم الاعتراف الرسمي بأدوارها ضمن التشريعات الوطنية إلا أن واقع الجمعيات في الجزائر في مجال تفعيل التنمية المستدامة ما يزال يواجه العديد من الاكراهات البنيوية والمؤسساتية ، إذ تبقى مساهمة معظم الجمعيات محصورة في أطر تمثيلية شكلية أكثر منها مشاركة حقيقية وفعالة في صياغة السياسات العامة البيئية والتنموية .

كما أنه من خلال دراستنا للموضوع أظهرت القراءة الميدانية لنا أن طبيعة تدخل الجمعيات في الجزائرأغلبية أنشطتها تنحصر في أعمال تطوعية موسمية مثل التشجير، حملات النظافة ، التوعية البيئية دون أن تمتلك أدوات ضغط أو شراكات إستراتيجية تسمح لها بالتأثير على السياسات المحلية والوطنية ذات الصلة بالتنمية المستدامة . كما تعاني العديد من الجمعيات في الجزائر من محدودية الإمكانيات المادية والبشرية وضعف التنسيق مع المؤسسات الرسمية والعمومية ، إضافة إلى غياب ثقافة الحوكمة التشاركية في إعداد وتسيير المشاريع التنموية .

وعليه يمكن القول بأن دور الجمعيات في الجزائر ما زال يتسم بالهامشية ولم يتحول بعد إلى قوة اقتراح ومبادرة حقيقية تساهم في رسم السياسات العمومية خاصة في المسائل البيئية والمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي كمشروع السد للأخضر ، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في آليات تنظيم عمل الجمعيات وتوسيع فضاءات المشاركة المجتمعية وتفعيل مقاربات الحوكمة المحلية التي تمنح للمجتمع المدني مكانة حقيقية كشريك فعال في إرساء أبعاد التنمية المستدامة .

وعلى ضوء النتائج المحصلة خلصت الدراسة أن نجاح الجمعيات في تحقيق أثر تنموي ملموس يتوقف على توفر بيئة قانونية وتنظيمية داعمة والياتتنسيق فعالة مع السلطات العمومية إلى جانب أهمية إشراك جل الفاعلين بخصوص آليات حماية البيئة ومفاهيم التنمية المستدامة وهو ما يثبت صحة الفرضيات المطروحة .

في ضوء نتائج هذه الدراسة وما أفرزته من معطيات ميدانية حول دور الجمعيات في تفعيل التنمية المستدامة بالجزائر،تفتح هذه الدراسة أفاقا لدراسات مستقبلية حول تقييم أثر جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية في مشروع " التشجير وإعادة التشجير " وكذلك المشاريع البيئية التطوعية الأخرى على التنمية المحلية والبيئة في الجزائر.

توصيات :

من بين التوصيات الممكن تقديمها :

- إصلاح الإطار القانوني المنظم للجمعيات بما يضمن تعزيز صلاحياتها وإشراكها في صناعة القرار البيئي والتنموي ما يضمن الانتقال من الدور التنفيذي الشكلي إلى الدور التشاركي الفاعل .
- استحداث آليات تشاركية رسمية دائمة على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات الوزارية المعنية بالتنمية المستدامة والتي تسمح بإشراك الجمعيات في إعداد السياسات البيئية والبرامج التنموية مع تحديد آليات واضحة لمتابعة وتقييم مساهماتها .
- تطوير الشراكات بين الجمعيات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية لإعداد دراسات وتقارير علمية دورية حول واقع البيئة والتنمية المستدامة تعتمد كمرجع في اتخاذ القرار العمومي .

إنجاح خطة عمل مشروع السد الأخضر في الجزائر تتطلب :

- التزام مختلف القطاعات في تنفيذ برامج السد الأخضر عبر منهجية مدمجة تدمج جميع القطاعات الوزارية المعنية .
- إدماج المجتمع المدني والجمعيات في تجسيد برامج السد الأخضر والمساهمة في توسيعه وتأهيله .
- دمج خطة عمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري مع برامج المديريات الغابية والقطاعات الأخرى وفق منهج التنمية المستدامة .
- المتابعة والرقابة الميدانية اللازمة للمشروعالتي تساهم في تحقيق الشروع لنتائج ايجابية أكثر .
- وضع لجان متخصصة من أجل الوقوف على المشروع يوميا ومراقبة اختيار الشتلات المناسبة لكل منطقة .
- الدعوة إلى إدراج مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر ضمن الميزانية العامة للدولة نظرًا إلى أن أبعاده تفوق ميزانية واحدة متمثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري .

قائمة المراجع :

➢ الوثائق الرسمية :

1. القوانين :

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 23-21 المؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1445 الموافق ل23 ديسمبر سنة 2023 يتعلق بالغابات والثروة الغابية ، العدد 83 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالجمعيات ، عدد 53 ، الصادرة في 05 ديسمبر 1990 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، العدد 02 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 .

2. المراسيم :

- المرسوم الرئاسي 96-52 المؤرخ في 1996/01/22 يتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف وخاصة في إفريقيا والموافق عليها في باريس 1994/06/17 الجريدة الرسمية . العدد06 .

- المرسوم الرئاسي رقم 16-262 المؤرخ في11 محرم عام 1438 الموافق ل 13 أكتوبر سنة 2016 يتضمن التصديق على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية المعتمد بباريس في 12 ديسمبر سنة 2015.
- المرسوم الرئاسي رقم 217/03 الصادر في 19 ماي 2003 المتضمن الاعتراف بطابع المنفعة العمومية للجمعية الوطنية المسماة " الكشافة الإسلامية الجزائرية "، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 35 الصادر في 23 ربيع الاول عام 1424 ه الموافق ل 25 ماي سنة 2003 .

- الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 المتعلق بالجمعيات .
- القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية .
- القانون الداخلي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية .

5. المواد القانونية :

- المادة 22 ، 23 ، 29 ، 30 ، 35 ، 53 ، 56 ، 59 من قانون الجمعيات 12/ 06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 .
- المادة 02 ، من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير ، الجريدة الرسمية ، عدد 52 ، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 1990 .

- المادة 01 ، 02 ، 11 ، 12 ، 16 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الباب الأول ، الفصل الأول .
- المادة 16 ،18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 23 ، 25 ، 26 ، 31 ، 32 ، 33 ، 36 ، 37 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الفصل الثاني .
- المادة 42 ، 45 ، 46 ، 51 من القانون الأساسي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية ، الفصل الثاني ، الصفحة 11 .
- المادة 62 ، 64 ، 66 ، 67 ، 69 من النظام الداخلي لجمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية 2020 ، الباب الثالث ، الفصل الثاني .

6. <u>الكتب :</u>

- الهيتينوزاد عبد الرحمن ، **التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات،** الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009 .
- بن غضبانفؤاد ، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون،** عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015.
- خليفة علي أحمد ، **السياسات البيئية قواعد الحق والمسؤولية بين مشتملات الخيارات الممكنة وأفاق العالمية المرجوة،** لبنان : مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، الطبعة الأولى ، 2016 .
- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات والأدوات،** الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1997 .

7. <u>مقالات في المجلات</u> :

- ايدابير عبد القادر ، زنيقلة سلطان ، " دراسة قانونية لشكل الإعانات المالية الممنوحة للجمعيات من طرف الدولة والجماعات المحلية " ، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد 07 ، العدد 04 (2018).
- بايزيد علي ،" التنمية المستدامة : مفهومها ،أبعادها، مؤشراتها " ، **مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية** ، المجلد06 ، العدد 02 (ديسمبر ، 2022) .

3. بختة بطاهر ، أمين مخفي ، دور تحليل swot في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات – دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم .
4. بلفضل محمد ، " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والحد من أثار الجفاف وبخاصة في إفريقيا باعتبارها روح مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 " ، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية** ، العدد الأول (2013) .
5. بن الطاهر حسين ، " التنمية المحلية والتنمية المستدامة "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 24 (مارس ، 2012) .

- بنعوالي الجيلالي ، عرابش زينة ، بلمشري بشرى ، " دور الجمعيات في إرساء دعائم التنمية المستدامة " ، **مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة** ، المجلد 04 ، العدد 01 (2022) .
- بن ناصر بوطيب ، " النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، **دفاتر القانون والسياسة** ، العدد العاشر (جانفي ، 2014).
- بوتلجة حسين ، " امتثال الجزائر لاتفاق باريس حول المناخ " ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، المجلد 10 ، العدد 02 (2023 ، ماي).

- بورني خديجة وآخرون ،" المجتمع المدني والوقاية من المشكلات الاجتماعية – الحركة الكشفية نموذجا "، **مجلة أفاق العلوم** ، المجلد 08 ،العدد 01 (سبتمبر ،2023).
- بوزيان العجال ، شمة نوال ، " التنمية المستدامة : محددات وتحديات "، **مجلة الإستراتيجية والتنمية** ، العدد 06 ، (جانفي ، 2014) .
- بوصوار عبد النبي ، " الإعانات المالية للقطاع الجمعوي كآلية للمرافقة مع ضرورة الرقابة " ، **مجلة القانون والعلوم السياسية** ، المجلد 09 ، العدد 01 (أفريل ، 2023) .
- بولعويدات حورية ، عباس سعيدة ،"الكشافة الإسلامية ودورها في تشكيل قيم المواطنة " ، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات** ، العدد الثالث (أفريل ، 2018) .
- تني حاج محمد المنتصر بالله ، سفير حاجة كحلة ، " تجربة التحول الديمقراطي واليات البناء دولة القانون في الجزائر " ، **مجلة أكاديميا**، العدد الخامس(جوان، 2016).
- حجام العربي ، طري سميحة ، " التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات " ، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية** ، العدد 02 ، (ديسمبر، 2019) .

- خامس سامية ، معضلة كتابة تاريخ الكشافة الإسلامية ودورها في انتفاضة 08 ماي 1945 ، **مجلة المصادر** ،العدد 12 .
- خطاف ابتسام ، غياطشريف ، " التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات "، **مجلة الدراسات التجاريةوالاقتصادية المعاصرة** ، المجلد 03 ، العدد 03 (جويلية ، 2020).

- خلوي شميسة ،"القيم الوطنية وأبعادها الاجتماعية في الأناشيد الكشفية "،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 15، العدد 03 (ديسمبر، 2022) .
- جيلالي بلوفة عبد القادر، "الكشافة الإسلامية والممارسة الرياضية "، **مجلة المرأة** ، المجلد05 ، العدد01 (نوفمبر، 2024) .
- جيلالي محمد ، " ظاهرة التصحر في الجزائر وآليات ومكافحتها "، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية** ، المجلد التاسع ، العدد الثاني (جوان ، 2024) .

- دردیش احمد ، " التنمية البشرية : مفهومها ،مؤشراتها وكيفية قياسها " ، **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية** ، المجلد 05 ، العدد 14 (جوان ، 2019).
- رايسفاطمة الزهراء ، " دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر"، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية** ،المجلد 07 ، العدد 02 (ديسمبر ، 2023) .
- زغو مجمد ، " حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري " ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ، العدد 16 (جوان ، 2016) .
- سعدي عائشة ،" الوعي البيئي والتنمية المستدامة "،**المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**،المجلد06 ، العدد 01 (جوان ، 2021) .
- سفاصن سعيدة ، واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي ، **مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية** ، المجلد 7 ، العدد 01 (2023).

- سلاماني ليلى ، " محاربة التصحر : تجربة السد الأخضر في الجزائر "، **مركز جيل البحث العلمي** ، المجلد الاول ،العدد 39 (ماي ، 2023).
- شليحي الطاهر، تواتي عامر ،" أبعاد وأهداف التنمية المستدامة أفاق 2030 "،**مجلة البحوث والدراسات التجارية** ، العدد الأول (مارس ، 2017) .

- صاطوري الجودي ، " التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع والتحديات " ، **مجلة الباحث** ، العدد 16 (2016).
- طالبي سميرة ، "اندفاع التصحر في إفريقيا وتأثيره على الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر " ، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية** ، المجلد الاول ، العدد 01 (جوان ، 2024).
- عزابي سمية ،" دور الكشافة الإسلامية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب "، **مجلة التمكين الاجتماعي** ، المجلد الاول ، العدد الثاني (جوان ، 2019).
- علي عباسعبد الجليل ، لراري علي ،" دراسة نظرية حول التصحر واستراتيجيات مكافحته "، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية** ، المجلد 05 ، العدد 01 (ماي ، 2022) .

- كريمة أوشان ،"مدى فعالية الضمانات الدستورية لحق إنشاء الجمعيات من خلال تعديل 2020" ، **مجلة الدراسات القانونية** ، المجلد 08 ، العدد 02 (جوان ، 2022) .
- لغواطي ياسمين ،" الآليات المستحدثة لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة وفق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 " ، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية** ، المجلد 14 ، العدد 01 (سبتمبر ، 2023).
- مريم مختاري ، **دور جمعيات حماية البيئة في تفعيل التنمية البيئية المحلية المستدامة دراسة حالة ولاية تيبازة 2012-2020**، أطروحة دكتوراة (جامعة الجزائر03 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جويلية 2021).
- مرزوق أمينة ، سمري سامية ،" الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع " ، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 59 ، العدد 01 (مارس ، 2022) .
- مسعودي أحمد ، حضري فضيل ، "المنظمة الكشفية ووظيفتها التربوية في المجتمع"، **مجلة العلوم الاجتماعية**،العدد 18 (ماي ، 2018).

8. <u>الرسائل الجامعية :</u>

- أوصالحعبد الحليم ، **إستراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وأثارها على التنمية المستدامة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2013/2012 .
- مهنيهاجر ، **اثر تحقيق السياسة العامة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2021-2022 .
- محورصافية ، **السياسة البيئية في الجزائر من منظور التنمية المستدامة دراسة في التحديات والأفاق 2003-2025** ، أطروحة دكتوراة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر، 2020.
- حربوشبوبكر ،" **علاقة النمو الحضري بالتنمية المستدامة دراسة حالة مدينة سطيف** " ، مذكرة ماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر .
- منصوريمنى ، **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية**، أطروحة دكتوراة، جامعة سكيكدة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، 2019/2020.
- حسينيمريم ، " **أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية** " مذكرة ماستر أكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 .

9. <u>المواقع الالكترونية :</u>

- " الكشافة الإسلامية بعد الاستقلال ومحطاتها التاريخية " في :
https://scoutelchabaka net/archives/1553 ، تاريخ الاطلاع : (2025/04/21).

- " يوم دراسي للإعلان عن المشروع الوطني المشروع الوطني للتشجير وإعادة التشجير للسد الأخضر " في : https://www.aps.dz/ar/regions/tag/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B4%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9 تاريخ الاطلاع (15-04-2025) .

- " الرئيس تبون يوافق على تكريس يوم 27 ماي يوما وطنيا للكشافة الإسلامية " في : **https://www.aps.dz/ar/societe/105308-27**تاريخ الاطلاع : (24 /2025/04) .
- " حرائق الغابات مست أزيد من 100 ألف هكتار عبر 21 ولاية خلال صائفة 2021 " في : **https//www.aps.dz/ar/economie/125600-100-20-2021**تاريخ الاطلاع : (31 /03 /2025).
- " رئيس الجمهورية يشرف بالجلفة على إطلاق مشروع بعث السد الأخضر " في :
- **https://www.aps.dz/ar/algerie/150953-2023** تاريخ الاطلاع: (2025/05/16) .
- " إعادة بعث السد الأخضر بأبعاد إستراتيجية وتنموية في :

https://www.elmadaronline.dz/16/04/2024تاريخ الاطلاع: (2025/05/03) .

- " السد الأخضر : ضرورة إعادة التأهيل وفق دفتر شروط خاص " في :

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/43464 تاريخ الاطلاع (2025/05/15) .

- **https//www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement:** تاريخ الاطلاع : 2025/05/13 .
- https://www.facebook.com/scout.sma.dz/videos/1037866664901208/?app=fbl تاريخ الاطلاع : (2025-05-23) .
- راشدي صبرينة ، " أثر التغيرات المناخية والتأقلم معها في إعادة تأهيل وإصلاح الغابات الجزائرية " في : **https:%20Rachidi%20//www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2.6%20Algeri%20Cas%20Study%20-Sabrina.pdf.** تاريخ الاطلاع : (03/31 /2025) .

- فيديو على قناة اليوتيوب ، " رئيس الجمهورية : لاشيء يمنع أن يكون السد الأخضر بمنتجات فلاحية " في : **https:// youtu.be/sfJ5b-Slqoo؟dylSQOSJnS8xls5D.i=** تاريخ الاطلاع : (2025/05/19) .
- https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2.1%20Green%20Dam%20project%20as%20a%20tool%20to%20combat%20desertification%20-%20Saliha%20Fortas%20-%20Algeria.pdf .

10. **المقابلات الشخصية:**

- مقابلة مع السيدة : " عربادي رتيبة " مديرة فرعية بالمديرية العامة للغابات بمديرية مكافحة التصحر يوم 14أفريل 2025 على الساعة 13:30 .
- مقابلة مع السيد " إسماعيل بوزيدي " المنسق الوطني لمشروع التشجير وإعادة التشجير في اطار إعادة تأهيل السد الأخضر ، بمقر الجمعية بالجزائر الوسطى ، يوم 07 ماي 2025 ، على الساعة 11:30.

- KhaledHamrouni, **développement durable** et **PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement),Annaba 19/09/2007.

- E.H.Ouldache,le barrage vert : bilan physique et perspectives ,Institut National de Recherche Forestière 21,décembre . 2020

قائمة الأشكال :

الملاحق :

الملحق رقم 01

تقرير الحملة الوطنية نبتة لكل منزل

من 18 أفريل الى 05 جوان 2024

في إطار تعزيز الوعي البيئي والحفاظ على البيئة من خلال المبادرات والأنشطة المتنوعة التي تقدمها المنظمة الكشفية العالمية. ومن ضمن البرامج " **المنح التي تقدم في إطار برنامج قبيلة الأرض**". فإن الكشافة الإسلامية الجزائرية أطلقت المشروع الوطني البيئي " **الابتكارات الخضراء** ".

وعليه في هذا الصدد أطلقت القيادة العامة المسابقة الوطنية نبتة لكل منزل حيث تم الإعلان عنها خلال الملتقى الوطني الأول حول دور الكشافة في تحقيق الاستدامة البيئية تأتي المسابقة الوطنية بالتنظيم من **الفريق الوطني للابتكارات الخضراء** بالتنسيق **وزارة البيئة وجودة الحياة**.

أهداف المسابقة:

- تعزيز ثقافة التشجير داخل البيوت والمجتمعات.
- تحفيز الافراد والعائلات على تبني ممارسات بيئة مستدامة.
- خلق بيئة تنافسية إيجابية بين المشاركين لتشجيع الابتكار في مجال الزراعة المنزلية.

ألية التنفيذ:

- تم إطلاق المسابقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الكشفية والبيئية.
- كان على المشاركين زراعة نبتة منزلية وتقديم تقرير موثق بالصور عن نموها وتأثيرها البيئي.
- ارسال مشاريع للفريق الوطني للابتكارات الخضراء خلال أجال المحددة.
- تقييم المشاركين بناء على عدد النباتات الموزعة وكذا شركاء الذين شاركوا في العملية.

النتائج والإحصائيات:

- بلغ عدد المشاركين الكشفين أكثر من **300** كشاف من مختلف الولايات.
- بلغ عدد العائلات المستفادة أكثر من **2500** عائلة من مختلف الولايات.
- تم توزيع أكثر من **10000** نبتة في البيوت والمرافق العامة.
- عرفت مشاركة **20** ولاية عبر الوطني.

- الولايات التي شاركت في المسابقة (تقرت – سيدي بلعباس – تيزي وزو – سكيكدة – بجاية – عين الدفلى – الجلفة – البويرة –غليزان – المدية – سطيف – معسكر – تلمسان – بسكرة – البليدة – عنابة – الوادي – تيبازة – باتنة – جيجل – بومرداس)
- سجلت المسابقة تفاعلا كبيرا عبر المواقع التواصل الاجتماعي مما عزز الوعي البيئي.

الخاتمة:

حققت مسابقة نبتة لكل منزل نجاحا ملحوظا في نشر ثقافة الزراعة المنزلية وتعزيز الوعي البيئي. ونطمح الى الاستمرار في هذا النهج من خلال تطوير المبادرة وتوسيع نطاقها في المستقبل لما لها من أثر إيجابي على البيئة والمجتمع.

مدير المشروع

مروان علاوي

الملحق رقم : 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

قرار مؤرّخ في.....عام .....الموافق .....
يتضمّن إنشاء لجنة لتقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات.

إنّ وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛

-وبمقتضى القانون 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1411 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لاسيما المادة 101 منه،
-وبمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات؛
-وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة المعدل؛
-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-331 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 22 ديسمبر سنة 2018 الذّي يحدّد صلاحيات وزير الدّاخلية والجماعات المحلية والتّهيئة العمرانية؛
-بناء على تقرير المفتشية العامة للمالية رقم 177/RS/1ere DIV، المؤرخ في 02 أفريل 2024.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تنشأ لدى وزير الدّاخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لجنة مؤقتة مكلفة بتقييم المشاريع والبرامج ومنح الاعانات من الميزانية القطاعية لوزارة الدّاخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لفائدة الجمعيات.
المادة 2: تعمل اللّجنة على دراسة البرامج والمشاريع الجمعوية المحتمل تمويلها كليا أوجزئيا من الميزانية القطاعية لوزارة الدّاخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، باعتماد مبادئ النّزاهة والشّفافية.
المادة 3: تتولى اللّجنة إعداد نظامها الدّاخلي وتصادق عليه.
المادة 4: تتشكل اللّجنة التّي يترأسها المدير العام للحريّات العامّة والشّؤون القانونية من:

- مدير الحياة الجمعوية.
- ممثل واحد (01) عن المديرية الفرعية لمتابعة وترقية الحركة الجمعوية.
- ممثل واحد (01) عن المديرية الفرعية للجمعيات.
- ممثل واحد (01) عن مديرية الحكامة المحلية (المديرية العامة للجماعات المحلية).
- ممثل واحد (01) عن مديرية الميزانية والمحاسبة (المديرية العامة للمالية والوسائل).
- ممثّل عن إحدى الجمعيات المعترف لها بطابع المنفعة العامة.

المادة 5: يتم تعيين أعضاء اللّجنة المذكورة أعلاه، بموجب مقرّر بناء على اقتراح المصالح والهيئات التي ينتمون إليها ويتم استخلافهم بنفس الأشكال في حالة انتهاء مهامهم.
المادة 6: تضمن المديرية الفرعية لمتابعة وترقية الحركة الجمعوية أمانة اللّجنة.
المادة 7: ينشر هذا القرار في النشرة الرّسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

حرّر بالجزائر في..... عام .....الموافق .....سنة.....

الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

العربي مرزوق

الملحق رقم : 03

الجمهوريــة الجزائريــه الديمقراطيــة الشعبيــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire

مقرر رقم مؤرخ في
يتضمن تشكيلة لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات

إن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛

-وبمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، المتعلق بالجمعيات،
-وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
-وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-331 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 22 ديسمبر سنة 2018 الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،
-وبمقتضى القرار المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1446 الموافق 28 أكتوبر سنة 2024، المتضمن إنشاء لجنة لتقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا للقرار المذكور أعلاه، يحدد هذا المقرر تشكيلة لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات.

المادة 2: تتشكل لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات من السيّدات والسادة الآتية أسماؤهم:
-رقام كريم، المكلف بضمان تسيير وتنسيق شؤون المديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية، رئيسا؛
-حمام جيلالي، المكلف بضمان تسيير وتنسيق شؤون مديرية الحياة الجمعوية، عضوا؛
-عوالي زهيدة، ممثلة المديرية الفرعية لمتابعة وترقية الحركة الجمعوية (مديرية الحياة الجمعوية)، عضوا؛
-بوجليل نبيل، ممثل المديرية الفرعية للجمعيات (مديرية الحياة الجمعوية) عضوا؛
-ناصر بوعلام، ممثل مديرية الحكامة المحلية (المديرية العامة للجماعات المحلية)، عضوا؛

-بوجمية صفية، ممثل مديرية المالية والمحاسبة (المديرية العامة للمالية والوسائل)، عضوا؛
-حاج قويدر أسامة، ممثل الجمعية الوطنية المعترف لها بطابع المنفعة العامة، والمسماة "الكشافة الإسلامية الجزائرية"، عضوا.

المادة 3: ينشر هذا المقرر في النشرة الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

حرر بالجزائر في

الملحق رقم : 04

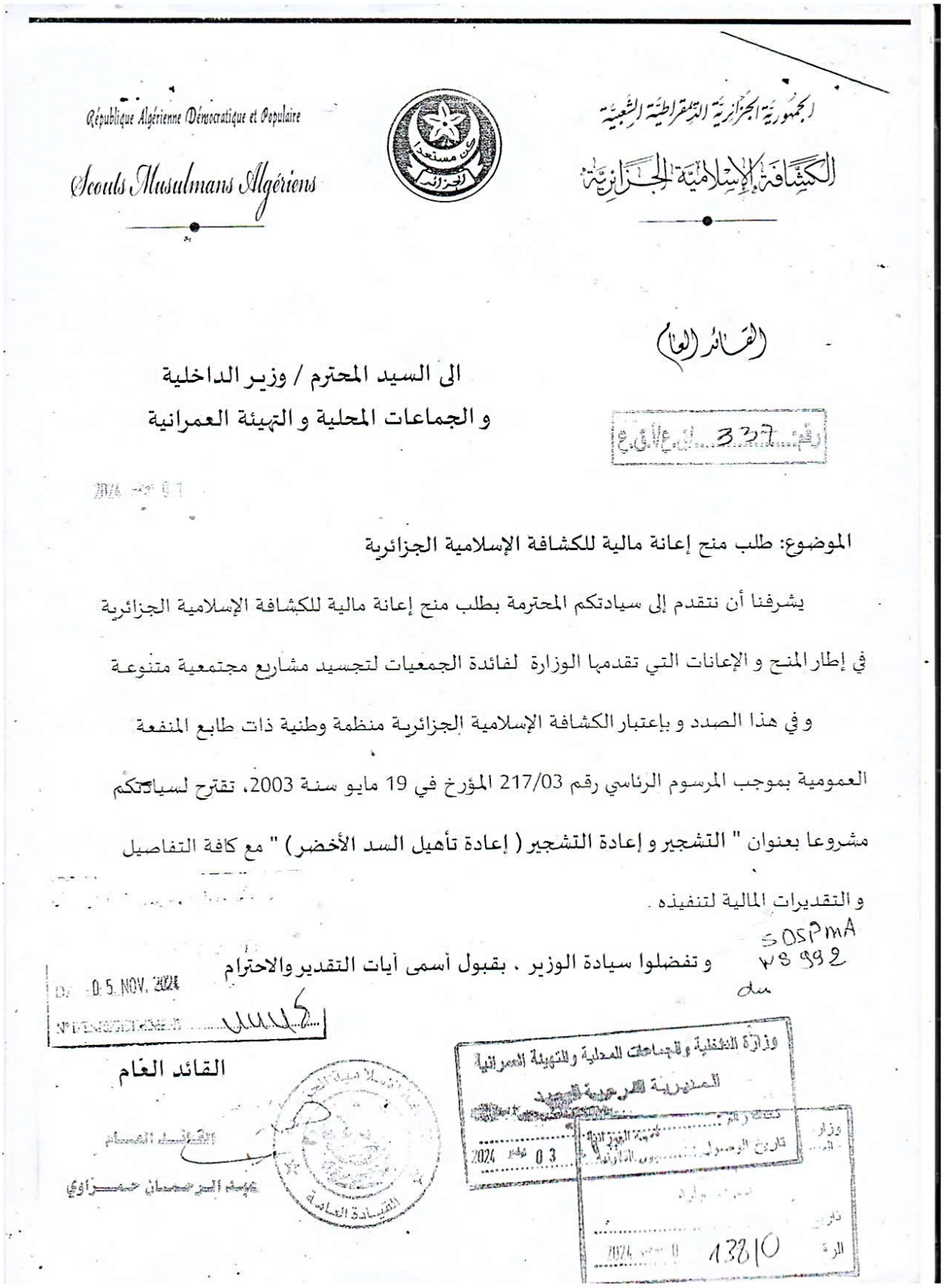

République Algérienne Démocratique et Populaire

Scouts Musulmans Algériens

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الكشافة الإسلامية الجزائرية

القائد العام

الى السيد المحترم / وزير الداخلية
و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

رقم: 337 ع.ق/2024

الموضوع: طلب منح إعانة مالية للكشافة الإسلامية الجزائرية

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة بطلب منح إعانة مالية للكشافة الإسلامية الجزائرية في إطار المنح و الإعانات التي تقدمها الوزارة لفائدة الجمعيات لتجسيد مشاريع مجتمعية متنوعة

و في هذا الصدد و بإعتبار الكشافة الإسلامية الجزائرية منظمة وطنية ذات طابع المنفعة العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 217/03 المؤرخ في 19 مايو سنة 2003، تقترح لسيادتكم مشروعا بعنوان " التشجير و إعادة التشجير (إعادة تأهيل السد الأخضر) " مع كافة التفاصيل و التقديرات المالية لتنفيذه .

و تفضلوا سيادة الوزير ، بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام

05 NOV. 2024

القائد العام

عبد الرحمان حمزاوي

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

المديرية الفرعية للبريد

2024 نوفمبر 03

1381O

الملحق رقم : 05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire

المدير العام للحرّيات العامة
والشؤون القانونية

Le Directeur Général des Libertés Publiques
et des Affaires Juridiques

013248

محضر اجتماع لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الاعانات المالية للجمعيات

في سنة ألفين وأربعة وعشرون، وفي الرابع عشر من شهر نوفمبر، انعقد اجتماع للجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الاعانات المالية للجمعيات، برئاسة السّيد كريم رقام، المكلف بضمان تسيير وتنسيق شؤون المديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية، وبحضور أعضاء اللّجنة التالية أسماؤهم:

- السّيد جيلالي حمام، المكلف بضمان تسيير وتنسيق شؤون مديرية الحياة الجمعوية.
- السّيدة زهيدة عوالي، ممثلة المديرية الفرعية لمتابعة وترقية الحركة الجمعوية.
- السّيد نبيل بوجليل، ممثل المديرية الفرعية للجمعيات.
- السّيد ناصر بوعلام، ممثل مديرية الحكامة المحلية.
- السّيد أسامة حاج قويدر، ممثل الجمعية المعترف لها بطابع المنفعة العمومية "الكشافة الإسلامية الجزائرية".

كما تم تسجيل غياب السّيدة صفية بوجمية، ممثلة مديرية المالية والمحاسبة (المديرية العامة للمالية والوسائل).

افتتح الجلسة السّيد كريم رقام، أين رحّب بالحضور، ليعطي نبذة عن ظروف وأسباب إنشاء هذه اللّجنة ومهامها، والتي أنشات بصفة مؤقتة في انتظار صدور المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وكيفيات منح الاعانات العمومية لفائدة الجمعيات، ليحيل الكلمة إلى السّيد جيلالي حمام، الذي صرّح أنّ مصالحنا تلقت طلبين من جمعيتين وطنيتين لتمويل مشروعهما، حيث يتعلق الأمر بـ "الهلال الأحمر الجزائري"،

الذي تقدم بطلب تمويل مشروع يحمل عنوان: "شتاء دافئ خاص بالولايات الجنوبية"، بمبلغ قدره 80.002.115 دج، و"الكشافة الإسلامية الجزائرية"، التي تقدمت بمشروع: "التشجير واعادة التشجير- إعادة تأهيل السّد الأخضر"، بمبلغ قدره 18.031.000 دج.

كما أضاف أن الجمعيتين تعملان بالشراكة مع السّلطات العمومية، حيث تعتبر جمعية "الهلال الأحمر الجزائري" مساعد للسّلطات العمومية، أمّا "الكشافة الإسلامية الجزائرية"، فهي جمعية معترف لها بطابع المنفعة العامة، بموجب المرسوم الرئاسي 03- 217، المؤرخ في 19 ماي 2003.

من جهة أخرى، أضاف أنّ الغلاف المالي المخصّص ضمن الميزانية القطاعية لوزارتنا، فيما يخص التحويلات الموجهة للجمعيات، قدر بـ 25.000.000 دج.

بعدها فتح باب النقاش للحضور، ليتم التداول في معايير منح الاعانات لفائدة الجمعيتين المذكورتين، حيث أنّ المشروعين موجهين لخدمة منفعة عمومية، ويتماشيان مع السّياسة العامة للحكومة، لاسيما ما تعلق بالعمليات التضامنية مع الفئات المعوزة في المنطق الحدودية في أقصى الجنوب، بالإضافة إلى مشروع إعادة تأهيل السّد الأخضر الذي يحظى بعناية كبير من طرف السّلطات العمومية كونه ذو بعد تنموي مستدام، إلى جانب بعده البيئي المتمثل في توسيع الغطاء النباتي ومجابهة التصحر، لذلك فهو يعد أداة قوية لحماية البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة.

في ذات السياق، تطرق أعضاء لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الإعانات المالية للجمعيات، إلى ضرورة ضبط وتأطير عمل اللجنة مستقبلا، وذلك عبر عقد سلسلة من الاجتماعات قصد وضع الآليات الكفيلة بتحقيق الأهداف المنتظرة منها، لاسيما عبر التحضير لما يلي:

- إعداد النظام الداخلي للجنة يحدد من خلاله الكيفيات العملية لسير أشغالها؛
- ضبط برنامج عمل سنوي خاص باللجنة؛
- وضع سلم التنقيط المعتمد والمعاملات الواجب اعتمادها في منح الإعانات لفائدة المشاريع الجمعوية؛
- ضبط معايير انتقاء المشاريع بما يتوافق مع توجهات السلطات العمومية؛
- فتح إعلان للترشح أمام الجمعيات الحاملة للمشاريع قصد ضمان مبدأ الشفافية، وفق نموذج يتم إعداده لهذا الغرض، ووضعه في الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية؛
- ضبط قائمة المشاريع الجمعوية التي أبدت نية الترشح؛
- دراسة أولية للمشاريع الجمعوية من قبل لجنة تقييم خاصة لانتقاء أفضل وأنجع المشاريع الجمعوية؛
- ضبط الشكل النهائي لنموذج يحدد المعلومات الواجب إدراجها في البطاقات التقنية للمشاريع بالاستناد إلى عدد من مؤشرات النجاعة والتقييم والمتابعة؛
- إثراء عقد النجاعة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الإعانات؛
- إعداد مدونة وطنية شاملة للمشاريع الجمعوية؛

- إعداد دليل إجرائي - مذكرة تأطيرية- تحدد كيفيات تمويل المشاريع الجمعوية والأطر التعاقدية الخاص بها على غرار عقود النجاعة؛
- إعداد ميثاق شراكة جمعوية يحدد التزامات الأطراف المتعاقدة.

في هذا الصدد، أوضح رئيس اللجنة، أنّ لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الاعانات المالية للجمعيات هي لجنة مؤقتة، وفق ما جاء في قرار إنشائها، وذلك في انتظار المبادرة بنص تنظيمي خاص بشروط ومعايير منح الإعانات المالية للجمعيات، والذي سيأخذ بعين الإعتبار هذه الاقتراحات.

في الأخير، وقبل المداولة في المبلغ الممنوح لكل جمعية، وتجنبا لتصادم المصالح، طلب رئيس اللجنة مغادرة السّيد أسامة حاج قويدر، باعتباره ممثل عن إحدى الجمعيات التي تقدمت بطلب الإعانة.

عندها اتّفق أعضاء اللّجنة، إلا في حالة رأي مخالف من السّيد الوزير، على ما يلي:

- تقديم إعانة مالية لـ "الكشافة الاسلامية الجزائرية" بقيمة 15.000.000 دج.
- تقديم إعانة مالية لـ "الهلال الأحمر الجزائري"، بقيمة 10.000.000 دج، بالنّظر إلى أنها تحوز على مصادر أخرى للتمويل سواء من الميزانية العامة للدولة أو من ميزانية القطاعات الأخرى، لا سيما وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

مدير التنظيم والشؤون العامة، المكلف
بضمان تسيير وتنسيق شؤون المديرية العامة
للحريات العامة والشؤون القانونية

رقـــام كـــريم

الملحق رقم : 06

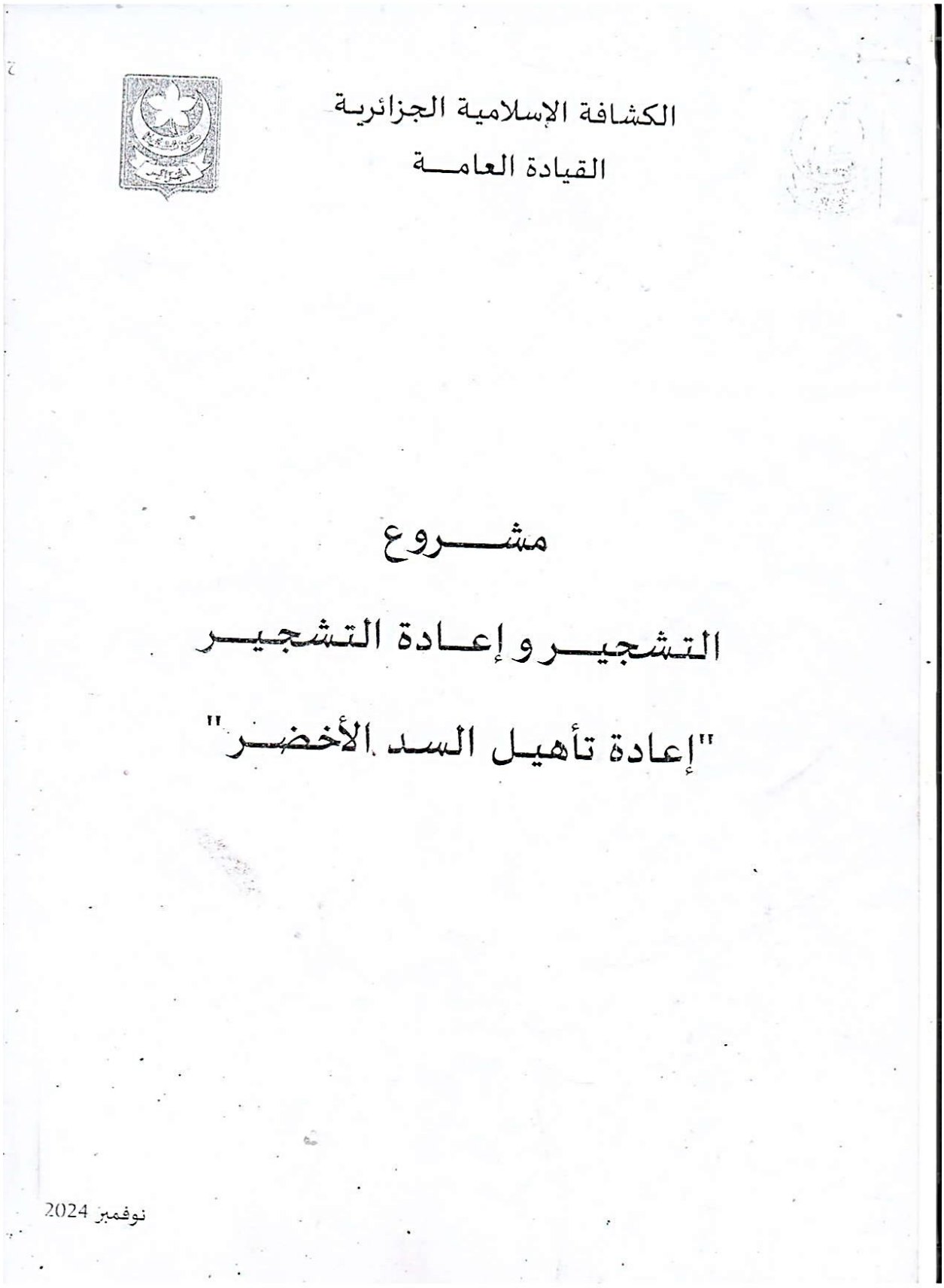

الكشافة الإسلامية الجزائرية

القيادة العامـــة

مشـــــروع

التشجيـــر و إعـــادة التشجيـــر

"إعادة تأهيـل السـد الأخضـــر"

نوفمبر 2024

عنوان المشروع : التشجير و إعادة التشجير (إعادة تأهيل السد الأخضر)
المبلغ المقترح للمشروع: 18.031.000دج
مدة المشروع: سنةكاملة
تاريخ انطلاق المشروع : ديسمبر 2024

تعريف صاحب المشروع

معلومات عن صاحب المشروع
اسم صاحب المشروع : القيادة العامة للكشافة الاسلامية الجزائرية
العنوان : 25 شارع زيغود يوسف الجزائر
الرمز البريدي: 16000
رقم الهاتف : 023.49.89.84
معلومات عن المسؤول عن المشروع
السيد : حمزاوي عبد الرحمان
المهمة : القائد العام للكشافة الاسلامية الجزائرية
رقم الهاتف : 0661.61.44.32
البريد الالكتروني:hamzaoui.abderrahmene@yahoo.fr

معلومات عن المكلف بتنفيذ المشروع

معلومات عن المكلف بتنفيذ المشروع
الاسم و اللقب: عبد الباقي غربي
رقم الهاتف: 0550.63.02.23
البريد الالكترونيAbdelbaki.anasse@gmail.com
ملخص المهام المكلف بها: ➢ المسؤول الوطني للعلاقات العامة والشراكات و المشاريع ➢ متابعة تنفيذ المشروع. ➢ إعداد تقارير دورية عن سير المشروع. ➢ متابعة الجدول الزمني لتنفيذ المشروع. ➢ تحديد المهام لأعضاء الفريق. ➢ مراقبة كل خطوة من مختلف العمليات،وضمان الانتهاء الناجح للمشروع.

موقع المشروع

مكان إقامة المشروع
كامل التراب الوطني (58 ولاية)
البيانات المصرفية(البنكية)
اسم البنك: البنك الوطني الجزائري وكالة زيغوت يوسف 620
عنوان البنك: 22 شارع زيغود يوسف
رقم الحساب البنكي: 00100620020065003716
صاحب الحساب: القيادة العامة للكشافة الإسلامية الجزائرية

تقديم المشروع

وصف تفصيلي للمشروع:

وصف المشروع	
نوع المشروع: - التشجير و إعادة التشجير (إعادةتأهيل السد الأخضر)	
المكان: - مساحات غابية مساحات غير غابية	
تحديد تاريخ انطلاق المشروع	
المدة المتوقعة للمشروع: سنة كاملة	
الانطلاق: ديسمبر 2024	الانتهاء : نوفمبر 2025

01 - تمهيد

الكشافة الاسلامية الجزائرية (SMA) هي جمعية تربوية تطوعية إنسانية وطنية مستقلة ذات منفعة عمومية تأسست في 05.06.1936. يفوق عدد أعضائها 250000 عضو (متطوعون وقادة وكشافة)، وتهدف إلى المساهمة في تنمية قدرات الأطفال والشباب روحياً وفكرياً وجسدياً واجتماعياً ليكونوا مواطنين مسؤولين في وطنهم ويكونوا صالحين لمجتمعهم. كما تهدف إلى المساهمة في تنمية المجتمع وخدمة الصالح العام في جميع الأحوال والظروف، وتعزيز التعاون مع الهيئات و الجمعيات الوطنية والدولية ذات المبادئ والأهداف المشتركة، والمساهمة في المجالات التربوية والمجتمعية. و تعتبر أكبر جمعية شبابية في الجزائر من حيث الانتشار و العضوية فهي متواجدة في 58 ولاية وتضم ما يقارب 2000 فوج كشفي تغطي أكثر من 80% من البلديات والقرى و المداشر الجزائرية.

مع العدد الكبير للمنخرطين الأعضاء في الكشافة الإسلامية الجزائرية، فإنها تستهدف المزيد بواسطة هذا المشروع الذي يسعى إلى تعزيز فهم وممارسة الديمقراطية التشاركية، من خلال مشاركة الأطفال والشباب من الجنسين، كما تهدف إلى ترسيخ قيم المواطنة و الحس الوطني و تشجيعهم للمساهمة بإيجابية في الحياة المدنية والاجتماعية لمواجهة التحديات خاصة البيئية منها.

02 - السياق:

و في سياق إعادة تأهيل السد الأخضرو تهيئة المساحات البيئية و الغابات في الجزائر، جاء مشروع الكشافة الإسلامية الجزائرية المعنون ب: **الحملة الوطنية للتشجير و إعادة التشجير**. ليساهم مع جهود السلطات العمومية في ضمن الخطة الوطنية للتشجير و إعادة التشجير، بهدف استصلاح الأراضي و مكافحة التصحر و حماية الموارد الطبيعية ،و تعزيزها في إطار التنمية المستدامة، و تدعيما للسد الأخضر و توسيعه.

و يندرج هذا المشروع أيضا في إطار الاستيراتيجية الوطنية الرامية إلى غرس الأشجار في الهضاب العليا و الجنوب والمناطق الشمالية، خاصة تلك التي تضررت من جراء الحرائق التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة و التي أتلفت الآلاف من الهكتارات من الغابات.

إن المتتبع للمشهد البيئي يلاحظ التغيّرات المناخية المتسارعة . مما يدعو إلى تكثيف البرامج المتعلقة بحماية الغابات و الحفاظ على الغطاء الايكولوجي لما للشجرة من دور بارز في عزل غاز ثاني أكسيد الكربون، للتخفيف من التغيّرات المناخية ويساهم في التنوع البيولوجي.

03 - المنهجية:

- إجراء مسح لتحديد المناطق التي أتلفتها حرائق الغابات وقطع الأشجار بها.
- ضبط المساحات المراد إعادة تشجيرها.
- غرس المناطق شديدة التأثر بشتلات الأشجار الناضجة. هذه الشتلات سوف يتم إدارتها حتى تصبح قابلة للتكيف مع البيئة.

04 - أغراض المشروع

- الحفاظ و الزيادة في كمية المساحات الغابية.
- جعل المناطق التي شملتها عماية التشجيرأكثر صداقة للبيئة.
- إنشاء غابات بديلة في المناطق التي تعرضت للتلف.
- تحسين النظام الايكولوجي.
- غرس أشجار قابلة للتكيف مع المتغيرات البيئية.
- نشر ثقافة الوعي بأهمية الحفاظ على الثروة الغابية.

05 – الهدف العام من المشروع:

- إعادة تأهيل السد الأخضر و تدعيمه و توسيعه

06 - أهمية المشروع

- تأهيل السد الأخضر و و تدعيمه و توسيعه.
- المساهمة في معالجة مشكل تغيير المناخ لتقليل الآثار السلبية له.
- زيادة عدد الأشجار في المناطق الحضرية كمكان للراحة لإنتاج بيئات مواتية.
- تحسين معرفة المجتمع ووعيه بقضايا الغابات و الغطاء الأخضر.
- الحفاظ على خصوبة التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي.

07 - المعنيون بالتنفيذ

- أفراد الكشافة الإسلامية الجزائرية
- الشباب
- عموم المجتمع

08 - خطة العمل والأنشطة

لتحقيق هدف هذا المشروع، سيتم تنفيذ أنشطة مختلفة تتمثل فيما يلي:

- تنظيم لقاءات تكوينية للشباب المعني بالتنفيذ
- حملات التوعية و التحسيس في المجتمع وتوعيته بضرورة المحافظة على الغابات.
- تنظيف وتحضير الأراضي في مختلف المناطق.
- إنشاء مخازن لحفظ الأدوات والمعدات على مستوى المناطق.
- اطلاق مشاريع انشاء فضاءات غابية في الولايات الجنوبية لتشجيع السياحة.
- تكثيف حملات التشجير و إعادة التشجير بغرس 150000 شجرةعلى مستوى الأحياء و المناطق الحضرية و الغابية
- إنشاء محطات التدخل على مستوى الغابات خلال حرائق الغابات.
- إنشاء منصة الكترونية رقمي للمساهمة في عملية التحسيس و التوعية.

09 - الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة

سيغطي مشروع غرس الأشجار جميع مناطق الوطن لمدة سنة، تتخلله بزراعة و إدارة شتلات الأشجار.

مختلف الأنشطة /شهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
تحديد المناطق و الاحتياجات												
متابعة المناطق												
ضبط برنامج الدورات التكوينية												
انطلاق عمليات التحسيس و التوعية												
تنظيم دورات تكوينية												
تنصيب الفريق الرئيسي												
تشكيل فرق فرعية بالولايات												
تصميم الوحدات التكوينية												
توفير المعدات و الوسائل												
انطلاق عمليات التشجير												
ضبط لقاءات بين جهة التنفيذ و جهة التمويل												
تنصيب أفواج عمل												
إنشاء محطة للتدخل أثناء الحرائق												

10 - التكاليف المالية للمشروع

العملية	العدد	التعيين	المبلغ المخصص	المجموع
تحديد المناطق و الاحتياجات	لجنة المعاينة عددها 04	النقل	120.000 دج	150.000 دج
		الإطعام	10.000 دج	
		المبيت	20.000 دج	
ضبط برنامج الدورات التكوينية	لجنة التكوين عددها 07	النقل	50.000 دج	81.000 دج
		الإطعام	6.000 دج	
		المبيت	25.000 دج	
انطلاق عملية التحسيس و التوعية	01	إنشاء منصة إلكترونية رقمية	150.000 دج	7.500.000 دج
	50000 مطوية	المطويات التحسيسية	1.250.000 دج	
	10000 ملصقة	الملصقات	700.000 دج	
	الدعائم الإعلامية الإلكترونية		400.000 دج	
	تشكيل مجموعات شبانية لتنفيذ المشروع 25000 فرد/50 ولاية	النقل	500.000 دج	
		الإطعام25000دج	4.500.000 دج	
تنظيم دورات تكوينية	تكوين 100 قائد كشفي حول مكافحة الحرائق و حماية الغابات و الإسعافات الأولية	الإطعام و المبيت	1.500.000 دج	1.500.000دج
توفير المعدات و الوسائل			1.000.000 دج	1.000.000دج
توفير الشجيرات			7.000.000 دج	7.000.000دج
توفير الشتلات			800.000 دج	800.000دج
المجموع الكلي			18.031.000 دج	18.031.000دج

الملحق رقم : 07

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

عقد برنامج

بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

و

الجمعية الوطنية المسمّاة: الكشافة الإسلامية الجزائرية

إن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ممثلة بمسؤول البرنامج الفرعي "الحركة الجمعوية والحياة السياسية"، السّيد جيلالي حمام من جهة؛

والجمعية الوطنية المسماة "**الكشافة الاسلامية الجزائرية**"، ممثلة برئيسها السيّد عبد الرحمان حمزاوي، من جهة ثانية؛

- بمقتضى القانون العضوي رقم 18- 15، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقانون المالية؛
- بمقتضى أحكام المادة 35 من القانون رقم 12- 06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 والمتعلق بالجمعيات؛
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01- 351، المؤرخ في 10 نوفمبر 2001، المتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم 99- 11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000؛
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20- 404، المؤرخ في 29 ديسمبر 2020، الذي يحدد كيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية؛
- بمقتضى القرار المؤرخ في 28 اكتوبر 2024، المتضمن انشاء لجنة لتقييم المشاريع والبرامج ومنح الاعانات المالية للجمعيات؛
- بمقتضى المقرر رقم 8682، المؤرخ في 14 أوت 2024، المتضمّن تكليف السّيد جيلالي حمام، بضمان تسيير وتنسيق شؤون مديرية الحياة الجمعوية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- وطبقا لوصل استلام التبليغ بتغيير الهيئة التنفيذية رقم 112، المؤرخ في 23 نوفمبر 2023.

- واعتبارا للملف المقدم من طرف "الكشافة الإسلامية الجزائرية" والمتضمن البطاقة التقنية للمشروع المزمع انجازه والمتمثل في التشجير وإعادة الشجير (إعادة تأهيل السّد الأخضر).
- وبناء على محضر اجتماع لجنة تقييم المشاريع والبرامج ومنح الاعانات المالية للجمعيات، بتاريخ 14 نوفمبر 2024؛

اتفق الطرفان، على ما يأتي:

المادة الأولى: تمنح من محفظة البرامج لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إعانة مالية من "برنامج حركة الاشخاص والممتلكات"، البرنامج الفرعي "الحركة الجمعوية والحياة السياسية"، الباب 4 المعنون "نفقات التحويل"، للجمعية الوطنية المسماة "**الكشافة الاسلامية الجزائرية**" ، المسجلة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتاريخ 07 نوفمبر 1989 ، تحت رقم 76، والكائن مقرها 25، شارع زيغود يوسف، الجزائر، مبلغ قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري (**15.000.000,00 دج**) ، بعنوان السنة المالية 2024.

المادة 2: تلتزم الجمعية مقابل الدعم المالي، موضوع عقد البرنامج، في إطار تشجيع الحركة الجمعوية بـــ:

- التشجير وإعادة التشجير (إعادة تأهيل السّد الأخضر)، وفق البطاقة التقنية المقدمة.

المادة 3: تلتزم الجمعية مقابل منح مبلغ الإعانة المذكور أعلاه بـ:

- عدم استعمال الإعانة المالية إلا للغرض المخصص لها ضمن هذا العقد؛
- تقديم حصيلة إنجاز العملية المحددة أعلاه، ضمن تقرير مالي مفصل عن استعمال الإعانة الممنوحة عند الانتهاء من العملية، طبقا للإجراءات القانونية والتنظيمية سارية المفعول، في آجال لا تتعدى أجل ثلاثة (03) أشهر ويكون مرفوقا بالوثائق التبريرية، على أن يكون هذا التقرير منفصلا عن التقرير السّنوي.

المادة 4: تلتزم الجمعية بإنجاز البرنامج المحدد في المادة 3 أعلاه، في أجل لا يتعدى نهاية شهر نوفمبر 2025، كأقصى تقدير، ولا يمكن تمديد هذا أجل إلا في حالة ظروف قاهرة، على أن لا تتعدى آجال التمديد المحددة ضمن البطاقة الفنية الملحقة بهذا العقد، ثلاثة (3) أشهر.

المادة 5: ما لم يرخص بذلك من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فإن كل استعمال للإعانة المالية لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في المادة 2 من عقد البرنامج، يعتبر مخالفة تتحملها الجمعية طبقا لأحكام المادة 37 من القانون رقم 12- 06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 والمتعلق بالجمعيات.

المادة 6: يتم دفع مبلغ الإعانة المالية طبقا للقواعد والإجراءات المعمول بها في هذا المجال، إلى الحساب البنكي رقم 00100620020065003716 المفتوح باسم الجمعية المعنية لدى البنك الوطني الجزائري.

المادة 7: يتكفل أمين خزينة الجمعية بالمصاريف المتصلة بالعمليات المصادق عليها بين الطرفين ضمن هذا العقد.

المادة 8: يخول للمصالح المختصة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تفتيش مدى تطبيق أحكام هذا العقد، ومراقبة جميع العمليات المالية المتصلة به.

المادة 9: تحتفظ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بحق استرجاع المبلغ المتبقي أو الإجمالي للإعانة الممنوحة في حالة التنفيذ الجزئي أو عدم تنفيذ العمليات المتفق عليها في المادة 2، طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بهما.

المادة 10: يسري مفعول هذا العقد ابتداء من تاريخ تحويل الاعانة الى حساب الجمعية.

الهيئة المانحة 05 الجمعية المستفيدة

المكلف بضمان تسيير وتنسيق شؤون
مديرية الحريات العمومية
جيلالي سلام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

المديرية العامة للمالية والوسائل

مديرية المالية والمحاسبة

المديرية الفرعية للمحاسبة

رقم ..... /م.ع.م.و/م..م..م/م..ف..م/2024 الجزائر في

مـــــقـــــرر

إن مسؤول الوظيفة المالية ، و مسؤول النشاط ،

- بمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل و المتمم.
- بمقتضى القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018
- بمقتضى القانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023 المتضمن قانون المالية لسنة 2024.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 24-08 المؤرخ في06 جانفي 2024، المتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة ، بموجب قانون المالية لسنة 2024،الموضوعة تحت تصرف وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية .
- بمقتضى القرار رقم 15 المؤرخ في 13 فيفري 2023،المتعلق بتعيين مسؤولي الوظيفة المالية و مسؤولي البرامج.
- بمقتضى المقرر رقم 0765 المؤرخ في 08 مارس 2023، المتضمن تعيين مسؤولي الانشطة .
- بناء على تأشيرة المراقب الميزانياتي رقم 01 المؤرخة في 23 جانفي 2024 لوثيقة المتابعة الاولية للاعتمادات، مناصب الشغل المالية لسنة 2024.
- باقتراح من السيد مسؤول الوظيفة المالية.
- بمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات لاسيما المادة 34 ، الفقرة 1.
- بمقتضى القرار المؤرخ في 28 أكتوبر 2024، المتضمن انشاء لجنة لتقييم المشاريع و البرامج و منح الاعانات المالية للجمعيات.
- بمقتضى وصل استلام رقم 23/112 المؤرخ في 23 نوفمبر 2023 المتضمن طلب تغيير الهيئة التنفيذية للجمعية الوطنية المسماة : "الكشافة الاسلامية الجزائرية".
- بناء على محضر اجتماع تقييم المشاريع و البرامج و منح الاعانات المالية للجمعيات بتاريخ 14 نوفمبر 2024.

./.

المراقب الميزانياتي
بن يوسف

الرقابة الميزانياتية
- التأشيرة -
الرقم :
التاريخ :

-02-

المراقب المالي لزانياتي
بن يوسف قاوري

يـــقـــــرر

المادة الأولى: يحول من البرنامج رقم 014 المعنون "حركة الأشخاص و الممتلكات "/البرنامج الفرعي رقم 01 المعنون"الحركة الجمعوية و الحياة السياسية "/ النشاط المركزي رقم 1001 المعنون"الحركة الجمعوية و الحياة السياسية "مبلغ (15.000.000.00دج) خمسة عشر مليون دينار جزائـري كرخصة التزام واعتماد دفع الى الحساب رقم 00100620020065003716 المفتوح لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "الكشافة الاسلامية الجزائرية".

المادة الثانية : يكلف كل من مسؤول الوظيفة المالية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و مسؤول النشاط المعني و المراقب المزانياتي لدى وزارة وأميـن الخـزينة المـركزية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المقرر.

مسؤول النشاط

المكلف بضمان تسيير وتنسيق شؤون
مديرية الحياة الجمعوية
جيلالي حمام

مسؤول الوظيفة المالية

عن/ وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
وبتفويض منه المدير العام للمالية والوسائل
عبد الخالق شرفة

المقابلات :

مقابلة مع السيدة : " ر ، ع " مديرة فرعية مكلفة بالسد الأخضر بالمديرية العامة للغابات يوم 2025/05/14 على الساعة 13:30 .

1. ما هو السد الأخضر ؟

مشروع السد الأخضر مشروع جزائري ذو صيت عالمي جاءت فكرته قبل 1970 لكن الانطلاق الفعلي كان سنة 1970 بولاية بجاية منطقة " مجبرة " ، هو عبارة عن عملية غراسة أشجار غابية للتصدي للتصحر ومحاربته الذي عُرف آنذاك بزحف الرمال نحو الشمال وعليه لجأت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اتخاذ العديد من المشاريع لمحاربة التصحر من أهمها السد الأخضر وهذا جاء كنتيجة حتمية للظروف السائدة في تلك الفترة من تدهور الغطاء النباتي نتيجة قيام المُستعمر الفرنسي بحرق العديد من الغابات كانت أكثر من 5 مليون هكتار أصبحت 3.5 مليون هكتار .

كما يمكن القول أن تطبيق هذا المشروع جاء تزامنا مع تبني العديد من الدول هذا المشروع وذلك نتيجة لارتفاع نسبة التصحر وتدهور الغطاء النباتي في الدول من بينها : الصين و مجموعة من الدول الإفريقية التي اتخذت مشروع الجدار الأخضر أولوية فيها .

2. ما الأسباب التي جعلت مشروع السد الأخضر لم يحقق نتائج كافية في تلك الفترة ؟

لا يمكن القول بأن مشروع السد الأخضر في الجزائر قد فشل وذلك لكونه قد حقق نتائج ايجابية بنسبة معتبرة ، ولكن هناك مجموعة من العوامل التي أعتبرت بمثابة نقاط ضعف أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة والتي أخذناها بعين الاعتبار كدروس في إعادة تأهيل هذا المشروع ومن بين هذه الأسباب :

- من أهم الأسباب أو السبب الاول هو عدم إدماج السكان المحليين في هذا المشروع أي قمنا بالغراسة دون حملات التوعية والتحسيس بأهمية وأهداف المشروع التي يسعى إليها من حماية للبيئة ورفع للمستوى المعيشي
- استعمال صنف واحد من الأشجار في عملية الغرس وهو " الصنوبر الحلبي " أي غياب التنوع والذي كان له اثر سلبي في عملية التشجير .
- عدم احترام طبيعة وخصوصية الأراضي والأقاليم حيث قمنا بغراسة نصف الصنف في عدة أنواع من الأقاليم .
- المناخ والجفاف والظروف المناخية بشكل عام عامل أساسي أيضا في عدم تحقيق هذا المشروع لنتائج كافية .

3. هل يمكن اعتبار حصر العملية على المؤسسة العسكرية والجيش سبب في عدم إنجاح السد الأخضر ؟ هل يمكن تفسير هذا انطلاقا من توجه الدولة الاشتراكية آنذاك ؟

صحيح انجاز العملية كانت بأيادي مجندي الجيش الوطني الشعبي الذين كانوا يفتقرون إلى عملية الغراسة حتى انه كان البعض منهم كانوا يوضعوا الكيس مع الشجيرة أي يخطئون في عملية الغراسة . كما يمكن القول ان غياب عنصر التكوين لدى القائمين بالغرس والمتابعة من بين الأسباب التي آلت دون تحقيق الأهداف المرجوة .

نعم نفسره بتوجه الدولة التي كان تعطي الأولوية للمؤسسة العسكرية في صنع و تجسيد المشاريع التنموية والذي تم أخذه بعين الاعتبار في إعادة تأهيل المشروع الذي ركز كثيرا على دور المشاركة المجتمعية والمجتمع المدني في إنجاح المشروع .

4. لماذا لجا المشرع الجزائري إلى إعادة تأهيل السد الأخضر ؟ او ما هي الأسباب التي أدت إلى إعادة التأهيل ؟

ساهمت مجموعة من السياقات دولية ووطنية في إعادة التفكير إعادة تهيئة السد الأخضر فالجزائر كباقي الدول تعاني من التغير المناخي و ارتفاع نسبة التصحر التي ترتفع كل سنة ، وعليه أمضت الدولة الجزائرية العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة و التنمية المستدامة بشكل عام والتي كان لها دور كبير من بينها : اتفاقية مكافحة التصحر 1994 ، اتفاقية باريس 2015 .. وغيرها حيث تتصف هذه الاتفاقيات بطابع الإلزام القانوني على الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات لحماية البيئة ، وبما أن الجزائر من الدول الموقعة و المتضررة من نسبة التصحر والتغير المناخي جاء مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر كبرنامج وطني مجسد على أرض الواقع .

أما في الإطار الوطني جاء هذا المشروع كضرورة وحتمية خاصة ان تلك المناطق المعنية بالسد الأخضر في الجزائر تشهد ارتفاع كبير لنسبة التصحر وتلف كبير في الغطاء النباتي خاصة بعد المرحلة الأخيرة التي عاشتها الجزائر من حرائق سنة 2021 والتي كان لها أثار سلبية كبيرة حيث تعد الحرائق العامل الاول في تدهور الغطاء النباتي ، ما يستوجب ضرورة وضع إجراءات لمحاربة التصحر وحماية البيئة لان معظم الولايات المعنية بالسد الأخضر تمثل نسبة 80 بالمئة سهوب ومناطق رعوية تأتينا منها نسبة كبيرة من اللحوم الحمراء من ماشية وأغنام ... يجب توفير المناخ الملائم لها .

5. ما هي الأهداف الرامية من وراء إعادة تهيئة السد الأخضر ؟ او ما هو الجديد في هذا المشروع ؟

هذا المشروع الجديد إعادة بعث السد الأخضر يستند إلى دراسة علمية قام بها المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية في الجزائر سنة 2016 تنقسم إلى أربعة أجزاء تشمل دراسة حالة شاملة لمجموعة من العوامل من طبيعة الأراضي ، الثروات الغابية والحيوانية ، نسبة الجفاف .... وغيرها وكانت من مخرجات هذه الدراسة إدراج خطة عمل مقترحة من هذا المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية تشترك فيها 03 هيئات تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وتتمثل في :

- محافظة الغابات مع المديرية العامة للغابات .
- مديرية المصالح الفلاحية .
- المحافظة السامية لتطوير السهوب .

كل هيئة تسير هذا البرنامج حسب اختصاصاتها وخصوصية المنطقة التي تتماشى معهاحيث قسمت المناطق حسب هذا البرنامج إلى 03 أنواع : أراضي غابية ، أراضي فلاحية ، سهوب ومراعي .

والأهم من هذا هو عملية التشجير و الغراسات بأنواعها التي تختلف باختلاف خصوصية المنطقة أي إذا كانت المنطقة غابية فتكون الغراسات بأشجار غابية وإذا كانت فلاحية فتكون الغراسات بأشجار مثمرة وإذا كانت رعوية تكون أنواع الغراسات رعوية لصالح الموالين لتلك المنطقة . كما من بين الأهداف هو غرس أشجار مقاومة للجفاف من أجل محاربة الجفاف في تلك المنطقة بالإضافة إلى ان هذا المشروع يهدف إلى خلق قيمة اقتصادية في مناطق السد الأخضر أي من خلال هذا التنويع في عمليات الغراسة والتي تعود

بالفائدة على السكان المحليين وكذلك بما يخلق مناصب شغل في تلك المناطق وبالتالي هنا نحقق تنمية محلية مستدامة بأبعادها الثلاثة .

6. كيف تم اختيار المواقع التي تمت فيها عمليات إعادة التأهيل مشروع السد الأخضر ؟

تم تحديد المواقع من قبل خطة العمل التي وضعها المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية سنة 2016والذي اتبع نفس الخطوط التي وضعتها وزارة الدفاع الوطني سابقا فمازلنا نملك بطاقات لمناطق السد الأخضر التي وضعتها وزارة الدفاع الوطني سابقا وهو عبارة عن عمل علمي منظم . كما أن الدراسة التي وضعت سنة 2016 أخذت بعين الاعتبار تلك النقاط بالإضافة إلى نسبة التصحر وتدهور الغطاء النباتي لتلك المناطق حسب الأولوية وحسب الخصوصية .

7. من هي الفواعل الجديدة المساهمة في إعادة تهيئة السد الأخضر ؟

انتقلنا من فاعل واحد المتمثل في " وزارة الدفاع الوطني " إلى مجموعة من الفواعل المساهمة فيه إلا أنه مشروع وطني مسير من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبر المديرية العامة للغابات كما تشترك فيه مجموعة من الفواعل الأخرى التي لها دور موازي ومهم لان إنجاح أي مشروع يتطلب مشاركة عدة قطاعات لذلك قمنا بوضع هذا المشروع عن طريق :

- إنشاء الهيئة الوطنية التنسيقية لمكافحة التصحر والسد الأخضر فيها العديد من ممثلي القطاعات الوزارية المعنية بإعادة بعث السد الأخضر المتمثلة في : { وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / التربية الوطنية / وزارة البيئة / وزارة الدفاع / وزارة الداخلية / وزارة المياه ....} وكذلك ممثلي عن هيئات المجتمع المدني وخاصة الناشطة في مجال البيئة وهو عامل جدا حيث تلعب المشاركة المجتمعية دور كبير في إعادة بعث السد الأخضر .

كما يمكن القول بأن هذه الهيئة مدعمة بهيئة علمية علما منا بان البحث العلمي هو الذي يساهم في إنجاح هذا المشروع من خلال المسح الشامل والتقييم والتقويم والتوجيه خاصة في المجال الزراعي من أصناف وطرق الغراسة وأنواع السقي و المياه وعليه لا يمكن لوزارة الفلاحة عبر مديرية الغابات ان تتولى هذا المشروع لوحدها بل تستوجب تضافر جهود مجموعة من القطاعات الوزارية لكي يساهم في إنجاح المشروع وتحقيق تنمية مستدامة بكل الأبعاد .

8. هل تتبع عملية الغرس عملية المتابعة والتقييم ؟

برنامج السد الأخضر هو برنامج يمتد إلى سنة 2030 لكن تسييره يقوم على اشطر شطر 2024 ، شطر 2025 ...وصولا إلى 2030 لكن عملية التقييم والمتابعة لسير المشروع تضطلع بها المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية وتقديم تقارير دورية سنوية فصلية شهرية عن المشروع تقدم نقاط ايجابية نعممها أو سلبية لتصحيحها ، بالإضافة إلى مهام اخرى من بينها رقمنة المشروع أي رقمنة كل العمليات المتعلقة بالمشروع من : عمليات التشجير ، توزيع المياه أي كل الآثار المنجزة ستكون قابلة للتحيين عبر منصة رقمية خاصة بمشروع السد الأخضر .

9. ما الذي يعرقل مسار نجاح المشروع ؟

من بين أكبر العراقيل التي تواجهنا هي الجفاف خاصة في السنوات الأخيرة في الجزائر نتيجة تغير المناخ والاحتباس الحراري حيث تلعب الأمطار دور كبير في إنجاح المشروع وفي جعل النباتات والغابات مقاومة للجفاف . وكذلك بعض العراقيل الأخرى من بينها نقص المشاركة المحلية الفاعلة حيث تلعب المشاركة رهان حقيقي في إنجاح المشروع .

10. يأتي إعادة تأهيل السد الأخضر من بين التزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون والذي ركز على المشاركة المجتمعية فهل يعتبر المجتمع المدني والجمعيات فاعل أساسي في نجاح المشروع ؟

مشروع السد الأخضر كان موضوع نقاش العديد من اجتماعات الحكومة الجزائرية لأهميته يعني ان دل على شيء فإنما يدل على أهمية مشروع السد الأخضر عند رئيس الجمهورية ووزير الفلاحة ، حيث أن العديد من مخرجات اجتماعات الحكومة قدمت توصيات تؤكد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني من خلال إشراكه في صنع وطرح خطة العمل والتي تعود بالفائدة عليه بالدرجة الأولى من خلال تنمية محيطه ، وكذلك مشاركته في الانجاز وتجسيد المشروع على أرض الواقع .

كما ان المشروع يهدف أيضا إلى توظيف شركات الانجاز المحلية بدءا من فئة الشباب المقاولاتية أي توظيف الشركات الناشئة المحلية ان وجدت كما قمنا بوضع حملات تحسيسية تدعو إلى الدعوة لفتح شركات ناشئة في المجال البيئي كالنباتات و الزراعة المستديمة وغيرها ، حتى الشركات الناشئة ندعوها إلى توفير اليد العاملة المحلية في الغراسة .

أيضا اتبعنا طريقة اخرى لإدماج السكان المحليين من خلال غرس الأشجار المثمرة تكون لصالح الفلاحين المحليين او أيضا من لا يملك الأراضي في المناطق المعنية بالسد الأخضر سنعمل على توفير أراضي لهم تكون لصالحهم يستفيد منها المواطنون .

11. هل يمكن القول بان مشروع السد الأخضر مشروع بيئي يحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ؟

نعم صحيح حيث أنه بمجرد ان الدولة اتخذت قرار ضخ ميزانية على مدى 07 سنوات على المدى الطويل والقصير والذي سيسمح في تفعيل التنمية المحلية والتي سيستفاد منها للسكان المحليين في مناطق السد الأخضر . كما هذا المشروع لا يقتصر فقط على تحقيق البعد البيئي المتمثل في حماية البيئة فقط بل يتعداه إلى البعد الاقتصادي من خلال التنويع في عمليات التشجير باعتماد أنواع غراسات ذات قيمة اقتصادية ما سيعود بالفائدة الاقتصادية على تلك المناطق من جهة ، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل من جهة اخرى ، وكذلك محاربة التصحر وحماية البيئة والذي يعتبر الهدف الأساسي للمشروع .

12. هل تعتبر الكشافة الإسلامية شريك حقيقي في تجسيد المشروع ؟

نحتاج في هذا المشروع إلى شريك حقيقي في التوعية والتحسيس بمدى أهمية المشروع لأننا قمنا بستة 06 ورشات جهوية تحسيسية خاصة وان السكان المحليين كانوا دائما يقارنون المشروع بمشروع السد الأخضر القديم لسنة 1970 الذي غرس فقط" الصنوبر البحري "ولم يحقق نتائج كافية حيث سادت النظرة التشاؤمية على المشروع التي لاحظناها في بداية المشروع من السكان المحليين ، ولكن بعد الورشات التحسيسية حول أهداف واليات المشروع الجديدة التي قمنا بها لاحظنا فرق ونتيجة ايجابية .

كما جرى مؤخرا تواصلنا مع الجمعية الوطنية للكشافة الإسلامية باعتبارها جمعية ذات طابع المنفعة العمومية بمرسوم رئاسي واتفاقنا على عمل برنامج موازي لبرنامج المديرية العامة للغابات في مجال التوعية والتحسيس وهذا يعبر عن مدى التزام هذه الجمعية في السعي لتحقيق تعاون وتنسيق فعلي .

كثير من الناس لا يعلمون أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية قد تطوعت في السد الأخضر القديم سنة 1970 أي لها الأسبقية على الجمعيات الوطنية الأخرى الفاعلة في مجال التنمية المستدامة .

13.كيف يمكن لجمعية الكشافة الإسلامية ان تدعم مديرية الغابات في هذا المشروع ؟

أولا عمل الجمعية سيكون بالتنسيق مع المديرية لان الغراسة والتشجير يجب أن تخضع لتكوين القائمين بالغراسة ، موعد الغراسة ، مكان الغراسة ...وغيرها من اختصاصات المديرية العامة للغابات حيث تكون المديرية بمثابة الموجه للجمعية وتكون الجمعية داعم من خلال التوعية والتحسيس بأهمية المشروع وكذلك استقطاب فئة كبيرة من المواطنين للمشاركة في عملية الغراسة او في التنمية المحلية المستدامة .

14.هل تعتبر التوعية المجتمعية للجمعيات دور كبير في نجاح المشروع ؟

نعم طبعا يعد عامل التوعية عنصر هام جدا قد ذكرناه سابقا وهو نقطة استدركناها من أخطاء السد الأخضر القديم خاصة أن جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية تحمل طابعا وطنيا وفئة كبير من الشباب فمن خلال مشاركتها في هذا المشروع سنستقطب اكبر عدد من المساهمين في المشروع ، بالإضافة إلى العنصر المهم جدا المتمثل في توعية الأفراد وخاصة الفتية والشباب المنخرطين في الجمعية بمدى خطورة زحف الرمال نحو الأراضي الزراعية وأهمية الحفاظ على الغطاء النباتي وكذلك بمدى أهمية المشروع بأبعاده المختلفة البيئية والاقتصادية والثقافية .

بالإضافة إلى رغبتنا في إقامة حملات توعية مع الجمعيات من بينها الكشافة الإسلامية الجزائرية أين ستعمل معنا على التحسيس والتوعية في المناطق المعنية بالسد الأخضر خاصة لفئة الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية أين ركز رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على دعوة حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة من الاستثمار في المجال البيئي كالزراعة الحديثة ، تقنيات الري ... وغيرها .

15.كيف يتم متابعة تقدم المشروع بالشراكة مع الجمعية ؟

خطة عمل جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية هي خطة موازية لخطة عمل المديرية العامة للغابات أين ستعمل بالتنسيق معنا على كل المستويات وعليه كل مرحلة تقوم بها الكشافة الإسلامية ستكون مدعمة من طرف المديرية العامة للغابات وعليه سيكون العمل مكمل لبعضه البعض .

16.هل هناك جمعيات اخرى على غرار الكشافة الإسلامية الجزائرية التي تعمل بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات ؟

نحن وضعنا هيئة تنسيقية مختصة بتحقيق الانسجام بين الفواعل المختصة بالسد الأخضر فيها ثلاثة منظمات وطنية من بينها جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية التي اخترناها نحن لمجموعة من الأسباب من بينها أنها شاركت وتطوعت في السد الأخضر القديم بالإضافة إلى كونها جمعية وطنية تنشط كثيرا في المجال البيئي وفي مجال التنمية المستدامة خاصة نظرا إلى أهدافها وبرامجها التكوينية ، وكذلك منحنا مجال مفتوح للجان الولائية في وضع ودمج الجمعيات التي يجدونها فعالة في مجال التنمية .

17. هل تعدد الفواعل المساهمة في إعادة تأهيل السد الأخضر أمر ايجابي أم انه سلبي ؟ وهل يعتبر عامل التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية بالسد الأخضر رهان حقيقي لنجاح المشروع ؟

على المستوى الوطني والمحلي نجد العديد من المشاريع التجريبية لقطاعات وزارية كوزارة التعليم العالي ووزارة الري من بينها تقنيات الري الحديثة ، زراعة أصناف جديدة أي نلمس تداخل دور القطاعات والانسجام بينها . ونحن كممثلين عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عن طريق المديرية العامة للغابات لا يمكننا التفرد به لوحدنا لأنه ليس مشروع وزارة الفلاحة فقط بل هو مشروع دولة مشروع كبير جدا يحمل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما ان مساحته تفوق 4.7 مليون هكتار وهو عدد كبير جدا يستوجب تجسيده على أرض الواقع مشاركة العديد من الفواعل بفعالية خاصة قطاع الري والمياه ، البيئة ، التعليم العالي والبحث العلمي ، الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والتي كان لهذه الأخيرة دور كبير من خلال دعم الولاة لمشروع السد الأخضر وتسهيل الإجراءات وكذلك التقييم والمتابعة وتقديم تقارير شهرية لوزير الفلاحة والتنمية الريفية عن مدى تقدم المشروع أي تقييم المشروع قبل و أثناء وبعد .

مقابلة مع السيد " أ ، ب " المنسق الوطني لمشروع التشجير وإعادة التشجير للكشافة الإسلامية الجزائرية يوم 07 ماي على الساعة 11:30 بمقر الجمعية بالجزائر العاصمة .

القائد " إسماعيل بوزيدي " المنسق الوطني لمشروع التشجير وإعادة التشجير لإعادة تأهيل السد الأخضر بالجزائر ، هذا المشروع في اطار الشراكة مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أين أطلقناه على المستوى الوطني والولايات المعنية بالسد الأخضر وانأ مشرف على التفاصيل التنفيذية ومتابعة المشروع .

1. ما هو السياق الذي أدى إلى اختيار مشروع التشجير وإعادة التشجير " إعادة تأهيل السد الأخضر " مشروعًا للجمعية ؟

الكشافة الإسلامية الجزائرية منظمة ذات طابع المنفعة العمومية ومنظمة شبانية لها انتشار واسع على المستوى الوطني ، عندما نتكلم عن الكشافة نتكلم عن 250 ألف منتسب كلهم شباب وفتية والعمل التطوعي هو من بين رموز الكشافة وعملها وأهدافها التربوية والبيئية فمن الطبيعي مشروع مثل هذا مشروع حيوي تكون الكشافة حاضرة وفعالة فيه .

وفي حقيقة الأمر كان اختيار المشروع مزدوج بين كل من رغبة الجمعية في تبني مقاربة جديدة تنموية من خلال مشروع التشجير وإعادة التشجير الذي قمنا بتبنيه ، وبين المديرية العامة للغابات التي لطالما كنا نعمل بالتنسيق معها في مشاريعنا التنموية .

2. ما هي الإستراتيجية التي وضعتها الجمعية ضمن هذا المشروع ؟

فيه اتفاقية أمضيت مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في اطار المشروع الوطني إعادة تأهيل السد الأخضر ، أين كان محدد ببنود وتفاصيل ومحطات وخطوات اشتغلنا عليها مع المديرية العامة للغابات والمديرية العامة للحماية المدنية في اطار جدول مركز برزنامة مضغوطة فيها خطوات إعلامية وخطوات تكوينية للفرق المؤطرة للمشروع وفيها أيضا فرق الصيانة التي ستشتغل على صيانة الأشجار وفيها كمحطة أخيرة هي حملات التشجير على مستوى الولايات المعنية بالسد الأخضر ، هذا كدور إعلامي وتوعوي وتكويني تقوم به الكشافة لأننا عندما نقول السد الأخضر وإعادة تأهيل السد الأخضر هو مشروع دولة مشروع ضخم نحن بصفتنا أعضاء الكشافة لدينا دور ومجال معين سنشتغل عليه في اطار دعم هذا المشروع المتمثل في أهمية وجود المجتمع المدني والشباب وإدماج العائلات والمواطن في هذا المشروع فدورنا سيكون توعوي تكويني وعمليات نموذجية في هذا المشروع على مستوى الولايات المعنية بالسد الأخضر .

3. ما هي الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى الجمعية لتحقيقها من خلال مشاركتها في هذا المشروع؟

عندما نقول الكشاف نقول صديق الطبيعة لأنه متجسد في طبيعة الجمعية ومناهجها التربوية والتكوينية حيث انه من الطبيعي ان الكشاف له علاقة بالبيئة ، النبتة ، النظافة أي بكل ما له علاقة بوجود الإنسان على وجه الأرض فهو صديق البيئة والطبيعة ، وهذا المشروع يأتي في اطار تكوين الكشاف وتربيته على أهمية الحفاظ على البيئة وتوعية المجتمع كذلك فهذه العمليات الميدانية هذه سترسخ في أذهان الفتية والشباب هذه المعالم .

4. ما هي مصادر تمويل هذا المشروع ؟

تحصلت الجمعية على التمويل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وفق اتفاقية بموجب عقد برنامج أين تم التمويل بمبلغ مقسم بحسب احتياجات المشروع الأساسية.

5. موقع المشروع يتضمن 13 ولاية فقط آم كامل التراب الوطني ؟

يضم المشروع 13 ولاية المعنية المحددة فقط بالسد الأخضر وليس كامل التراب الوطني حتى انه في الولايات المعنية ليس خط الولاية كاملا معني بالسد الأخضر بل بلديات معينة على مستوى الولايات هي المعنية فقط وهذا الموضوع حدد على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وكذلك المديرية العامة للغابات والتي سنعمل معها في هذا السياق .

6. من هم المعنيون بالغرس او الفئة المعنية بالتنفيذ ؟

أبناء الكشافة الإسلامية الجزائرية من فتية ، شباب ، قادة ،إطارات ، جوالة وكذلك نسعى من خلال عملية التوعية إلى استقطاب اكبر عدد من المشاركين .

7. هل يخضع المعنيون بالتنفيذ لتكوين قبل عملية الغرس؟

المشروع فيه مجموعة خطوات المتمثلة في :

- الخطوات الأولى تمثلت في تنظيم الرزنامة والاجتماعات مع الشركاء وتوضيح الرؤية وتوحيد المفاهيم.
- الخطوة الثانية تمثلت في تنصيب اللجان الولائية لكل ولاية حيث نصب في كل ولاية لجنة وفريق ولائي من 25 إلى 30 قائد وقائدة على رأسهم منسق ولائي من اجل ضمان التسيير الحسن للمشروع .
- الخطوة الثالثة هي ان هذه الفرق تخضع لدورات تكوينية لفترة زمنية محددة بخمسة عشرة يوم من اجل تأهيلهم لتنفيذ المشروع بفعالية يشرف عليها المديرية العامة للغابات و المديرية العامة للحماية المدنية ، بالإضافة إلى القيادة العامة للكشافة الإسلامية الجزائرية .

كل هذه الخطوات استكملتها الجمعية وستأتي خطوات أخرى في هذه الفترة والمتمثلة في نزول الفرق التكوينية إلى الميدان بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات وممارسة أعمال الصيانة والرعاية للأشجار ما تم غرسه من أجل كسب الخبرة الكافية في المشروع .

أما في هذه المرحلة المتمثلة في فترة الصيف لن نقوم بحملات تشجير وحملات غرس نتيجة لعدة أسباب مناخية سوف نشتغل على الجانب الإعلامي والتوعوي وتوثيق ما قمنا به إلى شهر سبتمبر أين سنقوم بحملات وطنية للغرس على مستوى كل ولايات السد الأخضر في نفس اليوم .

8. لماذا تم تغيير موعد الحملة الوطنية للتشجير ؟

نعم فعلا تم تغيير رزنامة البرنامج المحددة بعشرة أشهر وذلك طلبا ورغبة من المديرية العامة للغابات أين ألغت عملية التشجير التي وضعناها بشهر فيفري ومارس نظرا إلى العوامل المناخية الغير مناسبة أين تعذر علينا استكمال المشروع وعليه مثلت لنا فرصة جيدة من اجل التكوين الجيد للإطارات الكشفية المعنية بالتنفيذ ، بالإضافة إلى أننا نسعى إلى استقطاب اكبر عدد من المنخرطين عبر حملات التوعية التي نقوم بها .

9. هل تلي مرحلة الغرس مرحلة المتابعة و التقييم ؟

حددت مدة المشروع بعشرة أشهر من فيفري 2025 إلى نهاية نوفمبر 2025 أين ستنتهي مدة المشروع المتفق عليه مع وزارة الداخلية وممكن أن نقوم باتفاقيات اخرى في المستقبل يمكن تكون اكبر وأوسع .

وعندما قلت تنتهي مدة المشروع لا يعني أننا لن نقوم بمتابعة المشروع بل إننا نعمل بالتوازي مع الشركاء التقنيين كل من المديرية العامة للغابات والمديرية العامة للحماية المدنية أين سيكون عملنا منسجم ومكمل لبعضه البعض .

10. هل تعتبر الكشافة شريك لمديرية الغابات في هذا المشروع ؟ هل هناك شراكات مع مؤسسات اخرى وكيف يتم التنسيق بينهما ؟

أكيد الكشافة الجزائرية هي شريك دائم للمديرية العامة للغابات لان الكشاف صديق الطبيعة كما ان الجمعية هي شريكة لكثير من القطاعات الحيوية مثل : الشباب والرياضة ، التعليم ، الفلاحة ، البيئة ، الثقافة ... وغيرها وكل ما يتعلق بالشباب والفتية والعمل الحيوي الوطني .

11. هل هناك تجارب ناجحة يمكنكم مشاركتها تتعلق بمشاريع مشابهة للسد الأخضر قامت بها الجمعية في الماضي ؟

من بين التجارب الجديدة للكشافة ضمن هذا المشروع هو إنشاء مشاتل على مستوى محطات السد الأخضر وبالفعل قمنا بهذا من خلال تدشين القائد العام رئيس الجمعية " عبد الرحمان حمزاوي " لمشتلة نموذجية بولاية الجلفة وسنكمل تدشين المشاتل في باقي الولايات المعنية بالسد الأخضر .

12. ما هي الإستراتيجية المتبعة من قبل لاستقطاب اكبر عدد من المشاركين في مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر ؟

حقيقة أن طبيعة جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية أنه لها طابع المنفعة العمومية الذي أعطاها نوع من المصداقية لدى المجتمع العام او المجتمع المدني او المواطن حيث تمثل صورة الكشافة او الفتية المنخرطين في الجمعية في أي عملية نلمس صورة ثقة وقبول بين المجتمع العام والجمعية ، فنحن هنا نستغل هذا القبول والثقة في مشاريع تنموية كالسد الأخضر أو حتى في التوجه للمناطق العام في الخرجات الميدانية للجمعية كالتخييم فسنعمل على ترسيخ أهداف السد الأخضر والتوعية المجتمعية حتى في النشاطات الترفيهية الأخرى .

13. هلهذه الوسائل الموضوعة كافية لتحقيق نتائج كافية ؟

مشروع السد الأخضر مشروع دولة ضخم نحن سنساهم به بإمكانياتنا لكن المشروع يحتاج إلى إمكانيات أكبر بكثير من هذا خاصة في مجال : البذور ، الغرس ، الري ..وغيرها . نحن كنا شركاء في إعادة تأهيل السد الأخضر سواء مع وزارة الداخلية او الحماية المدنية والفلاحة عبر المديرية العامة للغابات او البيئة وكل من هو معني بالسد الأخضر في الجزائر شريك في المشروع فنحن نكمل ما تطلبه منا الجهة الشريكة في المشروع .

14. ماهي التحديات التي واجهت الجمعية في تجسيد المشروع ؟

في الحقيقة لم نواجه أي عراقيل او تحديات لأننا لدينا كل الدعم من عند الشريك الأساسي للمشروع المتمثل في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، وحتى الشركاء الآخرين عبر المديرية العامة للغابات والمديرية العامة للحماية المدنية لأننا نشتغل في اطار شراكة متوازنة وفاعلة تتجسد فيها إرادة قوية هادفة إلى السعي لإنجاح المشروع .